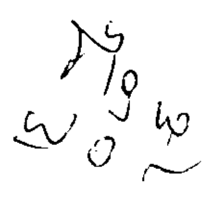


جامعة النجاح الوطنية
عمادة كلية الدراسات العليا

جهودُ السُّيوطي الصَّرْفِيَّة

إعداد الطالب
بيامين عبد الجليل أحمد دويكات

إشراف
أ. د أحمد حسن حامد

جامعـــة النجـــاح الوطنيـــة
عمادة كلية الدراسات العليا

جهودُ السُّيوطي الصَّرْفِيَّة

إعداد الطالب
بيامين عبد الجليل أحمد دويكات

إشراف
أ . د أحمد حسن حامد

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس – فلسطين .

جهود السُّيوطي الصّرفِيَّة

إعداد الطالب

بيامين عبد الجليل أحمد دويكات

نوقشت هذه الأطروحة يوم الاثنين 2 / 6 / 2003م وأُجيزت .

الأعضاء		التوقيع
أ.د. أحمد حسن حامد	(رئيساً)	....
أ.د. يحيى عبد الرؤوف جبر	(ممتحناً داخلياً)	....
د. مهدي أسعد عرار	(ممتحناً خارجياً)	....

إهـــداء

إلى أُمّي الحنـون

إلى أبـي العزيـز

إلى زوجتي الغاليـة

إلى إخوتـي ، وأخواتـي وأهلي ، وأُمّتـي

إليـهم جميـعاً

أُهدي ثمرة هذا البـحث

شكر وتقدير

بمزيد من الإجلال والتّقدير أتقدّم للأستاذ الدّكتور أحمد حسن حامد على ما بذله من جهد وافر ، وقلب مخلص ، ومتابعة متواصلة ، وتوجيهات سديدة ؛ لإخراج هذا البحث ، فله منّـــي الشكر الجزيل والعرفان ، وأدعو الله أن يوفّقه بعلمه لخدمة الأجيال اللاّحقة ، كما أتقدّم بوافـــر الشّكر والامتنان لكلّ من سهّل لي الطريق ، ومدّ لي يد المساعدة والعون ، وأخصّ بالذّكر لجنـــة المناقشة التي تفضلت مشكورة بقراءة هذه الرسالة ، وإبداء الملاحظات السديدة حولها ، والتـــي سآخذ بها ؛ ممّا سيكمل الرسالة إن شاء الله تعالى .

المحتويات

فهرس الفهارس

المُلَخَّصُ

جهودُ السُّيوطي الصَّرفية

بيامين عبد الجليل أحمد دويكات

عنوان هذا البحث (جهود السَّيوطي الصَّرفية) ، وهو يتمحور حول المنهجِ الذي اتّكأ عليه السّيوطي في مناقشته قضايا الصّرفِ المختلفة ، والتعرّف إلى تلك القضايا ، ومقارنتها بآراء السيوطي نفسه ، إلى جانب آراء علماء آخرين ، كما يركّز البحث على مختلف المدارس وعلمائها الذين استقى منهم السّيوطي موادّ كتبه ، علماً أنّ البحث حافلٌ بآراء العلماء ، على اختلاف مذاهبهم ، بالمقارنة والشّرح والتمثيل ، وفي كلّ هذا وذاك ، فإنّه يتحدّث عن بعض قضايا النّحو واللّغة والأصوات ؛ ممّا يهدف إلى استكماله الجوانب العربية المختلفة .

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أمّا بعد ،

فقد عُني الدارسون بتناول عدد من العلماء الذين قضوا حياتهم في سبيل العلم والمعرفة ، وأنعموا النظر في مختلف الأبواب والمجالات التي خاضوا فيها ، وسأتناول في هذه الدراسة جلال الدين السيوطي من الزاوية الصرفية باعتباره واحداً من هؤلاء ؛ تجليةً لدوره في هذا الميدان ، بما ضمّنه من آراء وتوجيهات ، وإكمالاً للنقص والتقصير ؛ إذ لم يحظَ بحقه عند الدارسين من الناحية الصرفية ، في الوقت الذي حظي به في مجالات العربية الأخرى ، علماً أنّ المستوى الصرفيّ عنده لم يكن يسير بأسلوب واحد واضح، وإنّما كان يعالج المسائل من خلال عدّة طرق ، وفي كلّها كان مهتماً بتوضيح المفاهيم والقواعد ، وهذا واضح في مؤلفاته ، غير أنّ الطابع العام في كلّ ذلك لا يعدو كونه طابعاً جمعيّاً نقليّاً باستثناء بعض الشذرات ، والآراء التي نجدها هنا وهناك ؛ فقد كان يؤيد ويعارض ويرجّح ويناقش ويضع رأيه في بعض الأحيان .

جاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس على النحو التالي :

1. المقدمة : وتتناول مسوغات البحث ، ونبذة عنه وعن المنهجية التي اتبعتها في إنجازه .
2. التمهيد : ويتحدث عن حياة السيوطي مُذ كان صغيراً إلى أن أصبح في ذمّة الرحمن ، مع التركيز على إنجازاته العلمية والثقافية ، وشخصيته وعمله وشيوخه وتلامذته ورحلاته .
3. الفصل الأول : ويبحث في المنهج الذي سلكه السيوطي في تناوله موضوعات الصرف ومسائله ؛ كالترتيب في الموضوعات ، والجدل والنقاش ، تأكيد السماع والقياس والإجماع ، وجدّية الموضوعات والصبر على ذلك .
4. الفصل الثاني : وتناولتُ فيه المصادر التي اتّكأ عليها في شرحه لقضايا الصرف ، وقد شملت مختلف المدارس النحوية وعلماءها ومؤلفاتهم، وهي المدرسة البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية .
5. الفصل الثالث : وتحدثتُ فيه عن أهم مسائل الصرف التي تناولها السيوطي ، وتشمل الإعلال والإبدال والإدغام والميزان الصرفي والزيادة والمصادر والمشتقات والنسب والتصغير ، وركّزتُ على أهم الآراء التي يبديها في كلّ مسألة ، ولا سيّما الخلاف بين العلماء مع توضيح القواعد التي تحكم تلك المسائل من خلال كتب التراث .
6. الخاتمة : وتشمل أهم النتائج والتوصيات والملاحظات التي توصّلتُ إليها في البحث .

وقد سرتُ في هذا على منهج خاص يتمثل فيما يلي :

1. تحدّثتُ في بداية البحث عن مكانة السيوطي العلمية ودوره ؛ تمهيداً للدخول في صلب الموضوع الذي يدور حوله البحث .

2. كشفتُ عن أهم علماء المدارس النحوية وسمات كلّ مدرسة ، ووضّحتُ دور المدرسة البصرية في تثبيت قواعد الصرف والنحو بوصفها المدرسة الأولى .
3. ركّزتُ على قضايا السماع والقياس والإجماع باعتبارها عناصر مهمة في جمع المادّة اللغوية .
4. وضّحتُ بعض المفاهيم والاصطلاحات ؛ كالمنطق الجدلي وقضايا القياس والسماع والإجماع ؛ للدخول في الموضوع ، كما تعرّضتُ إلى قضية اللحن التي أصابت اللغة عند امتزاج العرب بغيرهم .
5. بيّنتُ بعض مسائل الخلاف بين النحاة ، ورددتُ كلّ رأي إلى صاحبه مع إثبات مصدره.
6. تحدّثتُ عن مسائل الصرف بصورة مفصلة مدعمة بالأمثلة المتنوعة ، وآراء العلماء حولها مع التركيز على رأي السيوطي ، ولم أتعرّضْ للمسائل الأخرى إلاّ نادراً ، كما تعرضتُ بإيجاز لعلم النحو والصرف واللهجات والأصوات بما يخدم الموضوع .
7. ذكر البحث أسماء عدد كبير من العلماء في مختلف العصور ؛ ليفيد منه الآخرون في معرفة آرائهم ومذاهبهم العلميّة .

التمهيد

يعدّ علم الصرف أحد علوم اللغة العربية الرئيسة والمهمة ، وهو من مستويات اللغة التي تشمل أيضاً المستويين ؛ النحوي ، والصوتي ، وقد وصل الأمر بالعلماء إلى أن يضعوا الصرف في مقام الفروض الواجبة ، حيث على الدارسين أن يتعلموها ؛ من أجل معرفة الأحكام الشرعية ، والفقهية الدينية " فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف فهو واجب . فإذن معرفة اللغة ، والنحو،والتصريف واجبة "[1]، ومن هنا فإنّ المستوى الصرفي في العربية ذو أهمية بالغة في فهم مدلول الجمل والعبارات والكلمات ، وبسبب أهميته ؛ فقد وُضع جنباً إلى جنب مع علم النحو ، وعلم الأصوات .

فالصرف يعنى ببنية الكلمة ، أو التركيب الداخلي للكلمات العربية ، فهو " علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وصحة ، وإعلال ، وشبه ذلك "[2] ، وسأتحدث عن ذلك في مواضعه .

وعلم الصرف أو التصريف يتعلق بالأسماء المعربة ، والأفعال المتصرفة غير الجامدة ، " ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب ، والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنية ، ولا الأفعال الجامدة نحو : ليس ، وعسى "[3] ، وعلم النحو يهتم بأحوال أواخر الكلمات العربية ، وعلم الأصوات يهتم بمخارج الأصوات ، وكيفية خروج هذه الأصوات من أعضاء النطق ، وما يصاحب ذلك من تغييرات في الوترين الصوتيين وغيرهما من أعضاء النطق .

إذن ، فعلم الصرف يهتم بالكلمة ، وعلم النحو بالجملة ، وعلم الأصوات بالصوت .

وبما أنّ علم النحو وعلم الصرف يندمجان معاً عند العلماء ؛ لأنّهما يصبّان في خدمة اللغة ، فإنّنا في هذا المجال سنذكر أول من وضع هذين العلمين ، ونتعرف على ذلك ؛ حيث إنّ أول من وضع علم النحو هو الإمام علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه ، وذلك عندما وضع بعض أبوابه ، وطلب من أبي الأسود الدؤلي أن يكمل هذا العلم ، ويستمر فيه ، وقد " اشتهر أنّ أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي، قال الفخر الرازي في كتابه (المحرر في النحو) : رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود : باب إنّ ، وباب

---

(1) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : **الاقتراح في علم أصول النحو** ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط1 ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1976م : 86 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م : 4 / 407 .

(3) نفسه : 4 / 407 .

الإضافة ، وباب الإمالة ، ثم صنّف أبو الأسود باب العطف ، وباب النعت ، ثم صنّف باب التعجب ، وباب الاستفهام "[1] ، ومع ذلك فإنّ الروايات تنسب أولية هذا العلم إلى أبي الأسود الدؤلي ، بإشارة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وذلك بعد اختلاط العجم بالعرب ، وفساد الألسنة ، وانتشار الخطأ في قراءة القرآن الكريم ، وشيوع آفة اللحن نتيجةً لذلك الاختلاط.

ومن ذلك : أنّ رجلاً دخل على الخليفة عبد العزيز بن مروان ، " فشكا إليه ختنه ، فقال: ومن (ختنك) ؟ ، فقال : ختنني الختان ، فقيل لعبد العزيز : أيّها الأمير ، إنّه لم يفهم عنك قولك ... "[2] ، وقد كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه من بعده قد التفتوا إلى ظاهرة اللّحن ، ومن ذلك : أنّ عمر بن الخطاب مرّ برجلين يرميان " فقال أحدهما للآخر : (أسبت) فقال عمر : (سوء اللّحن أشدّ من سوء الرمي) فجعل إبدال الصاد سيناً من اللّحن "[3] .

وبالعودة إلى واضع النحو نرى أنّ الروايات في معظمها تتحدث عن ذلك ، وتذكر أنّ واضعه أبو الأسود الدؤلي ، حيث " كان واضحاً للمؤرخين القدماء أنّ واضع النحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي "[4] ، وقيل : " اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي ، وقيل : نصر بن عاصم ، وقيل : عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أنّه أبو الأسود الدؤلي "[5] .

وقيل : إنّ " أول من أصل ذلك ، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز "[6] ، ومن ناحية أخرى فقد ذكر الرواة والمؤرخون أنّ أوّل من وضع علم النحو العربي علي ابن أبي طالب ، وقيل غير ذلك .

" وقيل : إنّ الجمهور من أهل الرواية على أنّ أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه "[7] ، وهذا يدل على وجود خلاف بين العلماء ، على أولية وضع

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** : 187 .

(2) ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : **الأضداد** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، لبنان ، المكتبة العصرية ، 1987م : 246 .

(3) الأفغاني ، سعيد الأفغاني : **من تاريخ النحو** ، دار الفكر : 10 .

(4) الحلواني ، محمد خير الحلواني : **المفصل في تاريخ النحو** : 54 .

(5) ضيف ، شوقي ضيف : **المدارس النحوية** ، ط3 ، القاهرة ، دار المعارف المصرية : 13 .

(6) الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي : **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، دار المعارف ، 1973م : 11 .

(7) القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف : **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، (د.ط) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1981م : 4 .

النحو ، إلاّ أنّ الاتفاق يكمن في أنّ أول من وضعه هو أبو الأسود وعلي بن أبي طالب ؛ أي أنّ الرجلينِ يكملان بعضهما في هذا المجال .

أمّا علم الصرف فقد " اتفقوا على أنّ معاذاً الهراء أوّل من وضع التصريف "(1) ، علماً أنّ هذا العالم ، معاذاً ، كان قد تخرّج على يد أبي الأسود، وهذا يدل دلالة واضحة على عدم الفصل بين العلمين ؛ النحو والصرف ، وخاصة عند القدماء ، وهذا هو السبب الذي جعلنا نتحدث عن النحو ، ونحن بصدد الحديث عن الصرف .

غير أنّ هناك من يرفض نسبة الصرف إلى معاذ ، وينكر أن يكون معاذ من النحويين ، ويرى أنّه كان من الصالحين بالعربية ، فهو " لم يكن – كما قال إسحاق بن الجصاص – من أعلام النحويين ، ولكنّه كان صالح العلم بالعربية ، ولو كان حقاً مبدع علم التصريف لكان علماً من أعلام النحو المذكورين "(2) .

ويتفق بعض العلماء على نسبة واضع علم الصرف إلى واضع علم النحو نفسه ؛ إذ كانت مضامين النحو مليئة بمسائل الصرف ، فالصرف والنحو على هذا الأساس عند بعضهم ينتسبان إلى علي بن أبي طالب ، وأبي الأسود الدؤلي(3) .

وهناك من يقدّم الصرف على النحو ، وذلك للأهمية ، " قال الأندلسيّ في شرح بديعية رفيقه ابن جابر : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبديع "(4) .

ومن العلماء الذين اهتموا بموضوع الصرف إضافةً إلى الموضوعات الأخرى العلاّمة جلال الدين السيوطي ، حيث توالت الأسباب التي هيّأت نجاح هذا العالم حتى غدا موسوعة في شتى العلوم والمعارف ، والسبب الذي دفع بالسيوطي وبغيره ، إلى الاهتمام بشتى العلوم هو طبيعة العصر الذي ازدهر فيه العلم بمختلف جوانبه وتفرعاته ، " وقد تميزت هذه الفترة باتجاه جانب كبير من المؤلفات اتجاهاً موسوعياً ، مرضية ظروف البيئة السياسية والاجتماعية ، إذ كان ذلك الاتجاه نتيجة طبيعية لإحساس العلماء بقيامهم بصيانة التراث وحفظه "(5) ، ولا سيّما بعد الخسارة التي مني بها العلم وأهلوه ، نتيجة لأعمال المغول عند دخولهم إلى بغداد ، حيث قَتْلُ العلمِ وإحراقُ المكتباتِ الضخمة .

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** : 187 .

(2) قباوة ، فخر الدين : **ابن عصفور والتصريف** ، ط1 ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، 1981م : 27 .

(3) نفسه : 40 .

(4) البغدادي ، عبد القادر بن عمر : **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979م : 1 / 5 .

(5) السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:**المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط**، تحقيق طاهر سليمان حمودة، (د.ط)، 1983م : 7.

وقد أصبح السيوطي المركز الذي ينهل منه الناس علومهم ، وقد أجمعت الروايات على أنّه كان نابغاً " في سبعة علوم هي : التفسير ، والحديث، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع "[1] ، والسيوطي من أعظم العلماء الذين انبروا للدفاع عن اللغة العربية بما أعطي من الحنكة والذكاء ، والاندفاع بشغف إلى التأليف ، وقبل الخوض في جهوده في المجال الصرفي نتوقف عند هذا العالم من حيث اسمه ، ونسبه ومولده ، ونشأته ، ورحلاته العلمية ، وأعماله ، وتلاميذه ، وشيوخه ، ومؤلفاته ، ووفاته رحمه الله .

أوّلاً : الاسم والنسب والنشأة :

جلال الدين السيوطي " هو العلاّمة أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضيري الأسيوطي الطولوني الشافعي النحوي اللغوي الأديب ، المؤرخ ، والمفسّر ، المحدّث ، الفقيه ، الأصولي "[2] ، وكنيته أبو الفضل ، وجاءت هذه الكنية من شيخه العزّ الكناني الحنبلي .

ولد السيوطي كما تذكر المصادر[3] عام (849) هـ في مصر بمنزل أبيه الذي يقع على النيل ، وقد ترعرع في كنف والده الذي كان يعدّ هو أيضاً من العلماء البارزين في ذلك العصر ، إلاّ أنّ ذلك لم يكن طويلاً ، حيث انتقل أبوه إلى جوار ربه ، ولم يبلغ السيوطي في ذلك الوقت السادسة من عمره ، وبعد وفاة والده فقد استمرّ السيوطي بالتعليم على يد صديق والده كمال الدين ابن الهمام ؛ " حيث أكمل حفظ القرآن الكريم قبل أن يبلغ الثامنة من عمره، ثم حفظ العمدة ، ومنهاج الفقه ، والأصول ، والألفية في النحو ، وغيرها "[4] ، وقد استمرّ السيوطي على هذا النهج في التعليم دون كلل أو سأم ، حيث بدأ في التأليف ولم يكن يبلغ من العمر السابعة عشرة ، ثم انتقل إلى الفتوى بعد ذلك ، وله من العمر اثنتان وعشرون سنة .

والسيوطي نسبة إلى سُيُوط ، ويقال له أيضاً : الأسيوطي نسبة إلى أُسيوط ، " وسيوط أو أسيوط بضمهما بصعيد مصر "[5] والنسبة على ذلك سُيُوطيّ ، وأُسيوطيّ بالضم في الحالتين.

ونتيجة لأهمية العلم والتعليم عند السيوطي فلم يبقَ في مصر ، وإنّما كان يسافر من بلد إلى بلد آخر ؛ طلباً للعلم ، حيث اشتهر بكثرة الرحلات والتنقل بين الأقطار والأمصار ، " فسافر

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** : 7 . وينظر : النوري ، محمد جواد : المصادر اللغوية عند العرب ، ط1 ، مطبعة النصر ، 1993م : 149 .

(2) السيوطي : **الاقتراح** : 4 .

(3) السيوطي : **المطالع السعيدة** : 8 .

(4) السيوطي : **الاقتراح** : 5 .

(5) الفيروزأبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب : **القاموس المحيط** ، ط2 ، مصر ، المطبعة الحسينية المصرية ، 1344هـ : 2 / 367 .

إلى دمياط ، والإسكندرية ، والفيوم ، والمحلّة ، ثم حجّ إلى مكّة عام (869) هـ ، وجاور بها سنة كاملة ، ثم انتقل إلى بلاد الشام ، واليمن ، والمغرب ، والتكرور "[1] .

كلّ ذلك الذي تقدّم كان في سبيل العلم ، وقد استطاع السيوطي أن يحصل من خلال هذه الرحلات على إجازات من الشيوخ في هذه الأقطار ، فكان هذا دافعاً له لاستمرارية التعليم ، وطلباً له في شتى بقاع الدنيا .

ثانياً : الشيوخ والتلاميذ :

تتلمذ السيوطي على أيدي جماعة من الشيوخ والأساتذة الذين أخذوا بيديه من الصّغر ، بعد وفاة والده ، ومن أبرزهم : كمال الدين بن الهمام صديق والده الذي أحاطه بالرعاية والحنان إلى أنْ تمكّن من الاعتماد على نفسه ، وقد كان هناك عدد كبير من الشيوخ الذين أعانوه في تحصيل علمه ، ومن أبرز هؤلاء :

ابن حجر العسقلاني :حيث كان السيوطي يحضر جلساته في حضرة والده ، وكان السيوطي صغير السن ، إلاّ أنّه كان قد تأثّر به كثيراً ، وهو يعدّ ابن حجر من شيوخه .

تقيّ الدين الشُمنيّ الحنفيّ : وقد لزمه مدة أربعة أعوام يأخذ عنه الحديث والعربية ، وهو أحد النحاة البارزين في القرن التاسع الهجري .

محيي الدين الكافيجي :

" وقد لازمه السيوطي أطول مدّة ، إذ بلغت أربع عشرة سنة ، وأخذ عنه أكثر ما أخذ "[2] .

ومن شيوخه أيضاً **سيف الدين الحنفيّ** ، وقد أخذ عنه دروساً عديدة .

أمّا بالنسبة لتلاميذه فقد تتلمذ على يديه كثير من الطلاب الذين لازموه بعد أن ذاع صيته في الآفاق ، ومن هؤلاء الطلاب : " العلاّمة محمد بن إياس الحنفيّ مؤرخ العصر العثماني المتوفى (935) هـ ، والعلاّمة شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن العجيميّ المقدسيّ الشافعيّ المتوفى (938)هـ، والعلاّمة شمس الدين محمد بن يوسف الشافعيّ المتوفى (942) هـ ، والعلاّمة شمس الدين محمد بن الداردي المصريّ المحدّث المعروف المتوفى (945)هـ، والعلاّمة شمس الدين محمد بن علي المعروف بابن طولون الدمشقي الحنفي النحوي المتوفى (953) هـ"[3] .

ثالثاً : الأعمال والمؤلفات التي تنسب إليه :

تقلّد السيوطي عدّة مناصب وأعمال مهمة أسهمت في إغناء علمه ، وكلّ هذه الأعمال كانت تصبّ في خدمة العلم والمتعلمين ، فقد " اشتغل شيخنا السيوطي بالتدريس ، والإفتاء ،

---

[1] السيوطي : **المطالع السعيدة** : 12 .

[2] نفسه : 15 .

[3] السيوطي : **الاقتراح** : 11 .

والتأليف ، فقد باشر تصدير الفقه بالجامع الشيخوني ، كما جلس لإملاء الحديث الشريف ، وللإفتاء في الجامع الطولوني"[1].

فالتدريس كان عمله الأوّل ، وبطبيعة الحال فإنّه قد أفاد في ذلك من خلال مراجعته وقراءته للكتب والموضوعات التي كان يدرّسها ، أمّا الإفتاء فلا يمكن لأحد أن يصل إليه إلاّ بعد أن يجيزه الشيوخ والعلماء في ذلك ، والسيوطي أجيز من قبل كثير من هؤلاء ، وخاصة في أثناء تنقّله بين الأقطار .

والمهمة الثالثة التي عكف عليها كانت التأليف ، وهي مهمة ومهنة عظيمة ، لا تتأتّى إلاّ بعد حياة طويلة من الدراسة ، والعناء ، والجهد المتواصل في التعليم ، والسيوطي كان منكبّاً على ذلك دون توقّف .

ويعدّ السيوطي من أكثر العلماء تأليفاً ، وعُرف عنه بأنّه كان يحبّ التأليف ، وكان يصبر في سبيل ذلك متحملاً العناء والمشقة ، فأخرج بعد كلّ هذا مكتبة ضخمة ، ولكن لم يقدّر أن تبقى محفوظة ، إذ لم يصلنا الكثير منها ، وقد نصّ على هذه المؤلفات السيوطي نفسه في بعض منها ؛ حيث " ذكر السيوطي لنفسه في ترجمته الذاتية نحو ثلاثمائة مصنّف بيد أنّ ما ذكره لا يقطع بأنّه جميع ما ألّفه ؛ لأنّه ألّف كثيراً من الكتب بعد كتابة هذه الترجمة ، وربما يكون قد سقط مما ذكره على أيدي النسّاخ أسماء بعض كتبه "[2] .

وهذا يدلّ دلالة جليّة على كثرة مؤلفاته ، وأنّ السبب في عدم وصولها كاملة يعود إلى النسيان ، أو الإغفال ، أو إلى سقوطها في أيدي النسّاخ ، أو إلى كلّ ذلك جميعاً .

وهناك من يرى أنّ مؤلفاته قد وصلت إلى ستمائة مؤلَّف ، وعلى ما تذكره الروايات ، فقد " ترك السيوطي عدداً كبيراً من المؤلفات بلغ ستمائة مؤلف ، ما بين كتاب يقع في عدّة مجلدات ، أو في مجلد إلى رسالة صغيرة "[3]، وهناك من يصل بمؤلفاته إلى أكثر من ذلك ، حيث توصل بعضهم "إلى أنّ عدد مؤلفات هذا العالم بلغت (725) مؤلفاً سوى المكرور والمنحول"[4] .

ومنهم من يصل بهذه المؤلفات إلى أقل من ذلك "وقد وصلت هذه المؤلفات إلى أكثر من خمسمائة مؤلف ما بين كتاب ضخم ورسالة صغيرة "[5]، وقد وصلت هذه المؤلفات في بعض الروايات والكتب إلى تسعمائة وواحد وثمانين مؤلفاً ، وهي مؤلفات كثيرة ومتنوعة بشتى فروع

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** : 9 .

(2) السيوطي : **المطالع السعيدة** : 20 .

(3) نفسه : 21 .

(4) النوري : **المصادر اللغوية عند العرب** : 149 .

(5) السيوطي : **الاقتراح** : 11 .

العلم والمعارف " في كتاب (دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها) لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني ، وبلغ مجموع ما أحصيناه من كتب السيوطي تسعمئة وواحداً وثمانين مؤلفاً بين كتاب ورسالة ، وقد كتب السيوطي نفسه عام (904) هـ فهرساً بمؤلفاته ، فبلغت ثمانية وعشرين وخمسمئة "[1].

ولا نريد أن نطيل في الاختلافات حول عدد مؤلفات السيوطي ، وكلّ ذلك لا ينفي كثرة مؤلفاته الصادرة عنه ، على خلاف ما يدّعيه العلاّمة السّخاوي من أنّ السيوطي كان يؤذي أمّه ، ولا يعرف النحو ، وأنّه كان يسرق الكتب ، حيث " ترجم العلاّمة السّخاوي في كتابه (الضوء اللامع) لشيخنا السيوطي ترجمة فيها إجحاف بحقّ الشيخ ، وانتقاص له ، حيث رماه بكلّ مذمّة تصريحاً وتلميحاً ؛ فادّعى أنّه كان يؤذي أمّه ، ولا يعرف النحو ، ويطعن في أشياخه ، وأنّه كان يسرق الكتب من المكتبة (المحمودية) ، وينسبها لنفسه "[2] .

وهذا كلام ينفيه ما ورد في كتب العلماء الذين أشادوا بالسيوطي ، واعتبروه من أكثر المؤلفين والعلماء في شتى صنوف العلوم والمعارف ، إضافة إلى الصفات الحميدة التي كان يتمتّع بها .

ونعود للحديث عن مؤلفات السيوطي لنذكر بعضها ، لنتعرّف إليها من خلال عناوينها ، **ومن هذه المؤلفات :**

" الإتقان في علوم القرآن ، إتمام الدّراية لقراءة النقاية ، الأخبار المرويّة في سبب وضع علم العربيّة ، الأشباه والنظائر في النحو ، الأشباه والنظائر في الفقه ، الاقتراح في علم أصول النحو ، بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، والبهجة المرضيّة في شرح الألفية ، تاريخ الخلفاء، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، ترجمان القرآن في التفسير المسند ، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير ، جمع الجوامع في الحديث ، جمع الجوامع في النحو وقد شرحه بكتابه همع الهوامع ، الحاوي للفتاوى (جمع به عدداً كبيراً من فتاواه ورسائله المتنوعة) ، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور ، الدّرج المثيفة في الآباء الشريفة ، رسالة في علم الخط ، شرح ألفية العراقي في الحديث ، الشمعة المضيّة في علم العربية (مخطوط صغير الحجم) ، طبقات المفسرين ، الفريدة (الألفية النحوية للسيوطي) ، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، مراصد الاطّلاع في أسماء الأمكنة والبقاع ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، مقامات السيوطي (في

---

[1] السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، تحقيق فؤاد علي منصور ، ط1، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م : 1 / 5 .

[2] السيوطي : **الاقتراح** : 13 .

موضوعات مختلفة) ، الموشح في النحو ، النكت على الألفية لابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب وشذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام "[1] .

ومن خلال هذه المؤلفات نرى أنّ كتبه كانت في موضوعات ومعارف وعلوم عديدة ومتنوعة ، حيث اشتملت على موضوعات نحويّة ، مثل كتبه : الاقتراح ، الأشباه والنظائر ، شرح شواهد المغني ، " وفي الصرف : شرح تصريف العزي ، شرح ضروري التصريف لابن مالك ، شرح القصيدة الكافية في التصريف "[2] .

ومن ذلك أيضاً كتب في البلاغة العربية ، مثل كتاب : عقود الجمان في المعاني والبيان، وفي مجال الأدب له ديوان شعر ، وشرح (بانت سعاد)، وفي التاريخ والتراجم له كتب: بغية الوعاة ، وحسن المحاضرة ، وطبقات الحفّاظ .

وفي التفسير وعلوم القرآن له الإتقان في علوم القرآن ، ولباب المنقول في أسباب النزول .

وفي الحديث وعلومه له شرح ألفية العراقي ، وشرح سنن أبي داود ، وشرح سنن ابن ماجه .

وفي التصوّف له مختصر إحياء علوم الدين للغزالي ، والخبر الدالّ على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال .

وفي الفقه له الحاوي في الفتاوى ، والكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع[3] .

رابعاً : العوامل التي أسهمت في صقل شخصيته العلمية وإبرازها :

هناك عدّة عوامل مكّنت السيوطي من هذا الكمّ الهائل من العلوم والمعارف في شتى المجالات ، فقد " انتقل إلى جوار ربه بعد أذان فجر يوم الجمعة الموافق التاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة هجرية (911 هـ)[4] ، وعمره يقرب من الثانية والستين، وقد دفن في حوش قوصون .

وقد كانت حياته مليئة بالعطاء ، والعلم ، والكرم والجود ، وقد توافرت الأسباب التي هيّأت هذا العالم إلى أن وصل هذه المرحلة المتقدمة من العلم في جميع جوانبه ، حيث صقلت هذهَ الأسباب شخصيته العلمية والفكرية ، حتى غدا علماً من الأعلام البارزين في عصره ، وفي العصور اللاحقة ، **والأسباب التي جعلت منه عالماً ذا مقدرة علمية فائقة ومتميزة يمكن إجمالها فيما يلي:**

---

[1] السيوطي : **المطالع السعيدة** : 22 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 1 / 7-10 .

[2] السيوطي : **الاقتراح** : 12 .

[3] نفسه : 12 – 13 .

[4] نفسه : 14 .

1- لقد بدأ السيوطي حياته العلمية بحضور مجالس العلماء مع والده ، " وكان لحضور هذا المجلس أثره العميق في نفسية السيوطي، وفي حياته العلمية فيما بعد "[1] ، وكان السيوطي دون السادسة من عمره ، ممّا جعل منه متفتح العقل منذ البداية ، حيث كان يستمع لحلقات العلم من قبل الجالسين الذين كانوا يتناقشون في الأمور العلمية المختلفة ، لا سيّما أنّ هذا المجلس كان يديره الحافظ بن حجر العسقلاني .

2- عندما توفي والده كان في السادسة من عمره ؛ فانتقل من رعاية والده إلى رعاية أحد أصدقائه الذي اعتنى به كثيراً، وواصل إثراءه بالعلم ، وهو الشيخ كمال الدين بن الهمام " وقد أحسن ابن الهمام رعايته وتأديبه ، حيث أكمل حفظ القرآن الكريم قبل أن يبلغ الثامنة من عمره ، ثم حفظ العمدة ، ومنهاج الفقه والأصول ، والألفية والنحو ، وغيرها "[2] .

3- كان السيوطي متأثراً بأبيه الذي كان أحد العلماء البارزين في عصره، وقد أثّرت شخصية والده العلمية فيه ؛ فأخذ يسير على نهج أبيه ، إذ كان كثير من أجداده من العلماء والأعيان في أزمانهم "[3] .

4- كما أنّ والده ترك له مكتبة ضخمة فانتفع بها كثيراً ، إضافة إلى وجود " المكتبة المحمودية التي كان السيوطي يتردد عليها كثيراً "[4] ، وكانت هاتان المكتبتان مليئتين بالمؤلفات والكتب والعلوم .

5- كان السيوطي يتلقى العلم على عدد من الشيوخ والمعلمين البارزين الذين كانت لهم الأيادي الطويلة في توجيهه ، ومن هؤلاء :

ابن الهمام ، تقي الدين الشمّني الحنفي ، محيي الدين الكافيجي ، ابن الفالاتي ، العزّ الميقاتي ، وغيرهم ، وقد ساعد السيوطي في حصوله على العلم من هؤلاء ، ومن غيرهم ، أنّه كان منكبّاً عليه ، متحملاً العناء والمشقة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، ويمكن اعتبار صبره وتحمّله ومثابرته وجهده ، واستمراره في التعلّم أحد الأسباب الرئيسة والمهمة في التحصيل العلمي ، والتألّق الفكري بين علماء عصره في زمانه ، والعلماء اللاحقين له في الفترات التي تلت عصره؛ ولذلك فقد حظي بالمكانة الرفيعة بين العلماء .

6- استطاع السيوطي أن يتلقى العلوم في أثناء رحلاته ، حيث كان يحبّ السفر ، " ويألف الانتقال من بلد إلى آخر لغرض التعلّم في بداية حياته ثم للتعليم ، والإفادة بعد نضجه علمياً "[5].

[1] السيوطي : المطالع السعيدة : 9 .
[2] السيوطي : الاقتراح : 5 .
[3] نفسه : 7 .
[4] نفسه : 7 .
[5] نفسه : 7 .

وجدير بي أن أتحدّث عن أمر جلل يتمحور حول هذا العالم ؛ حيث رماه بعض العلماء بالاتهامات ، وتعرّضوا له ، مدّعين في ذلك أنّه لم يصل إلى هذه الدرجة العلمية التي يتناقلها عنه الآخرون ، كما اتّهموه بأنّه كان ينسب كتب غيره إليه ، وهذا ما فعله السّخاوي الذي " جرّده من كلّ فضيلة ، واتّهمه بالخيانة العلمية ، والسرقات الفكرية ، والسطو على علوم العلماء لينسبها لنفسه"[1] ، وقد كانت هذه الاتهامات – على الرغم من خطورتها وحدّتها – مجالاً له لكي يجعل الآخرين مُنبَرينَ للدفاع عنه ، وهذا يجعل منه مادّة كبيرة وعظيمة للأجيال اللاحقة .

---

[1] مكرم ، عبد العال سالم : جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1989م : 144 .

الفصل الأول

منهج السّيوطي في تناوله للقضايا الصرفية

1- الترتيب في موضوعات الصرف .

2- المنطق الجدليّ .

3- قضية السماع .

4- قضية القياس .

5- قضية الإجماع .

6- طول النفس واستقلال الرأي وجديّة الموضوعات .

7- التدرج من العام إلى الخاص بالشرح والتفصيل والأمثلة .

قبل أن أتحدث عن المنهج الذي سار عليه السيوطي في عرضـــه لموضوعــات علــم الصرف ، لا بدّ لي من الحديث عن ذلك بصورة عامة ، فوجدتُ كلَّ عالم ، أو مؤلــف يعتمــد – في أثناء عرضه لموضوعات كتابه – على منهج خاص به ، سواء أكان هذا المنـــهج تقليــداً لعلماء آخرين سبقوه ، أم جديداً ، ومستقلاً عن غيره .

وبعض المؤلفين ، لا يذكرون الطريقة ، أو المنهج في تأليف الكتاب ، أو المصنــــف ، تاركين ذلك للقارئين ، أو الباحثين الذين يقومون باستنباط هذا المنهج ، من خلال تتبع صفحـات الكتاب سطراً سطراً ، ثم من خلال ما يدور في الكتاب من اعتمادات للمؤلف نفسه، أو إشــارات منه ، أو توجيهات من قبله.

ومن خلال ما تقدّم ذكره ، نستطيع أن نضع العلاّمة جلال الدين السّيوطي فــي قائمــة المؤلفين الذين لم يسيروا في ترتيب كتبهم ، وطريقة تناولها على نسق واحد، فما ينطبق علـــى بعض مؤلفاته قد لا ينطبق على مؤلفات أخرى ؛ إذ لا أجدُ ذلك في مقدمات بعض كتبـــه التــي تناولت النواحي الصرفية ، على الرغم من أنه قد بيّن لنا منهجه في تأليف كتاب (الاقــتراح) ، كما بيّن طريقة معالجته لقضايا الصرف ، والنحو ، في كتاب (الأشباه والنظائر) .

إلاّ أنّ المتتبّع لموادّ كتبه ، يرى أنه كان ينتهج منهجاً خاصاً به ، وطريقة يسير عليـــها في تناوله للموضوعات بشكل عام ؛ إذ إنّ المنهج الذي يسير عليه في مؤلفاته ثابت ومحـــدد ، " فهو يحدد الموضوع ، أو ما يريد بحثه من المسائل ، والغاية من وراء ذلـــك ، يجمـــع المـادّة اللاّزمة لذلك، فيذكرها بشكل دقيق واضح بعيد عن الاستطراد "[1] ، علماً أن هـــذا عـــام ليـــس مقتصراً على الموضوعات الصرفية ، وإنما يمتدّ إلى جميع العلوم التي تتطرّق إليها في جميـــع كتبه ، في مختلف التخصصات والفروع ، فكان عالماً عظيماً في مختلف أنواع العلوم ، وبسبب علمه الغزير ، وعقله المتمكن في معظم العلوم ؛ فقد جاءت موضوعات كتبه مرتبة ومنسّـــقة ، فكان يتناول الموضوع تلو الموضوع، ولا ينتقل إلى غيره إلاّ بعـــد أن يـــأتي عليـــه بالشـــرح والتفصيل ، وذكر آراء العلماء المتفقين والمختلفين ، معقّباً على ذلك كلّه بالشرح الوافي ، كمـــا كانت الأمثلة متنوعة وكثيرة متخلّلة شروحاته وتعليقاته ، ولم يكن الســـــيوطي مجـــرّد جـــامعِ الأخبارِ، وإن طغت على كتبه عملية الجمع ، ولا سيما في كتاب (المزهر فـــي علـــوم اللغـــة وأنواعها) ، وإنما كان يناقش المسائل التي يطرحها في كتبه بالتحليل المنطقيّ والموضوعيّ مع إبراز الرأي الشخصي في كثير من المسائل ، إضافة إلى ذلك ، فإننا نرى أنه في عدد منها كان يغلب رأياً على آخر ، ومذهباً على مذهب ، دون تعصّب لأيٍّ من هذه الآراء وتلك المذاهـــب ، مع العلم أنّ كل المذاهب كانت قد انتشرت قبل عصره بزمن ليس بـــالقصير ، والقـــارئ فـــي

---

[1] السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 4 .

مؤلفاته يجد أن الترجيح ، والتغليب ، والانتقاء لآراء العلماء على اختلاف مذاهبهم ماثلٌ فيها بجلاء ووضوح .

ويتميز السيوطي بأنه أمين في النقل ، وهذه السمة طبعت جميع مؤلفاته، والمتتبع لكتبه ومؤلفاته يرى ذلك بوضوح من خلال عباراته وجمله ، وطبيعة تركيب هذه الجمل والعبارات ، إضافة إلى الأمانة ، فقد طغت على كتبه الدّقة والموضوعية ، فهو دقيق في تناوله لمختلف المسائل، وأمين في نقله لأية مسألة نحوية كانت أو صرفية ، أو غير ذلك، وقد كان ينسب كل قول إلى قائله بدقّة وأمانةٍ كبيرتين ؛ مما أضفى على مؤلفاته الطابع العلميّ ، إلى جانب طابع التحليل ، والمناقشة في القضايا المطروحة.

ويمكن تحديدُ المنهج الذي سار عليه هذا العالم في تناوله لموضوعات الصرف ، من خلال كتبه . وبالتالي أستطيع القول : إنّ السيوطي في تناوله لهذه الموضوعات لم يكن تابعاً لأية مدرسة من المدارس ، أو أي مذهب من المذاهب ، فقد أفاد من علماء مدرسة البصرة ، وهي أساس الصرف والنحو ، كما أفاد من علماء مدرسة الكوفة ، إضافة إلى اعتماده على مدرستي بغداد والأندلس ، وكان ذلك بأسلوب علمي ، فمدرسته لم تكن واحدة على الإطلاق ، وإنما كانت متعددة ، كما كان متميّزاً في آرائه ؛ إذ نرى له بين الحين والآخر آراء شخصية مستقلة عن كل هذه المدارس ، كما كان يعتمد في منهجه على الترجيح والتغليب لآراء العلماء حول مسائل الصرف والنحو ، وذلك بالشرح والتعقيب ، وذكر آراء العلماء ، إذ طغى على منهجه طابع النقل الجمعي لآراء العلماء ، وهذا واضح في جميع مؤلفاته، وعلى هذا فقد كان منهجه في تناول موضوعات الصرف قائماً على أسس وقواعد ومرتكزاتٍ متعددة تم استخلاصها من خلال مؤلفاته المتنوعة وخصوصاً : همع الهوامع ، والمزهِر، والاقتراح، والأشباه والنظائر، ويمكن التعرّف على منهجه في الشكل والمضمونِ من خلال عدة أمور ، هي على النحو التالي :

أولاً : الترتيب في موضوعات الصّرف :

اعتمد السيوطي في أثناء علاجه لقضايا الصرف ، وقضايا النحو أيضاً على أسلوب ومنهج قائمين على الترتيب ، فأسلوبه في ذلك كان ذا ميزة رئيسة يقوم على فصل آراء العلماء بعضها عن بعض ، ففي أثناء حديثه ، وتطرّقه لقضية ما ، كان يورد نصاً لعالم من العلماء ؛ لإثبات صحة القاعدة التي يتبناها، وبعد الانتهاء من نص هذا العالم يذكر في آخره كلمة : " انتهى " ؛ للدلالة على انتهاء نص هذا العالم ، ويسير على ذلك في نصوص أخرى لعلماء آخرين ؛ مما سهّل على القارئين الفصل بين أقوال العلماء بسهولة ، ومعرفة كل نص وقائله ، إضافة إلى التعرّف إلى كلام السيوطي نفسه ، وهذا الأمر شائع ومعروف في كتبه ، وبخاصة في : (همع الهوامع ، والأشباه والنظائر ، والاقتراح ، والمزهِر) .

ومن الأمثلة التي تدل على أنّ السيوطي كان يختتم أقوال العلماء ، وآراءهم بقوله " انتهى " ما ورد عنه عندما ذكر قائلاً : " قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ، ولم يلتزم في (أتحاجوني) ؟ لأنّ اجتماعها مع النون الشديدة أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ؛ لأنّ النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الإعراب معها ؛ لأنها في معناها ومخففة منها ، انتهى "[1] ، وقد جاء هذا النص تعقيباً على قول سابق ، والكلام هنا يدور حول اجتماع الأمثال ، وكراهية هذا الاجتماع عند العلماء ؛ إذ لا بدّ عندئذٍ من القلب، أو الفصل ، أو الحذف ، وعلى ذلك فقد كان أصل كلمة مهما هو ماما ، فتمّ قلب الألف الأولى إلى الهاء ؛ بسبب كراهية اجتماع الأمثال.

وقد لا يكون السيوطي موفّقاً في كل ما ذهب إليه من تقسيم ، وترتيب في موضوعات الصرف ؛ إذ نجد أنّه كان يخلط بين موضوعات العربية ، فقد أخرج موضوعين أساسيين من دائرة مواضيع الصرف ، ووضعهما ضمن كتاب الأبنية في مؤلّفه (همع الهوامع) ، ونعني بهذين الموضوعين : موضوع التصغير ، والنسب ، إضافة إلى المصادر ، والمشتقات ، وغيرها من موضوعات صرفية كان الأجدر أن توضع في قسم علم الصرف ، إلاّ أنّه لسبب ما، أخرج هذه الموضوعات وفق ترتيب ارتآه ، وارتضاه لنفسه ، وسار عليه .

كما أنّ السيوطي أدخل موضوعات متنوعة على موضوعات علم الصرف ، وهي بعيدة منه ، من قبيل رسم المصحف ، والتنقيط والخط ، إضافة إلى ذلك وضع علوماً تتعلق بعلم الأصوات ، مثل : مخارج الحروف ، وألقاب الحروف في علم الصرف ، إلاّ أنّه في وصفه لموضوعات علم الأصوات إلى جانب علم الصرف كان موفّقاً في ذلك ؛ نظراً لأنّ كلاً من

---

[1] السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : **الأشباه والنظائر في النحو** ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م : 1 / 25.

العلمين يحتاج إلى الآخر ، ولما في ذلك من أهمية في تجلية المعاني وتوضيحها من خلال النطق السليم ؛ لأنّ بين هذين العلمين صلة وطيدة، ولا يمكن الفصل بينهما إلاّ على سبيل التجاوز، والانتقاص ، أو على سبيل تسهيل الدراسة ، وقد يكون هذا هو السبب الذي دفعه إلى ترتيب موادّ كتابه (همع الهوامع) على ما أوردت من تقسيم في الموضوعات .

فالسيوطي عالم بمختلف العلوم ، فعندما ضمّ علم الأصوات إلى علم الصرف، فقد ضمّهما وفق تخطيط مدروس ، وعندما سلخ من علم الصرف بعضاً من المواضيع ، ووضعها في قسم الأبنية كان ضمن تخطيط مدروس أيضاً ، ولا سيما أنّ الأبنية تقع ضمن الصرف .

وبشكل عام ، فقد اعتاد السيوطي على تقسيم مؤلفاته إلى سبعة علوم ، أو فنون ، أو كتب ، وهذا ما وجدته في : (همع الهوامع) ، و (الأشباه والنظائر) ، و (الاقتراح) .

وقد أدرج السيوطي موضوع علم الصرف الذي نحن بصدد دراسته في آخر كتاب (همع الهوامع) ، وقد قسمه على النحو الآتي : معنى التصريف ، والاشتقاق ، والميزان الصرفي، وحروف الزيادة ، ومعاني الحرف الزائد ، والحذف القياسي والشاذّ، والإبدال بمختلف أنواعه، والنقل والقلب والإدغام ، إضافة إلى موضوعات غير صرفية .

والسيوطي كان موفقاً إلى حدّ كبير في التسلسل العلمي في موضوعات علم الصرف، وبخاصة عندما ابتدأ بتعريف علم الصرف، ثم أردف ذلك بالاشتقاق والميزان الصرفي ، وحروف الزيادة ومعاني هذه الحروف ؛ إذ إنّ الموضوع الثاني يوضح الأول، والثاني مبنيٌّ على ذكر الأول في كثير من الأحيان .

فالميزان الصرفي يقتضي معرفة حروف الزيادة ، وهي التي تتكون منها جملة (سألتمونيها) ، بعد التعرّف إلى الميزان الصرفي ، ووزن الكلمات ؛ إذ يتم الانتقال مباشرة إلى معرفة معاني هذه الحروف ، وعلى هذا الأساس فالميزان الصرفي أساس للتعرّف إلى حروف الزيادة قبل التعرّف إلى هذه الحروف أصلاً .

وقبل معرفة أنواع علم الصرف وأقسامه لا بدّ من التعرّف على هذا العلم من جميع جوانبه ، والتعرّف إليه يكون بمقدمة سابقة على أنواعه وأقسامه .

وقد رتّب السيوطي موضوعات كتاب (الأشباه والنظائر) على سبعة كتب ، عالج من خلالها قضايا الصرف والنحو بشكل أساسي ، وقد ألّفه على غرار كتاب القاضي تاج الدين (الأشباه والنظائر) ، وهو كتاب يعالج موضوعات فقهية ، وترتيبه جاء على حروف المعجم كترتيب الزركشي في كتابه ، والسيوطي يصرّح هذا بنفسه ، فيقول : " وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه ، فإنّه جامع لأكثر الأقسام،

وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث إنّ قواعده مرتّبة على حروف المعجم"[1] . وهـو بـهذا الترتيب يسلك طرق سابقيه من العلماء، دامجاً غير طريقة في تأليف الكتاب الواحد .

(1) السيوطي : الأشباه والنظائر : 1 / 8 .

ثانياً : اتصف المنهج الذي سلكه السيوطي بأنّه منهج قائم على **المنطق الجدلي** وهـو يقـوم بدوره على الحِجاج المنطقي ، معتمداً على العقل والمنطق من ناحية ، وعلى النقل من ناحيـة أخرى ، فهو يجمع ما بين العقل والنقل .

ولا شكّ في أنّ كل ذلك بحاجة إلى ما يدعّم هذا النهج في تناول الموضوعات الصرفية، وعلى رأس ذلك : السماع ، والقياس ، والإجماع ، وهذه أساسيات اعتمدها السيوطي في تناولـه لموضوعات الصرف في كل مسائله .

وكان السيوطي يهتم بالجدل المنطقي الذي شاع إلى جانب علم النحو والصـرف ، وإن كان أقلّ منـزلة ، إلاّ أنه يترك للعالم فرصة لإبداء رأيه ، وتدعيم حججه ، وإثبات وجهته .

وقد كان السيوطي في طرحه لقضايا الصرف يذكر الأصول العامة للموضوع الذي يريد أن يتناوله ، بعد التعريف بالعنوان الرئيس ، ثم يضع بعد ذلك الأمثلة الخاصة بالموضوع بعـد التعريف به ، ويذكر القاعدة الأساسية التي تحكمه ، وبعد التحقق من تثبيت المفاهيم الرئيسة له ، ينتقل من القاعدة الكلية العامة إلى التفريعات الخاصة ، والمسائل الفرعية في كـل موضـوع ، دون أن ينسى ذكر آراء العلماء ، وأقوالهم حول كل مسألة من هذه المسائل.

وقد كان هذا العالم يختار من آراء العلماء ما يناسبه ويتفـق معـه بالبرهـان والعقـل المنطقي الذي سلكه في كل موضوعاته ، إضافة إلى أنّه كان يرجّح رأياً على الآخر ، أو يغلّـب مذهباً على مذهب ، بعد طرح ذلك مشفوعاً بالتحليل والمناقشة المنطقية بوضـوح وجـلاء ، ودون تعصّب منه لأي فكرة صادرة من أي عالم ، أو لأي مذهب ، أو لأي رأي، مـهما كـان مصدره .

ومن الأمثلة التي وردت عنه ، وتدل على منطقه الجدليّ ، ما ورد تحت عنوان الميزان الصرفي ، فقد بدأ بذكر الأصول العامة ، والقاعدة الأساسية التي يتم من خلالها زنـة الكلمـات العربية بصورة عامة ، فهو " يوزن أول الأصول بالفاء ، وثانيها بـالعين ، وثالثـها بـاللام ، وتكرر للفائق "[1] ، وهذا ذكر للقاعدة العامة دون تفصيل ، أو شرح .

وبعد ذلك ، فقد طرح السيوطي رأي الكوفيين ، والخلافات التي نشأت بـهذا الصـدد " حكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ، ثم اختلفوا في الوزن وصفته ، والزائد بلفظه إلاّ المكرر فيمـا تقدّمه ، وبدل تاء افتعل فبالتاء ، ويحذف من الزنة ، ويقلب كهو "[2] ، ثم بدأ بتعريف الزائـد ، ومواقعه واختصاصه ، ثم يتحدث عن آراء النحويين في الميزان الصرفي ، حيث اتفقوا على أن يكون الوزن بلفظ الفعل ، مع ذكر الاختلافات بين علماء البصـرة وعلمـاء الكوفـة ، فذهـب

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 409 .

(2) نفسه : 3 / 409 .

البصريون إلى أنّ " أقلّ ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف ، فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة ، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظ ليمتاز الأصلي من الزائد، فإن لم تغنِ الأصول كررت اللام "[1] عند البصريين .

كما أورد آراء الكوفيين فقال : " وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فَيَزِنُون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل ، وأمّا ما زاد نحو جعفر، وسفرجل فاختلفوا فيه ، فمنهم من قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال : لا أدري ، ومنهم من يزن "[2] .

ومن خلال هذا تبيّنت الطريقة التي اتبعها السيوطي في طرح قضيّة الميزان الصرفي ، وآراء مدرستي البصرة والكوفة ، وبعد ذلك فقد طرح آراء العلماء مثل رأي أبي حيان الذي قال: " فإن قلت : ما فائدة وزن الكلمة بالفعل، قلت : فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصليّ على سبيل الاختصار "[3].

ويتدرج السيوطي من العام إلى الخاص بأسلوب تسلسلي مشفوعاً بالأمثلة والآراء المتنوعة ؛ ليأتي على الموضوع من كل جوانبه ، حيث يتحدث عن وزن الكلمات التي حذف منها شيء من الحروف ، والحديث عن الوزن على أصل الكلمة ، ثم على وزن ما يتكرر من الحروف وما يبدل منها بحروف أخرى ، ثم يبدأ بأسلوبه هذا متحدثاً عن الزائد ، وطريقة معرفته ، وهي على تسع طرق هي :

الاشتقاق وشبهه ، والسقوط من النظير ، وكون الزائد ورد لمعنى ، وكونه في موضع تلزم فيه الزيادة ، أو تكثر فيه ، ثم اختصاصه بالبناء ، ثم لزوم عدم النظير[4] . ثم يذكر الأمثلة التي تؤكد كل نوع من هذه الأنواع بالشرح والتفصيل ، والتعليق بصورة تجعله يخرج من موضوع الميزان الصرفي إلى حروف الزيادة ، ليبدأ بتناولها بالصورة نفسها التي تناولها عندما تحدّث عن الميزان الصرفي ، وفي اعتقادي فإنّ هذا يجعل القارئ يستمرّ في القراءة دون ملل ، كما يضفي هذا طابع النشاط والحيوية على القارئ الذي يريد تناول الموضوعات بصورة متكاملة وجليّة ، وهذا أيضاً يجعلني أميل إلى أنّ الترتيب الذي جاء به كان مقصوداً ، وبعد الانتهاء من حروف الزيادة ينتقل بنا إلى معاني هذه الحروف بالتدرّج ، كل ذلك عبر أسلوب طرقه السيوطي وسار عليه في كل الموضوعات التي عالجها بعد التطرّق إليها .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 409 .

[2] نفسه : 3 / 410 .

[3] نفسه : 3 / 410 .

[4] نفسه : 3 / 410 – 411 .

وفي أثناء نقله لعبارات العلماء السابقين وأقوالهم في أثناء تعليقه على بعض القضايا الصرفية ، كان يدعّم هذه القضايا بآراء بعض من هؤلاء ، وفي الوقت نفسه كان يردّ على بعض هؤلاء إذا ما رأى أنّ ذلك ليس صحيحاً ، وهذا يعزز الاعتقاد القائل بأنّ السيوطي كان ذا فكرة مستقلة في كثير من التعليقات على العديد من القضايا والمسائل الصرفية المطروحة ، ومن تلك الأمثلة التي عارض فيها السيوطي العلماء معارضته للكوفيين وابن الدهّان صاحب كتاب (الغرّة) الذين كانوا يعتقدون أنّ الألف قد تسدّ مكان الياء عند التصغير لبعض الأسماء إذ قال : " وزعم بعض الكوفيين ، وصاحب الغرّة : أنّ الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم : هدهد تصغيره : هُداهد ، ودابّة ، وشابّة ، والتصغير : دُوابّة ، وشُوابّة بالألف "[1] . حيث ردّ عليهم السيوطي في كتابه عندما قال " بأنّ الأصل دُويّبة ، وشُويّبة ، فأبدلت الألف من الياء ، وبأنّ هُداهد اسم موضوع للتصغير ، لا أنّه تصغير هدهد "[2] .

وهذا دليل على شخصية السيوطي العلمية إذ كان لديه المقدرة على الرّد ، والجرأة في الحديث حتى عند أصحاب المدارس والمذاهب ، وأعني بذلك : أصحاب مدرسة الكوفة ، علماً أنّ الطريقة التي سلكها في الرّد والمعارضة كانت طريقة علمية وموضوعية اتّسمت بالنقاش والأدلة والبراهين والحجج المنطقية ، وهذا يؤكد منهجه القائم على الجدل المنطقي والعقليّ .

" فالمنهج الذي كان السيوطي يحتذيه قائم على الردّ ، والرفض لبعض الآراء من ناحية، والأخذ من مدرسة وردّ مدرسة أخرى تختلف معها ، والأخذ من عالم ورفض الأخذ من عالم آخر ، وأنّه كان يسلك طابع الترجيح والتغليب، والسيوطي بذلك يجري في اتّجاه مدرسته التي أفرادها من المصريين لا يزالون يتحيّزون من الآراء النحويّة ما تستقيم حججه وبراهينه "[3] .

والدليل على أنّ السيوطي في تناوله للموضوعات الصرفية كان يعتمد على المنطق الجدليّ وأسلوب النقاش أنّه كان في بعض الأحيان ، وفي أثناء مناقشته لبعض القضايا يعتمد على منطق اللغة العربية في الألفاظ من حيث قبول أهل العربية لتلك المسألة أو رفضهم لها ، ومن حيث الاستعمال والإهمال مع التمثيل على ذلك بأقوال العلماء ، كل ذلك بالمنطق والمناقشة، وهذا يعني أنّه كان يهتم بالأصول الأولى للغة ؛ إذ لم يكن هناك فساد في اللسان العربي ؛ أي قبل امتزاج العرب بغيرهم . وهذا يستدعي الاهتمام بلهجات القبائل العربية، وخاصة أهل الحجاز وتميم ، وهذا يطابق المنهج الذي اتبعته مدرسة البصرة للحفاظ على اللغة .

ومن الأمثلة الواردة عن السيوطي للدلالة على اتّباعه المنطق ، والعقل والنقاش، ما ورد في باب الحذف ، فقال : " حذف أحد المثلين من أحسّ ، وظلّ ، ومسّ ، إذ اتّصل بتاء الضمير،

---

(1) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 340 .

(2) نفسه : 3 / 340 .

(3) ضيف ، شوقي : المدارس النحوية : 365 .

أو نونه نحو : أحسْتُ ، وأحسْنَ ، وظلتُ ، وظلْلنَ ، ومَسِتُ ومَسِنَ "[1] . وهذا الحذف في اللغة يسمى الحذف الشاذّ .

وقد عقّب السيوطي على ذلك بآراء العلماء مثل : سيبويه ، وأبي علي الشلوبين، وابن عصفور ، وبعد ذلك تحدّث عن آراء العرب ، ثم عن قبائلهم مثل قبيلة تميم وأهل الحجاز ، وفي ذلك أورد السيوطي ما نصه " وبعض العرب يحذف إحدى يائي (يَسْتَحْيِي)[2] إمّا اللام أو إمّا العين، وهي لغة تميم ، وبها قرأ ابن محيصن ، ورويت عن ابن كثير "[3] ، وأكمل قائلاً : " وفروعه سائر الصيغ من الماضي والأمر والمثنى والجمع ، والمؤنث والوصف ، فيقول التميميّون : استحى، استح ، يستحيان ، يستحون ، يستحِنَّ ، مستحٍ ، مستحى منه ، ويقول غيرهم : استحْيا – استحي – يستحيان – يستحيون – يستحيين – مستحيٌّ – مستحِيٌّ منه "[4] . وهذا يدل على أنّ السيوطي لم يكن في منهجه يقتصر على آراء العلماء ، والخلافات ببينهم في توضيح المفاهيم والقواعد ، أو الترجيح والتغليب لهذا أو ذاك ، وإنما تعدّى ذلك إلى الخوض في الخلافات اللهجيّة عند القبائل العربية ، ومدى قبول هذه اللهجة ، أو تلك للألفاظ المطروحة .

ومن الأمثلة التي تدل على أنّ السيوطي كان يورد اختلافات العلماء ما ورد تحت عنوان حروف الزيادة ، وبالذات في الحرفين المثلين في بعض الكلمات إذ قال في ذلك: " واختلف في المثلين في نحو : اقعنسس وعلّم أيهما الزائد ؟ فذهب الخليل: إلى أنّ الزائد هو الأول ، وذهب يونس : إلى أنّ الثاني هو الزائد ، وأما سيبويه فإنّه حكم بأنّ الثاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ، ومذهب "[5] ، فها هو ذا يذكر خلافات حتى بين سيبويه وشيخه الخليل من قبيل ما مرّ ذكره ، ثم يذكر آراء أخرى عن هذه القضية لعلماء آخرين من قبيل آراء الفارسي وابن مالك .

فالأسلوب الذي اتّبعه مقوم على الحجج العقلية ، ويتميز باستقصاء آراء النحاة بشكل دقيق ، ثم يذكر الرأي الذي يراه مناسباً ويتبناه بالترجيح والتغليب، أو أنّه يستقل عن كل آراء العلماء ؛ ليأتي برأي غير مسبوق مدعوماً بالحجة التي يعتبرها مناسبة لما يذهب إليه من أمور وتعليقات.

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 424 .

[2] البقرة : 26 .

[3] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 425 .

[4] نفسه : 3 / 425 .

[5] نفسه : 3 / 416 .

ويرى شوقي ضيف أنّ كتاب همع الهوامع جامع لآراء عدد كبير من النحاة على مختلف مذاهبهم فهو : " موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، ومع كل رأي حججه وأدلّته "[1] .

ويردف شوقي ضيف ذاكراً أنّ جلال الدين السيوطي " موسوعة جامعة لآراء النحاة في المدارس السالفة على مرّ الأجيال والعصور ، ومن حين إلى حين ينتخب لنفسه بعض الآراء الجديدة "[2] ، وهذا يؤكد ما كنّا قد ذكرناه عن السيوطي من الترجيح أو الاستقلال بالرأي بعد تقصي آراء عدد من العلماء حول المسألة موضع الدراسة .

واتصف منهج السيوطي بأنّه كان يرجّح لهجة على غيرها ، ومذهباً على آخر، حيث سار في ذلك على المذهب البصري ؛ إذ رجحه على مذهب الكوفيين ، وقد ورد أنّ العلماء كانوا قد " اتفقوا على أنّ البصريين أصحّ قياساً؛ لأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذّ ، والكوفيون أوسع رواية "[3] ، وسبق أن أشرتُ إلى هذا دون تفصيل ، وقد تحدّث السيوطي في معالجته لمسائل الصرف عن بعض اللهجات، وذلك عندما كان يأتي بلهجة لبعض القبائل للتأكيد على ما يدعم رأيه أو الفكرة التي يذهب إليها ، حين كان يورد أمثلة متنوعة عن العرب الذين يوثق بفصاحتهم وروايتهم ، ومن ذلك ما أورده السيوطي ، فقال : " أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ إذا كانتا عينين"[4]، مثل : سأّل .

وهذا هو ما سلكه البصريون في نقلهم الأخبار ؛ لأنهم كانوا لا ينقلون إلاّ عمّن يوثق بفصاحتهم من العرب الذين لم يمتزجوا بالأعاجم ؛ حتى لا يقع الخطأ في اللسان ، ومن ثم في الأخبار المنقولة .

وعلى الرغم من أنّ السيوطي يعدّ من أبرز الأعلام في المدرسة المصرية التي جاءت تالية لمدرسة الأندلس وتأثّرت بها أيّما تأثّر ، وعلى الرغم من أنّه " ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام "[5] إلاّ أنّه كان معروفاً باقتدائه بالعلماء السابقين من مختلف المدارس ، ولا سيما اقتدائه بسيبويه وابن جني وأبي حيان، وهذا يجعله يقتدي بمدرسته التي انخرط فيها ، وهي المدرسة المصرية التي " كانت في أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصرية ، ثم أخذت تمزج منذ القرن الرابع الهجري بين آراء البصريين والكوفيين ، وضمّت سريعاً إلى تلك الآراء آراء

---

[1] ضيف : المدارس النحوية : 363 .
[2] نفسه : 372 .
[3] السيوطي : الاقتراح : 202 .
[4] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 431 .
[5] ضيف : المدارس النحوية : 372 .

البغداديين "[1] ، علماً أنّه كان يخرج على مدرسة مصر ، وهذا ما جعلني أميل إلى اعتباره مدرسة قائمة بذاتها .

وعلى الرغم من التوثيق والدقة والأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى قائليها ، وكثرة تعدد آراء العلماء في مختلف العصور ، غير أنّه كان يطرح بعض الآراء دون تحديد أصحابها، بل يميل إلى التعميم ، وذلك كأن يقول : أجاز قوم ، وزعم بعضهم ، وذهب قوم منهم فلان ، وقالوا ، وأنكر القوم ، ومن ذلك ما ورد في أثناء مناقشته للماضي الرباعي المزيد وأوزانه ؛ إذ قال في ذلك : " (وأنكره قوم) وقالوا هو ملحق باحرنجم لا بناء مقتضباً بدليل مجيء مصدره كمصدره "[2] ، ومن ذلك أيضاً ما ورد في باب التصغير ؛ إذ ورد " قال بعضهم : إنما ضمّ أول المصغّر ؛ لأنّه ثانٍ للمكبّر ، وتالٍ له ، فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسمّ فاعله "[3]، ومن ذلك ما ورد في باب النسبة ، قال : " وأجاز قوم : أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ، وخرّج عليه قول الناس : فرائضيّ ، وكُتُبيّ ، وقلانسيّ "[4] .

وهذا كله كان يأتي في الغالب بعد طرح القضية القابلة للدراسة والنقاش ، وبعدما يذكر الآراء ووجهات النظر التي تتمحور حول هذه القضية، ومن ناحية أخرى فقد أكثر السيوطي من الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وهو يأتي بها باعتبارها ثابتةً وحججاً قاطعة ودلائل قوية للقضايا والمسائل التي يطرحها في ثنايا كتبه على اختلافها وتعددها .

وامتازت طريقة السيوطي بترجيح بعض الآراء الواردة عن العلماء واختيار بعضها ، ورفض بعضها الآخر ، ومن ذلك قوله : " والثاني : وعليه يونس أنّه ينسب على لفظها بإبقاء التاء ، فيقال : بنتيّ ، وأختيّ ، وثِنتيّ ، وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ ، وكَيْتِيّ ، وذَيْتِيّ فراراً من اللبس ، وهو اختياري "[5] ، وقوله : (وهو اختياري) دليل على تبنّيه لرأي يونس وتغليب هذا الرأي على غيره من الآراء ، علماً أنّ للمسألة الواحدة عدداً غير قليل من الآراء .

وقد ورد هذا التعارض لنسبة بعض الألفاظ من قبيل : بنت ، وأخت ، ثنتان ، وذيت ، وكلتا ، وغير ذلك من ألفاظ مشابهة ، وعلى هذا فقد اختار السيوطي مذهب يونس بن حبيب في هذه المسألة دون غيره ، وهنا تظهر شخصية هذا العالم في النقاش فهو ينسلخ عن آراء العلماء الآخرين ، ويتجه إلى رأي أحد هؤلاء ، والشخصية تظهر إما بتبنّي أحد هذه الآراء أو بالانفراد

---

[1] ضيف : المدارس النحوية : 7 .

[2] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 263 .

[3] نفسه : 3 / 340 .

[4] نفسه : 3 / 367 .

[5] نفسه : 3 / 366 .

برأي مستقل عن كل ما يرد مهما كان أصل هذه الأفكار ، وهذا كثير عند السيوطي وليس مقتصراً على مسألة بعينها ، إذ نجدها في صفحات كتبه .

ومن تلك الأمثلة التي تدل على الترجيح والاختيار جعله كلام الخليل وسيبويه أصحّ من كلام المبرّد ، وابن السرّاج والرمّاني ، والصيمريّ ، والفارسيّ ، وغيرهم من العلماء وهم كثيرون ، وذلك عندما قال في بعض نصوصه : " فقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحّهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذّ ، يحفظ ما ورد منه ، ولا يقاس عليه "[1] . وقد ورد هذا في أثناء الحديث عن باب النسبة .

وقد تحدّثنا سابقاً عن السيوطي الذي كان يميل إلى ترجيح رأي سيبويه، وتبني ما يرد عنه أكثر من تبنّيه لأي رأي من آراء العلماء ، وهذا يأتي بعد المناقشة ، وعرض وجهات النظر المختلفة ، دون أن نرى منه تعصّباً لأفكار سيبويه ؛ لأنّه عارضها في وقت من الأوقات ، مما يضفي عليه طابع الاستقلالية في الرأي .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 363 .

ثالثاً : امتاز منهج السيوطي بأنّه منهج قائم على مصدر مهم هو **السماع** بوصفه مصدراً من مصادر الخفاظ على اللغة العربية وقواعدها .

والسيوطي في اهتمامه بالسماع لم يكن نسيج وحدِه ، وإنما يسير على طريقة القدماء من اللغويين والنحاة في رسم حدود العربية ومصادرها الصافية النقية ، وهذه الطريقة التي احتذاها السيوطي ، وانخرط فيها ، تتطلّب الإشارة إلى قضية السماع ، وأهميتها عند العلماء ، والتعريف بها ، وما يدور من آراء مختلفة حولها ؛ إذ تراوحت بين التشدّد والتّساهل .

ومعروف أنّ السماع " ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة "[1] ، حيث يحتجّ بكلّ هذه المصادر في الحفاظ على اللغة العربية .

وقد سار السيوطي على الطريقة نفسها التي اتّبعها سابقوه ، وتحدّث عن السماع في كتبه ومؤلفاته ، وفصّل المقصود به ، ولعل أول عنصر من عناصر السماع هو القرآن الكريم الذي يحتجّ بكل ما جاء فيه من قراءات متواتراً أكانت أم آحاداً ، والشاذّ أيضاً يحتج به ولو خالف قياساً معروفاً ، ولكن هذا الاحتجاج يكون في الكلمة نفسها دون أن تقاس عليها مواطن أخرى .

ويجعل السيوطي الحديث النبوي الشريف مصدراً ثانياً من مصادر الاحتجاج باللغة، ولكن على اللفظ المروي ؛ لأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة ، وهو في هذا يسير على عكس الخليل وسيبويه اللذين كانا يرفضان الاحتجاج بالحديث ، والخليل " هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ لأنّ كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة "[2] .

والسيوطي يتحدث عن المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج للحفاظ على اللغة ، وهو كلام العرب الذين يوثق بفصاحتهم ، فهو يقول : " وأما كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء والموثوق بعربيّتهم "[3] ، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على السماع ، وقد قام السيوطي بذكر أقسام المسموع ، حيث يقسم إلى قسمين هما :

1- **المطرد** : وهو " ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة "[4] .
2- **الشاذ** : وهو " ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[5] .

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح ، ط1 ، 1999م : 57 .

(2) ضيف : **المدارس النحوية** : 47 .

(3) السيوطي : **الاقتراح** : 67 .

(4) نفسه : 69 .

(5) نفسه : 69 .

ويرى ابن جني أنّ " أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك طردْت الطريدة إذا تبعتها واستمرّت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً "[1] ، وقد تحدّث ابن جني أيضاً بعد حديثه عن أصل (ط ر د) عن أصل الشذوذ فقال : " وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد "[2] .

والاطراد والشذوذ في المسموع ليس نوعاً واحداً ، وإنّما هناك أربعة أنواع حددها العلماء وتناقلوها ، وهي على النحو التالي[3] :

1- **المطرد في القياس والاستعمال معاً** ، " وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة، وذلك نحو : قام زيد ، ضربتُ عمْراً ، مررتُ بسعيدٍ "[4] .

2- **المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال** ؛ نحو قولك (مكان مبقل) على القياس، وقد ورد في السماع : (باقل) ، علماً أنّ الوجهين واردان سماعاً ، ولو كان الثاني مستعملاً أكثر من الأول .

3- **المطرد في الاستعمال ، والشاذ قياساً** ؛ نحو : استنوق الجمل ، واستصوبت الأمر .

4- **الشاذ قياساً واستعمالاً** ؛ نحو قولك : ثوب مصوون ، فرس مقوود . " فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلاّ على وجه الحكاية "[5] .

وقد أورد السيوطي على المسموع كلاماً عن الشيخ جمال الدين بن هشام حين قال : " اعلم أنّهم يستعملون : غالباً وكثيراً ، ونادراً وقليلاً ، ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل "[6] .

ويؤكد السيوطي عدم الاحتجاج بكلام المحدثين والمولدين في العربية ، وعلى هذا كان العلماء السابقون ، كما اتفقوا على عدم الاحتجاج بالنصوص الواردة من مجهولين ؛ لأنّهم لا يوثق بفصاحتهم ، إذ كيف توثق بمن لا يعرفه أحد ؟ وهذا أمر لا يحتاج إلى تحليل .

وهذا يؤكد منهج السيوطي والتشدد في الرواية ، وهو ما سلكه البصريون قبل السيوطي، وهذا يدل على أهمية مؤلفات السيوطي في معرفة اللغة الصحيحة بدقّة .

---

[1] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 96 ، وينظر: السيوطي : **المزهر** : 1 / 180 .

[2] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 96 ، وينظر : السيوطي : **المزهر** : 1 / 180 .

[3] السيوطي : **المزهر** : 1 / 180 ، وينظر : السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 69 – 70 .

[4] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 97 .

[5] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 99 . وينظر السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 254 – 257 .

[6] السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 70 .

وورد كتاب (همع الهوامع) وهو يجمع في طيّاته نصوصاً متنوعة عن العرب، فقد كان السيوطي ، كغيره من العلماء ، يهتم بالنقل عن العرب الفصحاء ، وذلك من خلال ما قاله العلماء السابقون له ، وقد أخذت اللغة أصلاً عن هؤلاء ، وأصّلت القواعد على طريقتهم ، ووضعت القوانين حسب سليقة العرب ، فكان السماع من هؤلاء أمراً هاماً في الحفاظ على اللغة وقوانينها ، والاطمئنان إلى سلامتها بعد معرفة مصدر هذا النص المنقول والمسموع الذي يوثّق من قبل علماء ورواة يوثق بهم وفقاً للقواعد التي اتفقوا عليها .

وقد طغى السماع على النصوص التي أوردها السيوطي حيث النقل عمّن يوثق بهم ؛ إذ اعتمد على مصدر السماع اعتماداً قوياً أعمل فكرَه لتأليف موادّ كتبه ، لا سيما الصرفية منها والنحوية . من ذلك قوله : " وسمع في بيضة بُويضة بالواو ، وفي ناب للمسنّة من الإبل نويب "[1] ، ومما حفظ عن العرب سماعاً ، ولكنه شاذ لا يقاس عليه ما ورد عنه ، يقول : " وشذّ ترك التاء في تصغير قوس ، وحرب ، ودرع الحديد ، ونصفٌ لمتوسطة السن، وخوْد ، وعَرَب ، وفرس ، ونعْل ، وناب للمسنّ من الإبل ، وعِرس ، وشوْل، ونحل ، وضحى "[2] ، ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه سيبويه من تصغير الترخيم لكلمتي إبراهيم وإسماعيل حيث صغّرتا على بريه، وسميع ، ويقول السيوطي في ذلك : " وحجة سيبويه : أنّ العرب حين صغّرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة "[3] ، وأورد رأي أبي حيان الذي قال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وهكذا صغّر العرب "[4] .

ويرفض السيوطي النسبة لبعض الكلمات مثل كلمة حيّ ، وطيّ على لفظهما ، وعلة ذلك الرفض هو اجتماع أربع ياءات في آخر هذه الأسماء لو نسب إليه على لفظها، ثم عقب ذلك بالقول : " وذلك مستثقل في كلامهم "[5] ، أي أنّ العرب استثقلت هذا في كلامها ، ومن ذلك أيضاً قوله : " ومن العرب من يقول : حمرائيّ ، وصفرائيّ فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف كساء "[6] .

ولأهمية السماع فقد ارتكز منهج السيوطي في معالجاته الصرفية عليه ، كما أنّ كتبه الصرفية والنحوية لم تخلُ منه ، فقد ضمّت هذه الكتب في صفحاتها عنصر السماع في معالجته لقضايا الصرف والنحو أيضاً ، وعلى هذا فهو ينقل ما ورد عن العرب من خلال الرواة الذين

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 342 .
(2) نفسه : 3 / 348 .
(3) نفسه : 3 / 354 .
(4) نفسه : 3 / 355 .
(5) نفسه : 3 / 359 .
(6) نفسه : 3 / 360 .

يوثق بهم سماعاً منهم لهؤلاء العرب الفصحاء ، وكل ذلك استعمله السيوطي ؛ لتثبيت قاعدة ما، أو رأي ، وكان يقول في بعض هذه المسائل عندما يريد دعم ما يقول أو رفض أقوال وقواعد أخرى : سمع غير هذا ، ذكره سماعاً عن العرب، وكل هذا موقوف على السماع ، ولا إلحاق إلاّ بسماع العرب .

وبناءً على ذلك فقد كان يدعّم رأيه أو الرأي الذي يختاره ويرجحه ويغلّبه على غيره من الآراء بذكر ما سُمع عن العرب ، من ذلك قوله : " ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء ، ولا الهمزة أولاً إلاّ مع مساعد ، ولا إلحاق أو بناء نظير من غير تدرّب وامتحان إلاّ بسماع على أصح الأقوال "[1].

وكان السيوطي يورد في ثنايا شروحاته ونقله للآراء والتعليق عليها أضرباً للسماع من قبيل ذكره للشاّذّ والمطرد وأقسام ذلك من خلال الأمثلة،ومن ذلك:" وشذ إثباتها في قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب،وكساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب "[2]، وقوله أيضاً : " وليس هذا الحذف إلاّ شاذاً ، والأصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : أحسست ، وظللت ومسست "[3] .

كما استعمل هذا العالم كلمات أخرى مثل : قلّ ، وأقلّ ، وقليل ، وشائع، وكثير، ويجوز وجواز ، وغالباً ، بالإضافة إلى استعماله للمطرد والشاذ ، كما استعمل بعض الجمل مثل : قال بعضهم ، قالوا ، أجاز قوم ، وذلك دون تحديد واضح لهؤلاء ، كما استعمل سياقات أخرى مثل: زعم بعض الكوفيين ، زعم بعضهم ، زعم الفرّاء وثعلب ، زعم قوم من أهل النظر، وهذا شائع في مؤلفاته .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 416 .

[2] نفسه : 3 / 422 .

[3] نفسه : 3 / 424 .

رابعاً : امتاز منهج السيوطي باعتماده على القياس إلى جانب السماع ، وقد استعمل العلماء القدماء القياس استعمالاً جلياً وواضحاً في نصوص كتبهم ، غير أنّ عنصر السماع في حفظ اللغة الصافية من أصحابها الأوائل كان هو المعتمد عند هؤلاء العلماء ، وقد احتلّ القياس مرتبة تالية للسماع مباشرة ، وكانت له أهمية كبيرة في تناول الموضوعات الصرفية المختلفة عند القدماء مثلما هي عند المحدثين .

وأشير هنا إلى أنّ المقصود بالقياس " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[1] ، وقد " أجمع أهل اللغة – إلاّ ما شذّ عنهم– أنّ للغة العرب قياساً "[2].

واستخدمه القدماء في شرح قواعدهم على نحو ما فعل الخليل وسيبويه وغيرهما من علماء حذوا حذوهم ، فالخليل استعمل القياس بشكل مستمر في تدعيم قضايا الصرف والنحو التي يعالجها " وكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب "[3] ، وهذا يدل على أنّ مادتي السماع والقياس صارتا عنصرين مهمين ، بل رئيسين في الحفاظ على اللغة ونحوها وصرفها، وتدعيم قواعدها ، بحيث أصبحتا القانون المتبع في التخريجات والتعليلات ، وغدت كل واحدة فيهما محطّ أنظار العلماء على اختلاف مذاهبهم في دعم حججهم واستنباط قواعد العربية من خلال النصوص والأمثلة ، وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو ، وإقامته بنيانه على السماع والتعليل والقياس "[4]، وهذا ما اعتمده سيبويه تلميذه ، وقد ورد عن الخليل وسيبويه ما يدل على ذلك في أثناء الحديث عن التصغير ، وهو أحد مواضيع علم الصرف، فقد جاء ما نصه : " جاء عن العرب في فعل التعجّب (ما أميلحه) يقول سيبويه: " وسألته عن قول العرب ما أميلحه ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون القياس ؛ لأنّ الفعل لا يُحقّر ، وإنّما تحقّر الأسماء ؛ لأنّها توصف بما يعظم أو يهون ، والأفعال لا توصف "[5] .

والرماني يعرّف القياس بقوله : " القياس : الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[6] .

ومن ناحية أخرى أجمع العلماء على أنّ أركان القياس أربعة هي : الأصل ، والفرع ، والحكم ، والعلّة ، والأصل هو الشيء الذي يقاس عليه ، ويشترط فيه : " ألاّ يكون شاذاً خارجاً

---

(1) السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 100 نقلاً عن **الإغراب في جدل الإعراب** لأبي البركات الأنباري .

(2) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس : **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1997م : 35 .

(3) ضيف : **المدارس النحوية** : 53 .

(4) ضيف : **المدارس النحوية** : 46 .

(5) نفسه : 53 .

(6) الرماني ، أبو الحسين علي بن عيسى : **رسالتان في اللغة ؛ منازل الحروف والحدود** ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، عمّان ، دار الفكر ، 1984م : 66 .

عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ "[1] ، وليس شرطاً في المقيس عليه أن يكون كثيراً، فقد يقاس على القليل ، وقد يمتنع عن الكثير ، فلا يقاس عليه ، على الرغم من كونه كثيراً ، ومن ذلك : " قولهم في النسب إلى شنوءة : شنئيّ، فلك أن تقول: ركوبة: ركبيّ ، وفي حلوبة : حلبيّ ، وفي قتوبة : قتبيّ، قياساً على شنئيّ "[2]، وقد ورد عن الخليل قوله : " كل شيء من ذلك عدلته العرب وتركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس "[3] .

وعلى هذا ، فإنّ السماع أقوى من القياس ؛ إذ إنّ قول العرب الفصحاء حجة متقدمة على القياس ، والعرب هي التي تقرر ، وهي التي أُخذت العربية عنها ، ويبقى القياس تالياً للسماع مع العلم أنّ العلماء أجازوا القياس على لغة العرب إذا وافقها ، وهذا ما ذهب إليه الخليل، وتحدّث عنه ابن جني تحت عنوان " باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[4] . كما كان كتاب سيبويه مليئاً بالقياسات الصرفية والنحوية ، من ذلك قوله: " وذلك قولك في ربيعة : ربعيّ ، وفي حنيفة : حنفيّ ، وفي جذيمة : جذميّ ، وفي جُهينة : جُهنيّ ، وفي قتيبة : قتبيّ ، وفي شنوءة : شنئيّ "[5] ، كما كانت كتب النحو والصرف مليئة أيضاً بالقياسات ، مثلما هي كثيرة في كتاب سيبويه " وطبيعيّ أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ؛ لأنّه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية ، واطّرادها "[6] .

وقد نهج السيوطي في اعتماده على القياس طريق سابقيه من العلماء ، ثم إنّه كان يضمّن مؤلفاته آراء هؤلاء العلماء بالتعليق والشرح ، وقد كان موفقاً في الاعتماد على هذا العنصر المهم بعد استقراء آراء العلماء السابقين علماً " أنّ السيوطي ألمعُ نحاة مصر بعد العالم ابن هشام "[7] .

ومن هنا تبيّن لي أنّ منهج السيوطي قائم على القياس أيضاً مثلما كان قائماً على السماع، فهو في جمع موادّ كتبه يهتم بما يتناقله الرواة عن العرب القدماء ، وفي الوقت نفسه يهتم بالقياسات والتأويلات الصرفية والنحوية بشكل كبير .

---

[1] السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 103 .

[2] نفسه : 105 .

[3] سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط3 ، عالم الكتب ، 1983م : 3 / 335 .

[4] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 357 . وينظر السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 113 .

[5] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 339 .

[6] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 87 .

[7] نفسه : 372 .

من ذلك قال : " كل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين، فقياسه أن يـرد إلى أربعة أحرف في التصغير "[1] ، ومن الأمثلة التي تدل على استعماله القياس في مسائل الصرف أيضاً ، ما ورد عنه في باب التصغير نفسه عندما قال : " قد يكون للاسم تصغيران : قياسيٌّ وشاذّ كصبية ، وغلمة ، قالوا فيهما : صُبيَّة ، وغُليمة ، وهذا هو القياس ؛ لأنّهما جمعا جموع قلّة ، وجموع القلّة تصغّر على لفظها "[2] ، فهو هنا تحدّث عن القياس ، ثم جاء بالتعليل اللازم بوصفه قياساً ، وهذا كثير عنده .

والسيوطي يقدّم السماع على القياس كغيره من العلماء ؛ إذ يؤكد أنّ السماع أمرٌ لا نتعداه ، فما شذّ من أقوال العرب يحفظ دون أن يقاس عليه . ومن هذا أيضاً قوله : " وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباريّ : الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة أبي حنيفة حيث يقال فيه : حنيفيّ "[3] ، فها هو ذا يذكر التعليل في التفريق بين هذا وذاك .

والقياس كما هو معروف يكون على لغة العرب ، وأفضل القياس عندما يكون المقيس عليه شائعاً عند العرب ، فإنّ القياس يكون حينئذٍ مطّرداً ، ويمكن تقسيم القياس إلى قياس عام أو أصيل ، وقياس نظري ، وقياس تعليلي[4] .

---

[1] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 88 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 350 .

[3] نفسه : 3 / 361 .

[4] محمد المختار ولد أباه : **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 1996م : 34 – 35 .

خامساً : ارتكز منهج السيوطي ، إضافة إلى السماع والقياس والحجج العقلية علـــى **الإجمـــاع**، ويظهر ذلك في مختلف مؤلفاته .

ويقصد بالإجماع : أن يجمع العرب على مسألة من المسائل فينطقون بها علـــى وجـــه معين، ونقصد بالعرب هنا العرب الأوائل أصحاب اللغة الأولى ، إذ لم يكن هناك امتزاج بيـــن العرب وغيرهم من الأمم والقبائل الأخرى ؛ أي العرب الخلّص الفصحاء .

ويقصد به أيضاً إجماع علماء المدرستين الكبيرتين ؛ البصرة والكوفة على توجيه محدد، وفق اتفاق بين هؤلاء العلماء ، ويعدّ الإجماع حجة يعتمد عليها في معرفة لغة العرب الصحيحة من اللغة الملحونة والدخيلة ، وقد ناقش السيوطي قضية الإجماع عندما قال : " وإجماع العـرب أيضاً حجة "[1] ، وقد اختصت مدرستا البصرة والكوفة بالإجماع أكثر من اختصاص غيرهما من مدارس ؛ لأنّ هاتين المدرستين هما اللتان وضعتا أصول العربية ، على الرغم من أنّ البصـــرة هي الواضعةُ الحقيقيةُ لهذه الأصول ، إلاّ أنّ الكوفيين تتبعوا البصريين ، واستطاعوا أن يضعـوا قواعد خاصة بهم ؛ فاتسعوا في الرواية كما وضحنا ذلك في موضع سابق ، وبسطوا القيـــاس ، ووضعوا مصطلحات جديدة، كما كانت الخلافات بين المدرستين ، وازدادت بيـــن علمـــاء كـــل مدرسة ؛ إذ أخذ العلماء من كلتا المدرستين يدافعون عن توجهاتهم ومدارســـهم ، إلاّ أنّ هنـــاك أموراً كثيرة كانوا متفقين عليها ، فاتفاقهم إجماع عليها وعلى صحتها ، ومرجع إلى كل عـــالم بعدهم ، وقد ناقش هذا ابن جني فقال : " اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطـاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأمّا إن لم يعطِ يده بذلك فـــلا يكون إجماعهم حجة عليه "[2] ، وهذا يعني أنّ الفريقين عندما يجتمعان على شيء فإنّ اجتماعهم جعلهم يصلون إلى الفصل ما لم يكن هناك سماع من العرب فـــي تلـــك المســـألة أو القضيـــة المطروحة .

ومن هنا ندرك أنّ الإجماع يكون بعد استقراء كلام العـــرب الفصحـــاء الذيـــن يوثـــق بعربيتهم ، ثم التعرّف إلى ما قيس على كلام العرب ، وأعني بذلك السماع ، والقياس ، وبعـــد ذلك يأتي دور العلماء في الإجماع على المسائل المطروحة ، وعلى هذا فالإجماع يكون تالياً لكل من السماع والقياس على المسموع وعلى لغة العرب الأولى ، بحيث لا يمكن أن يجتمع العلمـــاء على أمور ثابتة عند العرب أو مقيسة على هذه الثوابت ، وهم بالأصل لا يفعلون ذلك ؛ لأنّ ذلك مخالف لنصوص الإجماع الذي يشترط فيه عدم مخالفة العرب في كلامهم ، فهذا وجه مقبـــول ومنطق متقبل ؛ فاللغة العربية أخذت مشافهة من أصحابها ، وقيس على هذا ما ورد متـــأخراً ، ولم يسمع عن العرب ، إذن فلا يعقل أن يأتي العلماء ، ويجمعوا على ما يخالف العـــرب فـــي

---

[1] السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق حمدي عبد الفتاح : 95 .

[2] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 189 .

لغتهم ، بحيث نرى العلماء ومنهم السيوطي إذا أرادوا دفع قضية ما وردها يجتمعون بكلام العرب، وفي ذلك كان السيوطي يقول : " وذلك مستثقل في كلامهم "[1] ، كما كانوا يقولون: هكذا صغّر العرب، ولم يثبت في كلام العرب ، وغير ذلك من عبارات تدل على أنّ اهتمامهم الأول كان السماع عن العرب ، وهذا واضح في الكتب والمؤلفات .

وقد ارتكز السيوطي في كتابه (الاقتراح) على السماع والقياس والإجماع ، كما اعتمد في كثير من مؤلفاته ، وخاصة كتاب (همع الهوامع) و (المزهر في علوم اللغة العربية) على هذه العناصر والمصادر الأساسية في جمع اللغة الصحيحة ، مع اعتماده في كثير من الأحيان على الأدلة والتعليلات والتعارض والترجيحات بين المذاهب وأقوال العلماء .

ويبدو لي أنّ السيوطي في مؤلفاته لم يقتصر على السماع والقياس والتعليل ، حيث كان يعتمد على ذلك العلماء السابقون أمثال : الخليل وتلميذه سيبويه ، والفرّاء والأخفش وغيرهم ، بل زاد على ذلك الإجماع ، والترجيح والتعارض والاستصحاب ، وقد يكون السبب وراء ذلك هو أنّ العلماء القدماء كانوا يتنافسون في آرائهم ، وبالتالي فهم يعتمدون على ما يدعم هذه الآراء ، فلم يجدوا إلاّ السماع والقياس مصحوبين بالتعليل الشخصي لكل عالم منهم؛ لأنّهم كانوا ينتمون إلى مذاهب مختلفة ، ويريد أنصار كل مذهب إثبات صحة مذهبهم ، وهم في ذلك لا يأبهون إلى الإجماع بشكل رئيسيّ ؛ لأنّ بينهم خلافات متنوعة ، ولا يميلون إلى الترجيح أو التعارض ؛ لأنّ آراءهم مستقلة بذاتها دون أن يعتمدوا على آراء العلماء ، فهم أول الطريق ، وعليهم ارتكزت قواعد اللغة .

وكان السيوطي يؤكد بعض مصادر المعرفة لقواعد العربية وتراكيبها ، ولذلك قال : " اعلم أنّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأنّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة الإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنّة ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف "[2] .

والسيوطي في هذا الكلام يربط ما بين الأحكام الشرعية وقواعد العربية ؛ لأنّ هذه الأحكام وردت بالعربية ، والعربية عند السيوطي يمكن الاحتجاج بها من خلال إجماع العلماء على مسائلها صرفاً ونحواً ، كما أنّ السيوطي عالم ديني ، بل إنّه من كبار علماء الدين في عصره ، وفي العصور جميعها ؛ إذ إنّ كتبه التي تختصّ في هذا المجال تعد من أهم المصادر التي يعتمد عليها في الحصول على القواعد الشرعية ، أو الأحكام الدينية ، ثم إنّ له كتاباً مشهوراً في تفسير القرآن الكريم مع غيره من علماء الدين . وهو " تفسير الجلالين " .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 359 .

[2] السيوطي : **الاقتراح** ، تحقيق أحمد محمد قاسم : 78 .

سادساً : امتاز السيوطي في منهجه وأسلوبه بالجدّة في الموضوعات ، وطول النّفس واستقلالية الرأي .

وقد كان هذا العالم يتحدث عن المسألة أو الموضوع بالتعريف والتحليل والمناقشة ، مع وضع القواعد العامة التي تحكم كل مسألة ، مبيناً ما شذّ منها وما اطّرد وكل ذلك يأتي عليه ضمن الأمثلة المتنوعة ، والبراهين المؤكدة ولا سيما عندما يدافع عن رأيه بالحجج المنطقية التي يتوصل إليها ، وهذا جميعه يأتي مصحوباً بالشرح الوافي لآراء العلماء السابقين حول هذه المسائل شرحاً متسماً بكثرة التعليلات أيضاً .

ويمكن أن يعد السيوطي من خلال مؤلفاته مرجعاً مهماً من المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة آراء العلماء القدماء حول مسائل العربية نحواً وصرفاً ، وهذا يسجّل له ، ويتفوّق فيه على كثير من النحاة والعلماء، فقد جمع في هذه المؤلفات آراء عدد كبير من العلماء ، وذلك من عهد الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس ، والكسائي ، والفرّاء ، وثعلب، وغيرهم ، مروراً بالمبرّد والمازني ثمّ بأبي علي الفارسي وابن جني ، ومن تبعهم من علماء من قبيل ابن مالك وابن عصفور وأبي حيان ، ومن عاصرهم.

وقد امتدّ في هذه الطائفة من العلماء إلى أن وصل في النهاية إلى وضع آرائه الشخصية، وتوجهاته وترجيحاته إلى جانب آراء هؤلاء العلماء .

وبهذا فقد طغى على مؤلفاته الطابع الجمعي والنقلي ، ويظهر هذا خاصة في كتاب (المزهر في علوم اللغة) ، وكتاب (همع الهوامع) ، ومن ينظر في هذين الكتابين يرى أنّ هناك طائفة كبيرة من العلماء الذين يمثلون عصوراً مختلفة ومتلاحقة ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على ذكائه وسعة اطّلاعه ، وغزارة علمه ، حتى تمكّن من جمع هؤلاء العلماء وأقوالهم وآرائهم، كما يدل على طول نفَسه وصبره ، وخاصة إذا عرفنا أنّه كان يتصف بطول النّفَس والصبر على العلم والتعليم إلى جانب الأمانة في النقل ، والجرأة في القول والرأي .

وإضافة إلى ذلك فإنّه يمكن اعتبار مؤلفاته الخاصة باللغة العربية مرتعاً خصباً ؛ لمعالجة قضايا الصرف والنحو واللغة لمختلف المدارس : البصرية ، والكوفية ، والبغدادية ، والأندلسية ، والمصرية ؛ وذلك لأنّ العلماء المنتشرين في ثنايا هذه المؤلفات كانوا من مختلف هذه المدارس .

فهذه المؤلفات يمكن اعتبارها مراجع خصبة لمن أراد معرفة خلافات العلماء الصرفية والنحوية ، ومناقشة ذلك بالأسلوب المناسب ، بعد معرفة آراء العلماء حول كل هذه المسائل المتعلّقة بالعربية وقواعدها .

كما أنّ أسلوبه يتّسم بالتفصيل ، فهو عندما يعالج قضية ما ، فإنّه يتحدّث عنها بإسهاب ، ويأتي عليها من جميع الجوانب ، بحيث لا يترك مجالاً لأحد من بعده ليزيد على ما ذكره ، كما

أنّ المعلومات التي كان يأتي بها تكفي للقارئين والمتخصصين في التعرّف على المسـائل ، وإن كان أسلوبه بعيداً عن الأسلوب التعليمي ، ويحتاج إلى المتخصصين الذين بلغوا من العلم درجة عالية؛ لمعرفة ما يدور في كتبه .

والسيوطي استعمل في كثير من الأحيان أسلوب الإحالات إلى كتب أخـرى ؛ لزيـادة التوضيح والتفسير ، وهذا أمر يجعل مؤلفاته تكمل بعضها بعضاً ؛ إذ نراه في توضيح بعـض القواعد في كتاب معين من كتبه ؛ ليورد لنا أنّه تحدّث عن هذه المسألة في كتاب آخر ، ليمكّـن القارئ من الوصول إلى جميع التفصيلات والشروحات المتعلقة بها بسهولة ويسر .

سابعاً : وبالإضافة إلى الأساليب المتنوعة التي اتسم بها منهجه وأسلوبه ، فإنّه كان في تناوله لموضوعات الصرف يتحدّث عن **القاعدة العامة** التي تحكم المسألة موضع الدراسة ، ثم يشرع بالتفصيل والشرح بالأمثلة المتنوعة ، وذلك قبل أن يذكر رأي أي عالم من العلماء في بعض الأحيان .

وكان السيوطي في أحيان أخرى يبدأ بالشرح بعد ذكر آراء لعلماء مختلفين أو متفقين، وهذا كله يدل على سعة اطلاعه وعمق ثقافته وعلمه ، ومعرفته بأسرار العربية وقواعدها ، وخاصة عندما يبدأ بالشرح قبل التعرّض لأقوال العلماء ، وكأنّ السيوطي في ذلك ينهل من بحر علم ، وكأنّ الآراء المختلفة للعلماء وهي كثيرة كانت مجرّد دعم وتأييد لما يذهب إليه ، سواءً أكانت هذه الآراء في ثنايا الشرح أم في نهايته .

ومن الأمثلة التي تدل على ذلك ، وهي كثيرة ومتنوعة قوله : " كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فإن كان غير مبنيٍّ على فعل حذفت منه اللام نحو عُطيّ في تصغير عطاء ، وأُحيّ في تصغير أحوى ، وإن كان مبنياً على فعل ثبت نحو يحي من حي يحي "[1] .

ومن ذلك أيضاً قوله : " تصغّر أسماء الجموع ، وجموع القلّة على لفظها ، فيقال : في ركب رُكيب ، وفي قوم قُويم "[2] .

ومن ذلك أيضاً حديثه عن النسب وشواذّها ، حيث يقول في معرض حديثه عن بعض هذا : " شواذ النسب ثلاثة أقسام : قسم كان ينبغي أن يغيّر فلم يُغيَّر ؛ كقولهم في عميرة عميريّ، وقسم كان ينبغي أن لا يُغيَّر فغُيِّر ؛ كقولهم في الشتاء شِتويّ ، وقسم كان ينبغي أن يغيّر نوعاً من التغيير فغيّر تغييراً غيره "[3] .

وقال في أثناء حديثه عن التصغير أيضاً ما نصه : " ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها إذا صُغّر كقولك في قدر قديرة ، وفي قوس قويسة ، وفي هند هنيدة"[4] ، وفي أكثر ذلك نجده عند السيوطي في كتاب (الأشباه والنظائر) ، ثم نراه بعد ذلك يستعين بآراء العلماء ، وقد كان يعالج في قضايا الصرف في كثير من الأحيان من خلال كتب النحو ولا سيما كتاب الاقتراح ، وكتاب الأشباه والنظائر دون أن يضع هذه القضايا في باب واحد ، وإنّما وضع موضوعات الصرف إلى جانب موضوعات النحو ، وعالجها حسب ترتيب الحروف ؛ فجاءت مسائل الصرف منتشرة في ثنايا كتبه، ومسألة الترتيب في الموضوعات الصرفية والنحوية تمّت معالجتها في مكان سابق من هذا الفصل.

---

[1] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 178 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 349 .

[3] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 170 .

[4] نفسه : 1 / 120 .

وفي بعض الأحيان كان السيوطي ينمّق عباراته من خلال جمل تحمل دلالات معينة ، وهذه الدلالات تشتمل على طابع ديني[1] تتصدّر القضية الصرفية التي يريد أن يناقشها ، وهذا الأمر ليس غريباً عليه ، فهو عالم في الفقه الإسلامي ، وغلبت عليه الصبغة الدينية وهو الذي قال : " ورزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة "[2] ، كما أنّه هو الذي أعطي من الكرامات ؛ بسبب المرحلة الدينية العليا التي توصّل إليها ، وهو الذي كان يرى الرسول صلى الله عليه وسلم في منامه ، وهو الذي ألّف كتباً فقهية ودينية .

ومن الأمثلة التي تدل على وجود مثل هذه القضايا الدينية في كتب العربية قوله: " وما يجمل بالرجل من الصالحين أن يصيب من سفرجل الجنة ، وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ، ولا يشعر أنّه يجوز أن يشتقّ منه فعل أم لا "[3] ، فهو بهذا يجمع بين القضايا الصرفية وبعض الروحانيات الدينية التي طبعت تلك القضايا ، فجعلتها ذات إثارة وتشويق للقارئين . وكأنّه بذلك يدعو الدارسين للتبحّر في علوم العربية ومزجها بعلوم الفقه الإسلامي ، وهما علمان منسجمان تماماً .

وقد تحدّث السيوطي عن سبب تأليف كتابه الأشباه والنظائر وهو يصبُّ في المجال الذي نتحدّث عنه ؛ إذ قال : " واعلم أنّ السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخرون فيه ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر "[4] .

فها هو يتحدّث عن سبب التأليف ، ويرده إلى جعله في طريق كتب الفقه ، علماً أنّه كتاب في العربية صرفاً ونحواً .

ومن ذلك أيضاً ما أورده وهو بصدد الحديث عن كلمة سندس ، فقال : " وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فعللَ أم فنعلَ"[5] ، إضافة إلى ذلك فقد كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في مسائل مختلفة، وفي اعتقادي أنّ السيوطي قد وصل في ذلك درجةً يجعله متميزاً من غيره ؛ ممّا يجعل القارئين الذين يتناولون مؤلفاته يواصلون قراءتها دون انقطاع ، ودون أن يشعروا بالسّأم والملل .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 1 / 6 .

(2) نفسه : 1 / 6 .

(3) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 4 / 238 .

(4) نفسه : 1 / 6 .

(5) نفسه : 4 / 238 .

ومن خلال ما تقدّم أرى أنّه اتّبع منهجاً وأسلوباً في الشكل والمضمون، وهو منهج مستقل عن سابقيه ، على الرغم من أنّه استطاع أن يجمع في كتبه موادَّ غزيرة ومتنوعة في علوم العربية ؛ فامتاز بذلك بطابع الشمول والاتّساع في المعرفة والعلوم .

وملخص القول على منهج السيوطي في تناول الموضوعات الصرفية فإنّه ، في أثناء تعرّضه لهذه الموضوعات في مختلف كتبه ، قد سلك بالعربية نهجاً حول عدم إمكانية الفصل ما بين علميّ الصرف والنحو ، كما يصعب الفصل بين هذين العلمين وعلوم العربية الأخرى بحيث وضع العلوم الأخرى للغة العربية إلى جانب النحو والصرف من مثل : علم الأصوات ، علم الخط ، ويظهر ذلك بشكل خاصّ في كتابه (همع الهوامع) .

وعلاوة على ذلك فقد ناقش قضايا لغوية متنوعة استقاها من مؤلفات العلماء السابقين ، وهذا واضح بجلاء في كتاب (المزهر في علوم اللغة) .

وعلى الرغم من أنّه ناقش قضايا الصرف بمعزل عن قضايا النحو في كتاب (همع الهوامع) ، إلاّ أنّه وضع العلمين ضمن مصنف واحد ، بحيث وردت موضوعات العلمين متعاقبة ، كما اختلطت لديه موضوعات صرفية وصوتية ، وقد كان في كتاب (همع الهوامع) مرتباً لموضوعاته عن طريق معالجة قضايا النحو أولاً ، ثم الصرف ، ثم الأصوات ، وفي الوقت نفسه فقد كان يخلط بين بعض هذه العلوم في بعض الأحيان ، ولم يكن يسير على هذا الترتيب في جميع مؤلفاته ، فهو ناقش قضايا لغوية ، وصوتية ، وصرفية ، ونحوية ضمن كتاب (المزهر في علوم اللغة) دون ترتيب وفصل بين كل مستوى من هذه المستويات .

وفي مؤلفات أخرى ، كان السيوطي يعتمد في ترتيب مواد كتبه على نسق مخالف، وهذا ما نراه في كتاب (الأشباه والنظائر) ؛ إذ يقوم هذا الكتاب على ترتيب لموضوعاته عن طريق الحروف المعجميّة ، وهو بهذا يختلف عن طريقة تأليفه وترتيبه مواد الكتب الأخرى ؛ فجاءت موضوعات الصرف في هذا الكتاب منتشرة في جميع أجزائه وأبوابه .

كما اعتاد هذا العالم في تقسيم مؤلفاته على وضع سبعة كتب داخل المصنّف الواحد ، بحيث يشكّل كل كتاب من كتب هذا المصنّف مادة مستقلة عن غيرها ، ويتضح هذا بجلاء في كتب : الأشباه والنظائر ، والاقتراح ، وهمع الهوامع .

فها هو يؤكد في كتاب (همع الهوامع) على ذلك فيقول : " فهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه ، حذوتُ فيه حذو كتب الأصول ، وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حبّان) وغيره : " إنّ الله وتر يحب الوتر ، أما ترى السموات سبعاً ، والأيام سبعاً، والطواف سبعا الحديث "[1] .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 1 / 18 .

ويتحدّث في كتابه (الأشباه والنظائر) عن ذلك أيضاً ، عندما يتحدّث عن أقسامه فيقول: " وقد أقررت كل فن بخطبة وتسمية ؛ ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السبعة هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال "[1] .

ومن ناحية أخرى فقد كانت مؤلفات السيوطي التي تعالج القضايا الصرفية وغير الصرفية مرجعاً مهماً من المراجع التي تمكّن الدارسين من معرفة آراء العلماء ، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم ؛ لأنّها ضمّت آراء عدد كبير من العلماء ؛ إذ إنّ السيوطي دعّم القواعد التي أبرزها في كتبه بآراء العلماء ، كما ناقش ما دار حول هذه القواعد من خلافات بينهم .

والسيوطي في كل ما تقدّم من عرض لآراء العلماء أمين في النقل كما هو معروف عنه، دقيق في نسبة النصوص إلى قائليها بوضوح تام ؛ ممّا أدّى إلى اعتماد كتبه مراجع وأصول يعتمد عليها ، ويوثق بها ، ويؤمن لجانبها ، وهذا ينطبق على مؤلفاته كلّها . فهو ، في كل النصوص التي ينقلها عن العلماء ، موثّقٌ أيّما توثيق ، وسار على ذلك في جميع مؤلفاته" فلا يسوق خبراً إلاّ برواية،ولا يأتي بنصٍّ إلاّ وهو موثّق من حيث المصدر ، ومن حيث الراوي "[2]. وهذا كله يزيد من اعتماد الدارسين عليه ، وإقبالهم على مؤلفاته .

واستطاع أن يكشف لنا عن مختلف قواعد الصرف ، والقواعد النحوية من خلال شروحاته وتعليقاته ، ومن خلال التعرّض لأقوال العلماء في ذلك ، فجاءت مؤلفاته بمادة غزيرة، وشرح وافٍ وشامل لمختلف فروع العربية .

وهو بعد كل ذلك خرج مدرسةً قائمةً بذاتها عندما خلط بين كل هذه الآراء والمذاهب ، في المسائل ، ثم أصدر الحكم عليها دون تعصّب لأيٍّ منها؛ فجاءت معالجاته الشاملة ذات أمانةٍ وأصول حقيقية يعتمد عليها في الدراسة .

---

(1) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 10 .

(2) مكرم ، عبد العال سالم : **جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية** ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة : 335 .

الفصل الثاني

مصادر الدراسة الصّرفيّة عند السيوطي

1- المصادر البصرية .
2- المصادر الكوفية .
3- المصادر البغدادية .
4- المصادر الأندلسية .
5- المصادر المصرية .

إنّ المصادر التي اعتمدها السيوطي في تناوله لقضايا الصرف وموضوعاته تمتد جذورها إلى الينابيع الأولى لقواعد العربية مثل استقائه لها من سيبويه ، وابن جنّي ، وأبي علي الفارسي وغيرهم ، إضافة إلى ما تحدّثتُ عنه في الفصل السابق في أثناء الحديث عن منهجه في تناول موضوعات الصرف ، وأعني بذلك السماع والقياس مع الاهتمام بشكل تام بآراء النحاة السابقين الذين وضعوا الأسس واللبنات الأولى في تقعيد قواعد اللغة ، وإخراجها في ثوبها القشيب الذي نراه في كتب العلماء ، وقد " أخذ النحاة من بصريين وكوفيين بالسماع ، وعدّوه أساساً من الأسس التي جمعوا اللغة بها ، ثم بنوا عليه أحكامهم النحوية واللغوية "[1] ، إضافة إلى اعتماده على آراء مختلفة لكثير من العلماء الذين عاشوا في فترات غير بعيدة عنه .

ويمكن إجمال المصادر الصرفية التي اعتمد عليها السيوطي ، في أثناء حديثه عن هذه القضايا ، وهي تعود إلى مختلف المدارس ، على النحو التالي :

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي .
2- سيبويه وكتابه المشهور (الكتاب) .
3- أبو عثمان المازني وكتابه (التصريف) .
4- المبرّد وكتابه (المقتضب) .
5- ابن السرّاج وكتابه (الأصول في النحو) .
6- الكسائي .
7- الفرّاء .
8- أبو العباس ثعلب .
9- أبو بكر بن الأنباري وكتاباه : (الأضداد) ، و (المذكّر والمؤنث) .
10- أحمد بن فارس وكتاباه : (الصاحبي في فقه اللغة) و (مجمل اللغة).
11- الزجاجي وكتاباه : (الإيضاح في علم النحو) و (الجمل) .
12- أبو علي الفارسي وكتاب (التذكرة) .
13- ابن جني وكتاباه : (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب) .
14- الزمخشري وكتابه (المفصّل) .
15- ابن عصفور وكتاباه : (شرح الجمل) و (شرح المقرّب) .
16- ابن مالك.

---

(1) حامد ، أحمد حسن : **دراسات في أسرار اللغة** ، ط1 ، نابلس ، مكتبة النجاح الحديثة ، 1984م : 52 .

17- أبو حيّان وكتاباه : (ارتشاف الضرب) و (التسهيل) .

18- ابن الضائع وكتاب (التذكرة) .

19- ابن الحاجب وكتاباه : (شرح المفصّل) و (الأمالي) .

20- ابن هشام وكتاباه : (مغني اللبيب) و (التذكرة) .

21- ابن الصائغ وكتاب (التذكرة) .

وهذه المصادر هي التي سيتم الحديث عنها بصورة تفصيلية ، كما سيتم التطرّق إلى هؤلاء العلماء ومؤلفاتهم بالشرح والتوضيح والأمثلة ، أمّا بقية المصادر التي تردد ذكرها عند السيوطي فهي كثيرة أيضاً ، ومتنوعة ، **ومن هذه المصادر:**

شرح المفصل لابن يعيش .

شرح المفصل للزملكاني .

شرح المفصل للأندلسي .

الغرّة لابن الدهّان .

الجمهرة لابن دريد .

شرح الأصول للرماني .

الأمالي لابن الشجري .

شرح الكافية لابن القواس .

التذكرة لابن مكتوم .

علاوة على آراء عدد كبير من العلماء .

أولاً : المصادر البصرية :

ممّا لاشكّ فيه أنّ مدرسة البصرة تعدّ أبرز مدرسة وُجدت منذ القِدَم ، وتعنـــى بـالصرف والنحو ، ولا يختلف العلماء والدارسون في ذلك ، فهي تسبق مدرسة الكوفة بمئة عام ، والكوفيـون أنفسهم لا ينكرون ذلك ، ويُعدون نحاة البصرة وعلماءها شيوخاً لهم ، وأساتذة تتلمذوا على أيديـهم، ويشيدون بعلمهم وفضلهم في هذا المجال ، وقد كان الفضل في إقامة دعائم قواعد العربية إلى علماء البصرة الذين حافظوا على اللغة العربية ، وخرّجوا العلماء الذين واصلوا عملية المحافظة عليها من بعدهم .

" وتبدأ مدرسة البصرة بأبي الأسود الدّؤلي التي توفي بها سنة 67هـ "[1]، وتـابعت هـذه المدرسة المحافظة على اللغة إلى أن سلّمت الأمر إلى غيرها ، حيث ظهرت المدارس الأخرى ، " وكان عمل علماء البصرة في أول أمرها هو إثارة مسائل متفرقة ، والنقاش حول آية أو حديث أو بيت من الشعر ، ثم استخراج قاعدة "[2] ، ثم بدأ علماؤها بالتأليف إلى أن اسـتطاعوا أن يقعّـدوا القواعد في ثنايا الكتب ، " ويعتبر كتاب سيبويه أعظم إنتاج مدرسة البصرة ، ثم تابعت مدرسـة البصرة عملها لعدّة طبقات إلى أن تغيّرت الأمور السياسية ، وأصبحت بغداد مركز النشاط العلمي والسياسي ؛ فانتقل إليها العلماء "[3] .

وقد توزّع أعلام هذه المدرسة – كما يذكر المؤرخون – في طبقات ، حسب الزمن الـذي جاؤوا فيه ، فمن أعلام الطبقة الأولى عندهم : عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عـاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر ، " والذي يجب التنبيه إليه قبل الانتقال إلى الطبقة الثانية أنّ تلميذيّ أبـي الأسود الدؤلي : نصر ابن عاصم ، ويحيى بن يعمر خطوا الخطوة الكبرى التي تلت خطوة أبـي الأسود في ضبط الكتابة العربية "[4] ، ومن أعلام الطبقة الثانية : أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبد الله بن إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي الذي تتلمذ على يديه كل من : الخليـل بـن أحمد، وسيبويه ، وأبي زيد الأنصاري ، إضافة إلى أبي جعفر الرؤاسي زعيم الكوفيين .

وقد استقى السيوطي مواد كتبه الصرفية والنحوية من كتب عدد من أعلام هذه المدرسـة ، وسيتم تناول عدد من هؤلاء باعتبارها دالّة على ذلك ، علماً أنّ السيوطي كان في إفادته من مصادر

---

(1) السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله : **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجـود ، وعلـي معوّض ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1412هـ/ 1992م : 9 . وينظر سعيد الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 70 .

(2) نفسه : 10 .

(3) نفسه : 10 .

(4) الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 35 .

العلماء يذكر العالم ، والمصدر المنسوب إليه في بعض الأحيان ، وفي أحيان أخرى يكتفي بـــــإيراد اسم العالم دون الكتاب الذي يعود إليه .

ومن العلماء الذين اعتمد عليهم في دراسته الصرفية الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، والأخفش الأوسط ، وقطرب ، وأبو عمرو الجرمي ، وأبو عثمـــان المـــازني ، وابـــن الســـرّاج ، والمبرّد، والزجاج ، ويونس بن حبيب ، وغيرهم .

1 - **الخليل بن أحمد الفراهيدي وآراؤه**

أورد السيوطي آراء عديدة للخليل في أثناء حديثه عن حروف الزيادة ، وذلك في بعض الأمثلة ، نحو : اقعنسس ؛ لمعرفة الحرف الزائد " فذهب الخليل إلى أنّ الزائد هو الأول "[1] ؛ أي السين الأولى .

كما كان السيوطي يورد أقوالاً له مصحوبة بأقوال سيبويه ، ومن ذلك ما ورد في باب النسب ، عندما مال إلى ما أراده الخليل وسيبويه ، وذلك بقوله : " وهو مذهب الخليل وسيبويه ، إنّه شاذّ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه "[2]، وهذا ورد في معرض مناقشة الأسماء الرباعية في النسبة، ومعرفة جواز القياس عليها أو لا .

وفي باب الإدغام ، أكّد الخليل عدم خروج حرف الواو من الشفتين ، عندما قال عنه السيوطي : " وقال الخليل : لا مخرج للواو "[3] .

وعلى هذا الأساس فإنّ السيوطي في عرضه لموادّ مؤلفاته كان عادة ما يتحدّث عمّا يذهب إليه الخليل دون ذِكر لكتاب الخليل الذي نقل عنه هذه المعلومات ، وهي معلومات تغني بحثه ، وتزيد في مادّته ، فقد " كان الخليل على جانب عالٍ من الذكاء ، وقد بُهر الأقدمون أمام عبقريته وذكائه "[4] .

ويعدّ الخليل أحد المصادر الأساسية التي نقل عنها السيوطي ، ومنها أفاد في دراسته ومؤلفاته ، إلاّ أنّ هذا المصدر لم يكن وفيراً في مصنفات السيوطي .

2 - **سيبويه والكتاب :**

يندرج كتاب سيبويه تحت المصادر الرئيسة والمهمة التي تلقّى عنها السيوطي كثيراً من المعلومات الصرفية التي اشتملت عليها مؤلفاته ، وقد كان السيوطي في ذلك شأنه شأن سابقيه من العلماء والمؤلفين ؛ إذ كان العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه يضعون كتابه الأساسَ الذي عنه يصدرون في كتبهم ؛ والسبب الذي من أجله كان هذا الكتاب ، والأهمية التي حظي بها عند العلماء والدارسين هو أنّ هذا الكتاب كان الكتاب الأول في العربية ، ولم يعتمد على مصادر وكتب أخرى، وإنّما اعتمد على أقوال سيبويه والخليل في معظمه ، وجاء مشتملاً على علوم اللغة ، صرفاً ونحواً وعلم أصوات ، ولأهميته في تراث اللغة العربية فقد عدّه العلماء المصدر الوحيد الذي يجب على كلّ

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 415 .

(2) نفسه : 3 / 363 .

(3) نفسه : 3 / 448 .

(4) عباينة ، جعفر نايف : **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي** ، ط1 ، عمان ، دار الفكر ، 1984م : 24 .

مؤلف العودة إليه في أثناء تأليف أيّ كتاب ، وكلّ مؤلف يخلو من (الكتاب) لا قيمة له، وقد كان ينظر بعين الحسد والإعجاب لكلّ من قرأ الكتاب " بحيث كان يقال في البصرة " قرأ فلان الكتاب " ؛ فيعلم أنّه كتاب سيبويه دون شكّ "[1] ، حتى غدا علماً مشهوراً .

وقد سمي هذا الكتاب بقرآن النحو ، وقال أبو الطيب اللغوي عن سيبويه وعن كتابه : " وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو "[2] ، وهذا دليل على أهميته في تاريخ العربية وتراثها .

ولأهمية سيبويه وكتابه قال أبو سعيد السيرافي : " وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده "[3] ، وعلى ذلك كان العلماء يتّجهون إلى الإشادة بهذا العالم ، وكتابه ، وحريٌّ بي أن أذكر أنّ سيبويه لم يسمّه على غرار ما كان الآخرون يفعلون ، " وقد يكون أعجل من تسميته بأنّه احتضر شاباً فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه "[4]، والسيوطي من بين العلماء الذين نالوا حظوة وشهرة في مؤلفاتهم ، نظراً لأنّ مؤلفاته وكتبه قد اشتملت على معلومات من كتاب سيبويه ؛ إذ يتردد اسم سيبويه في كتب السيوطي التي تعالج قضايا الصرف وغيرها .

ومن تلك الأمثلة التي تدلّ على أنّ السيوطي كان يعتمد (الكتاب) في توضيح قضايا الصرف، ما ورد عنه في إيراد قاعدة تتحدّث عن التكسير ، والتصغير ، اللذين يجريان في باب واحد؛ حيث دعم السيوطي هذه القاعدة عندما قال عنها: " نصّ على هذه القاعدة سيبويه والنحاة بأسرهم"[5] ، دون الإشارة إلى موضع هذا القول في كتاب سيبويه .

وفي أثناء حديث السيوطي عن النسب دعم ذلك برأي سيبويه إذ ورد : " وقد تزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نصّ عليه سيبويه أو للإلحاق "[6] ، أو منقلبة عن أصل ، مثل حُبلاويّ وملهاويّ .

وقال : " قال سيبويه إلى حولايا ، وبردرايا ، وبردرائيّ ، قال : تحذف الألف الأخيرة لأنّها سادسة ، وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل الألف ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلتَ : جرجراويّ ، ومادراويّ فأبدلت من الهمزة واواً "[7] . فهو بذلك يضع قاعدة أخذها عن سيبويه .

---

[1] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 59 .

[2] اللغوي ، عبد الواحد : **مراتب النحويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، القاهرة ، دار نهضة مصر : 65 .

[3] السيرافي ، أبو سعيد : **أخبار النحويين البصريين** : 48 .

[4] سيبويه : **الكتاب** : 1 / 23 .

[5] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 166 .

[6] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 360 .

[7] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 120 .

وفي التصغير قال السيوطي : " ومذهب سيبويه في واو " جلولاء " وشبهها، والمراد به ألف براكاء ، وياء قريثاء أنّها تحذف عند التصغير "[1] ، أمّا بالنسبة للحديث عن تصغير بعض الأسماء من قبيل : اللاتي ، واللواتي فقد قال السيوطي في ذلك : " ومذهب سيبويه : أنّه لا يجوز تصغيرها "[2] .

وعلى هذا فقد سار السيوطي في استقاء معلوماته من الأقوال والآراء التي كان سيبويه يتحدّث عنها ، وينصّ عليها ، وهو يذكرها في كتبه معتبراً إيّاها قواعد زيّنت كتبه ، ودعمت بعض مواقفه ، فهي أدلّة تثبت قواعد ، وتنفي أخرى ؛ لأنّها صادرة عن عالم عظيم شهد له العلماء في مؤلفاتهم ، وأركز هنا على ما ذكرته بعض الكتب عن كتاب سيبويه وكلّها تشهد له ولمؤلّفه : إذ ورد أنّ " كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، وقد جمع فيه مؤلفه أكثر علوم العربية كالأصوات اللغوية والنحو والقراءات والضرورات الشعرية ، ويعدّ أهم مصدر في دراسة النحو العربي "[3] .

3 – أبو عثمان المازني وكتاب (التصريف) :

يعدّ هذا العالم أحد أقطاب المذهب البصري ، وقد اشتهر بالصرف والنحو، وكان صديقاً لعالم آخر هو الجرمي ، وقد تلقّى المازني علومه على أيدي علماء البصرة ، التي بها ولد ونشأ ، ويقال عنه بأنّه فصل علم الصرف عن علم النحو ، وهو من علماء النحو المعروفين ، " وله في النحو آراء طريفة ، وهو الذي فصل التصريف عنه ، وصنّف فيه مصنفات قيمة نظّم فيها قواعده ومسائله ، "[4] ومن أهم هذه الكتب كتاب (التصريف) ؛ ولأهميته فقد " تواصى العلماء به ، وأوصوا تلاميذهم بقراءته وإقرائه "[5] ، وكان المازني يتصف بالذكاء ، والاستقلال في الرأي، فقد عُرف عنه أنّه كان في بعض المسائل يخالف أئمة النحو السابقين كالخليل وسيبويه .

وغلب على المازني الصرف أكثر من النحو ، وقد وصل بالعلم درجة جعلت العلماء ينعتونه بوريث سيبويه بالنحو ، كما ذهب إلى ذلك المبرّد الذي يعدّ أحد تلاميذه .

والسيوطي الذي يعدّ المازني من مصادره التي اعتمد عليها ، ولا سيما في الصرف ، يضع آراءه في كتبه ، حيث كان اسم المازني يتردد في هذه الكتب ، وفي بعض الأحيان ، كان السيوطي

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 345 .

[2] نفسه : 3 / 353 .

[3] الحديثي ، خديجة : **دراسات في كتاب سيبويه** ، الكويت ، وكالة المطبوعات : 9 .

[4] ضيف : **المدارس النحوية** : 367 .

[5] الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 128 .

ينقل رأي المازني مع رأي صديقه الجرمي ، ومن ذلك ما ورد في كتاب (همع الهوامع) وهو يتحدث عن التصغير ، إذ يقول : " ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير أيام الأسبوع "(1) ، حيث وضع إلى جانب رأي هذين العالمينِ رأي علماء الكوفة ، وهذا يدل – من وجهة نظري – على أنّه كان مستقلاً في رأيه ، فهو يختار ما ذهب إليه الكوفيون على الرغم من أنّه بصري المذهب .

وممّا ذهب إليه أيضاً ما أورده السيوطي ، إذ يقول : " وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب "(2) ، وهو يعقب على خلافات العلماء حول إمكانية تصغير أيام الأسبوع في حالة ورودها منصوبة .

وممّا ورد في (الأشباه والنظائر) قوله : " من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجتُ فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان إلى أنّها زائدة مع لزومها "(3) .

4 – المبرِّد وكتاب (المقتضب) :

اسمه " محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليم بن سعد ابن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر "(4) ، ويعدّ مصدراً مهماً من المصادر التي اعتمدها السيوطي في توضيح قضايا الصرف التي تناولها في مؤلفاته ، وهو أستاذ ابن السرّاج ، وتخرّج على يديه عدد من العلماء الأفذاذ ، وقد ولد في البصرة ، واعتنى بعلم الصرف ، وعلوم النحو ، وعلوم اللغة العربية الأخرى .

وبلغ المبرِّد من العلم أن أصبح يفتي في المسائل النحوية واللغوية ، وأصبح يتقاضى الأموال والعطايا من قبل الحكّام ، وكانت المناظرات شديدة بينه وبين ثعلب أحد أئمة الكوفة ، وكان في أواخر طبقة علماء البصرة ، وقد " يعدّ – بحق – آخر أئمة البصرة المهمين "(5) ؛ نظراً لدوره الكبير في العلم ، ممّا دفع ابن جني إلى وصفه بأنّه " يعدُّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها "(6) ، وترك للأجيال مؤلفات عدّة منها : المقتضب ، ومعاني القرآن ، وإعراب القرآن ، وغيرها الكثير.

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 353 .

(2) نفسه : 3 / 354 .

(3) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 250 .

(4) المبرّد ، أبو العباس بن يزيد : **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب : 1 / 9 .

(5) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 124 .

(6) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق حسن هنداوي ، ط2 ، دار القلم، 1993 : 1 / 130 .

وكان هذا كلّه دافعاً للسيوطي إلى الاعتماد عليه في مناقشة قضايا صرفية إلى جانب آراء العلماء الآخرين ، ومن ذلك ما جاء عنه في أثناء عرض قضية التصغير ؛ إذ خالف المبرِّد سيبويه في حذف الواو في جلولاء عند التصغير حين
أثبت هذه الواو في هذه الكلمة وأمثالها ، " وأدغمها بعد القلب فقال : جُلَيِّلاء "[1]، وقال في هذا الباب أيضاً في موضع آخر " الهمزة لا تكون زائدة أولاً إلاّ وبعدها أربعة أصول "[2]، ونقل السيوطي عنه بأنّه " يقيس باب فاعل وفعّال ، لأنّه في كلامهم أكثر من أن يحصى "[3] ، وهو في باب النسبة ، مثل : خبّاز ، وجزّار .

والسيوطي يضع المبرِّد مع علماء آخرين في مذهب معين حول قضية صرفية ما ، ومن ذلك أنّه قال : " وذهب الأخفش والجرمي والمبرِّد : إلى أنّه ينسب إليه على لفظه كقولهم في أزد شنوءة: شَنَوِيّ "[4] وذلك تعقيباً على ما يتعلق بنسبه ما جاء على وزن فعولة . وعلى هذا سار السيوطي في اعتماد مصادر دراسته الصرفية ، وتضمين كتبه مثل هذه المعلومات التي تصدر عن هؤلاء العلماء .

5 – ابن السرّاج وكتاب (الأصول في النحو) :

وهو من تلاميذ المبرِّد ، وكان يذهب إلى مجالس الزَّجّاج ليفيد منها ، وغدا شيخاً من كبار الشيوخ حيث صار يدرّس علوم العربية ، واشتهر أكثر ما اشتهر في النحو ، وألّف كتابه المشهور (الأصول في النحو) ، وكان قد اعتمد في تأليفه على كتاب سيبويه ، وله كتاب في الاشتقاق ، وهذا يعني أنّه طرق باب الصرف إلى جانب النحو .

أمّا بالنسبة لكتابه الأصول ، وما ورد فيه ، " فقد جمع ابن السراج أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب "[5] .

واعتمد السيوطي على ما تركه ابن السراج في مؤلفاته ؛ فأفاد منها في دراسته الصرفية ، وكان ينقل من الآراء التي تعود لابن السراج ويضمنها كتبه ؛ إذ إنّ " له آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده "[6]، ومن بين هذه الآراء والأقوال ما أورده السيوطي

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 345 .

[2] نفسه : 3 / 354 .

[3] نفسه : 3 / 370 .

[4] نفسه : 3 / 361 .

[5] ابن السراج ، أبو بكر محمد : **الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، بيروت ، مطبعة الرسالة ، 1996م : 1 / 21 .

[6] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 143 .

في (همع الهوامع) ، فقال : " فذهب ابن السراج : إلى أنّ الياء أقوى من الكسرة ؛ لأنّها حرف والكسرة بعضها "[1] .

والملاحظ على السيوطي أنّ اعتماده على ابن السراج لم يكن كثيراً ، وإنّما كان قليلاً ، وقد اعتمد كتاب (الأصول في النحو) في بعض الأحيان ، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الصرف ؛ وقد يكون السبب وراء ذلك إلى أنّ ابن السراج كان يغلب عليه الطابع النحوي ،وليس الصرفي على الرغم من تأليفه في الصرف ، ولم يكن هذا العالم يحظى بالدرجة نفسها التي حظي بها الآخرون عند السيوطي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تصنيف ابن السراج في قائمة علماء البصرة لم يكن عند جميع العلماء والباحثين ، وإنّما عند بعضهم ، وخاصة عند شوقي ضيف – الذي اعتمدنا عليه كثيراً – في كتابه (المدارس النحوية) ، ونجد آخرين يضعونه إلى جانب علماء المدرسة البغدادية ، ولا سيما إذا عرفنا أنّه عاش في الفترة التي انتشرت فيها هذه المذاهب .

وأرى أنّ بعض المصنفين الذين صنّفوا العصور النحوية والعلماء في هذه العصور، يضعون ابن السراج في مرحلة ما يسمى بالحصر والتنظير التي شاعت في القرن الرابع الهجري ، وبالذات في مرحلة ما يسمى بالاتجاه الانتقائي التي تمرّ عبر المرحلة السالفة الذكر ، ونعني بها مرحلة التنظير والحصر ، " وقد ظهر الاتجاه الانتقائي عند ابن كيسان وابن السراج وأترابهما ممّا يسمى بالمدرسة البغدادية ممّن جمعوا بين آراء المدرستين البصرية والكوفية "[2] .

وبناءً على هذا فإنّ تقسيمات العلماء والمؤرخين ليست واحدة ، وإنّما متعددة ومتنوعة قد ترجع في بعض الأحيان إلى الطابع الجغرافي ، حيث يعيش كلّ عالم ، أو الطابع الزمني الذي ينتمي إليه العلماء .

وفي ختام الحديث عن بعض المصادر البصرية التي اعتمد عليها السيوطي في تناوله قضايا الصرف ، أشير إلى أمرين مهمين هما :

1 – لم يكن المقصود بالمصادر التي استقى منها السيوطي موادّ كتبه الصرفية العلماء دون غيرهم، وإنّما كان المقصود من ذلك كلّه هو أنّه اعتمد على هؤلاء العلماء بالفعل ، ولكن من خلال مؤلفاتهم ، وهي مؤلفات كثيرة ومتنوعة ، فوجدتُ السيوطي يعتمد الخليل بن أحمد من خلال آرائه التي تملأ كتاب سيبويه .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 378 .

(2) محمد المختار ولد أباه : **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** : 24 .

فمن خلال هذا الكتاب تمّت مناقشة ما ذهب إليه الخليل ، ثم من خلال مؤلفاته الأخـــرى ، كما كان كتاب سيبويه مصدراً من المصادر التي اعتمدها السيوطي في معرفة آراء مؤلفه ، وعلـى هذا فإنّ مصدر السيوطي في اعتماده على المازني كان من خلال مؤلفاته ، وفي مقدمتـــها كتـــاب (التصريف) ، وهو شديد الصلة بكتاب سيبويه ؛ لأنّه " جمع فيه موضوعات التصريف المتنـــاثرة في كتاب سيبويه "[1] ، كما كان المصدر الذي أورد ما أكّده المبرِّد من معلومـــات حـول مختلــف قضايا الصرف ، إلى جانب قضايا النحو ، هو كتابه (المقتضب) في النحو ، إلى جـــانب كتبـــه الأخرى ، ومصدره فيما ذهب إليه ابن السراج كتبه ولا سيما (الأصول في النحـــو) ، علمـــاً أنّ المصادر التي استقى منها السيوطي معلومات الصرف كثيرة جداً ؛ نظراً لكثرة المؤلِّفين ، وكـــثرة مؤلَّفات كلّ واحد منهم .

2- تمّ في هذه الدراسة اختيار عدد من العلماء ومصادرهم بناءً على اختيار كلّ واحدٍ منهم ليمثّـــل طبقة معينة من العلماء ، حسب العصر الذي يعيش فيه ، أو حسب الشهرة التي امتاز بـــها ، مـــع الاهتمام بأوليّة هؤلاء العلماء ، وقد تمّ التركيز على كلّ من : الخليـــل بـــن أحمـــد ، وســـيبويه ، والمازني، والمبرِّد ، وابن السراج ، وهذا لا يعني أنّ السيوطي اعتمد على هؤلاء ، وعلى مؤلفاتهم في كتبه الصرفية دون غيرهم ، فلم يكن من المعقول وضع كلّ المصادر التي تناولها هذا العـــالم بالشرح والتفصيل والأمثلة ، كما هو الحال مع هؤلاء ، وهذا ما اعتمدناه في جميع مصادر الدراسة الصرفية لهذا العالم في جميع المدارس النحوية.

فالمصادر التي اعتمدها كثيرة جداً ، والعلماء الذين اعتمد عليهم في مدرسة البصرة وغيرها كثيرون جداً .

ولا يسعني إلاّ أن أذكِّر أنّ عدداً من الدارسين لا يذهبون إلى التقسيم الذي اتّبعناه في هـــذه الدراسة ، فقد ورد ذكر بعض هؤلاء العلماء منسوبين إلى المدرسة البغدادية ، وذلك فـــي القـــرن الرابع الهجري ، وهم من نوابغ النحويين في البصرة ، وقد امتازوا بالثقافة والعلم في النحو إلى حدّ الاتساع والتعمّق والنضج ، ومن هؤلاء النحاة الذين وُضِعوا في قائمة نحاة بغداد " أبـــو إســـحاق الزجاج المتوفى سنة 311هـ ، وأبو بكر بن السراج المتوفى سنة 316هـ ، والزجاجي ، والسيرافي، والفارسي ، والرمّاني ، وأبو الفتح بن جنّي المتوفى سنة 392هـ "[2] .

---

[1] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 118 .

[2] السيرافي ، أبو سعيد : **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، تحقيق ودراسة عبد المنعم فائز سعد : 1 / 14 .

ثانياً : المصادر الكوفية :

تعدّ مدرسة الكوفة واحدة من أهم المدارس النحوية التي عُرفت في فترة زمنية بعيدة، وقد جاءت هذه المدرسة بعد فترة من قيام مدرسة البصرة تصل إلى مئة عام تقريباً، وقد " كان لها مبدأ خاص هو احترام النصّ والتزامه على عكس البصرة التي كانت تحترم القياس وتجريه وتبسطه "[1]، وقد أسّس هذه المدرسة عدد من العلماء ، يقف على رأسهم أبو جعفر الرؤاسي ، والكسائي ، والفرّاء ، وغيرهم ، علماً أنّ بعضاً من هؤلاء كان من تلاميذ البصريين قبل ذلك .

وبعد أن وضعت أسس المدرسة الكوفية وقواعدها ، فقد دبّ الخلاف بينها وبين مدرسة البصرة ، ونشب بين الطرفين نقاشات حادّة وطويلة ، وتكوّن لكل منهما أنصار ؛ للدفاع عن الوجهة التي يريدونها ، ويُعدّ " أول ما يعرف في الخلاف بين البصريين والكوفيين ما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرؤاسي "[2].

وأوضح المسائل بين الطرفين ، ما كان بين الأصمعيّ والكسائيّ ، وكلّ واحد منهما يمثّل اتجاهاً ومذهباً مغايراً لما يمثله الآخر ، ثم ما كان بين الكسائيّ وسيبويه ، وهي ما تعرف بالمسألة الزنبوريّة أو الزنباريّة ؛ إذ نرى فيها أنّ الكسائي أراد الانتصار على منافسه سيبويه عن طريق جمع أنصار له على الرغم من عدم معرفة هؤلاء الأنصار في غالبيتهم العظمى لقواعد اللغة العربية .

وممّا وقع فيه الخلاف بين المدرستين القديمتين ما جاء في باب كان وأخواتها ؛ إذ إنّ " مدرسة النحو البصرية تعرب (كان وأخواتها) أفعالاً ماضية ناقصة لا يليها فاعل "[3] ، وهذا ما تتناقله الأجيال ، ويتحدّث عنه الدارسون ، بينما ترى مدرسة الكوفة رؤية مخالفة لذلك ، " فإنّ الفعل عندها في باب (كان وأخواتها) فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية "[4] ، وقد ورد هذا في أثناء معالجات شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، وطرق النهوض به .

ويرى بعض المؤلفين – وعلى هذا جلُّهم – أنّ النحو البصريّ هو الأساس، وقد أكّدتُ هذا غير مرّة ، في حين أنّ النحو الكوفي تابع له ، إذ " لا نملك من مصادر النحو الكوفي مصدراً وافياً على غرار الكتاب لسيبويه ، والمقتضب والأصول لابن السراج ؛ ذلك أنّ هذه المصادر تشتمل

---

(1) السهيلي : **نتائج الفكر في النحو** : 12 .

(2) الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 45 .

(3) ضيف ، شوقي : **تجديد النحو** ، القاهرة ، دار المعارف : 12 .

(4) نفسه : 12 .

على أبواب كثيرة في النحو والصرف ، وهي كتب مطوّلة تشتمل على الأصول والفروع ، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو الكوفيين "[1] .

وأمّا بالنسبة لدليل ما أذكره هنا " فلم يؤثر عن الرؤاسي شيء في النحو ، وكذلك معاذ الهرّاء ، وإذا كان من شيء في النحو للكسائي موجز لم يصل إلينا "[2].

ولا بدّ لي بعد أن استعرضتُ أهم المصادر البصرية من كتب ، وآراء علماء ، أن أتحدّثَ عن أهم المصادر الكوفية التي اعتمدها جلال الدين السيوطي في عرض قضايا الصرف التي تناولها في مؤلفاته ؛ إذ أرى أنّه كان يكثر من ذكر علماء الكوفة وآرائهم في مختلف المسائل ، إلاّ أنّ ذلك لم يكن بالمستوى الذي كان يتحدّث عنه عند البصريين ، وأجد أنّه كان يتحدّث عن المسألة موضع الدراسة والبحث ، بقوله : ذهب الكوفيون ، إضافة إلى عرضه لآرائهم بجانب عرض آراء علماء المذاهب والمدارس الأخرى ، وهذا يعني أنّه لم يكن متعصّباً لأيٍّ من هذه المذاهب ، فمصادره التي يعتمد عليها – كما هو واضح في مؤلفاته وكتبه – متعددة ومتنوعة في الصرف ، وفي النحو ، وفي مختلف العلوم العربية .

وعلى الرغم من أنّ علماء الكوفة تلقّوا علومهم على أيدي علماء البصرة ، إلاّ أنّ هذا لم يمنع اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ، حتى بين العلماء في المدرسة الواحدة ، وقد أصبح علماء الكوفة يستقلون بمذهبهم ومدرستهم ، وقد " أجمع القدماء على أنّ نحو الكوفيين يشكّل مذهباً مستقلاً "[3] ، وكان نتيجة هذا ، أن أصبح بين المدرستين وجهات نظر متباينة ، ودبّت فيما بعدُ الخلافات بين علماء المدرستين في مختلف قضايا الصرف والنحو.

وقد امتازت مدرسة الكوفة بأنّها كانت تتوسع في الرواية ، والقياس على عكس ما ذهبت إليه البصرة من التشدد في ذلك ، وقد دفع هذا بعض الدارسين إلى اعتبار مدرسة البصرة أصح من الكوفة ، وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف عندما قال : " والحقُّ أنّ المدرسة البصرية كانت أدقّ حسّاً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها ، وقد تعمّقت ظواهرها ، وقواعدها النحوية والصرفية "[4] .

وإذا ما تحدّثتُ عن أهم المصادر الكوفية التي اعتمد عليها السيوطي في استقاء معلومات الصرف ، فإنّها كثيرة ، ومنها :

---

[1] السامرائي ، إبراهيم : **المدارس النحوية أسطورة وواقع** ، ط1 ، عمان ، دار الفكر ، 1987م : 143 .

[2] نفسه : 145 .

[3] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 155 .

[4] نفسه : 163 .

1- الكسائي :

يعد هذا العالم من أبرز علماء الكوفة ، وهو أحد رأسَي الكوفة ، إذ إنّه مع الفـــراء أعطيــا قواعد العربية مرحلة عظيمة ، وأسسا مدرسة قائمة بذاتها ، تساوي وتناظر مدرسة البصرة ، وقـــد تعلّم هذا العالم – كغيره من علماء الكوفة – على أيدي البصريين ، إذ تلقّى علومه على أيدي طائفة من علماء البصرة ، من بينهم : عيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، ويونـــس بـــن حبيـــب ، والخليل بن أحمد .

واشتهر الكسائي بالمسألة الزنبارية التي دارت بينه وبين سيبويه ، وقد أشرنا إلـــى هـــذا ، وهذه المسألة " أقنعت الكسائي بأنّ ما بيده من النحو وقواعده قليل، وإنّه ينبغي أن يزوّد من نحـــاة البصرة وعلمهم الغزير "[1] ، وهذا يجعلني أميل وأجزم بأنّ علماء البصرة هم أصل النحو والصرف وقواعدهما .

وذاع صيت الكسائي وشهرته ، وعجّت في الآفاق إلى أن أصبح " يعد إمام مدرسة الكوفـــة، فهو الذي وضع رسومها ، ووطّأ منهجها "[2] ، وتميّز ما تميّزت به مدرسته ، حيـــث توسّـــع فـــي القياس، وشملت قواعده النادر والشاذّ ممّا لم يقبله البصريون .

أمّا بالنسبة للسيوطي فقد اهتمّ بآراء هذا العالم ، ووضعها في كتبه ، حيث حشد آراء صرفية قيّمة في متون كتبه وتعود للكسائي ، ومنها المناظرة التي حدثت بينه وبين اليزيدي حول النسبة إلى البحرين والحصنين[3] .

ومن ذلك أيضاً ما ورد حول قضية الإدغام عند السيوطي ، حيـــث قـــال : " ذهـــب الكسائي : إلى أنّ أفعل في التعجّب يدغم ، فيقال : أحِبَّ بزيدٍ "[4] ، ومع هـــذا فقـــد كـــانت أقـــوال الكسائي وآراؤه عند السيوطي غير كثيرة ، وهو يأتي بها في مجال دعم ما يذهب إليه ، إذ لم يكـــن يتبنّى مواقفه وآراءه في كل ما يذهب إليه ، وهذا يؤكد ما قلته سابقاً من أنّ السيوطي لم يكن تابعـــاً لأيّ عالم أو مذهب ، وكانت آراؤه مستقلة .

2 – الفراء :

يعد هذا العالم الرأس الثاني في مدرسة الكوفة إلى جانب الكسائي ، وقد ذاع صيـــت هـــذا العالم ، وكثرت آراؤه ، وأخذت المناقشات تدور بينه وبين أنصار المذهب الكوفـــي مـــن جهـــة ،

---

[1] ضيف ، شوقي : المدارس النحوية : 174 .

[2] نفسه : 175 .

[3] السيوطي : الأشباه والنظائر : 3 / 89 .

[4] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 446 .

وأنصار المذهب البصري من جهة أخرى ، فيما يسمى بالمناظرات بين مختلف العلماء حول مسائل صرفية ونحوية.

تلقّى الفراء علومه على أيدي علماء البصرة ، شأنه في ذلك شأن الكسائي، إلى أن وصل إلى ما أصبح عليه من علم ودراية في قواعد العربية ، الصرفية منها والنحوية " فقد قرأ بالبصرة على يونس بن حبيب ، ثم قرأ على الرؤاسي ،
ثم لازم الكسائي في بغداد ، والذي حثّه على الخروج إلى بغداد شيخه الرؤاسي "[1].

وقد ترك لنا الفراء عدداً غير قليل من المؤلفات منها : (معاني القرآن) ، و(الممدود) ، ولم يكن الفراء متخصصاً في صنف من علوم العربية دون غيرها، وإنّما كان عالماً بالعربية كلّها ، والدليل على ذلك مؤلفاته ؛ إذ إنّ " كتبه التي تركها تدور حول مسألة من مسائل اللغة والنوادر والصرف والنحو والقرآن "[2] ، وكان من طبيعته الإكثار من الحديث عن آراء أستاذه الكسائي، وهذا واضح في كتبه .

وأسهم الفراء في وضع قواعد اللغة بعد الكسائي ، وكان منهجه الكوفيّ في النحو يتمثّل في الاتّساع في الرواية ، وهذا ينسجم مع ما ذهبت إليه مدرسة الكوفة، إضافة إلى الاتساع في القياس، ثم في مخالفة البصريين حتى في أسماء المصطلحات القواعدية ، حيث " أكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه ، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة "[3] .

هذه العقلية التي تمتع بها هذا العالم ، مع آرائه في قواعد العربية ؛ صرفاً ونحواً ماثلةٌ في مؤلفات السيوطي ؛ إذ أفاد من كل ذلك في موضوعات كتبه ، ومن ذلك ما نجده في كتاب (الأشباه والنظائر) في أثناء مناقشة حروف الزيادة ؛ إذ أورد في ذلك ما نصّه : " ومذهب الفراء : أنّ هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها ، وإنّما كُرِّرت تأكيداً ، فهي عنده من التأكيد اللفظي "[4] ، علماً أنّ الآراء التي أوردها السيوطي للفراء لم تكن كثيرة، بل كانت قليلة ؛ إذ يوجدُ عدّة آراء له في كتاب واحد للسيوطي ، وهذا شبيه بما وجدناه عند الكسائي، بل وينطبق الأمر على علماء المدرسة الكوفيّة بشكل عام ، وهذا يدلّ على أنّ السيوطي لم يكن مهتمّاً بهذه المدرسة ، ولا بآراء علمائها ، بحيث تأتي النصوص التي تعود لعلماء الكوفة في كتب السيوطي في المرتبة

---

(1) الأفغاني : من تاريخ النحو : 43 .

(2) نفسه : 44 .

(3) ضيف ، شوقي : المدارس النحوية : 198 .

(4) السيوطي : الأشباه والنظائر : 1 / 248 .

الأخيرة في النقل ، ومع ذلك فالفراء والكسائي يعتبران من المصادر التي اعتمد عليها السيوطي في مختلف الموضوعات ولا سيما الصرف .

وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّ مدرسة الكوفة وعلماءها يمكن أن تندرج ضمن المصادر التي اعتمدها السيوطي ، ومع هذا فهو لم يترك كتبه خالية من آراء علماء الكوفة ، بحيث وجدتُ بعضاً من آرائهم منتشرة في صفحات كتبه .

3 – أبو العباس ثعلب :

أمّا المصدر الثالث من المصادر الكوفية التي اعتمدتُ عليها باعتبارها توضح ما ذهب إليه السيوطي في استقائه معلومات الصرف في مؤلفاته ، فهو آراء أبي العباس ثعلب الصرفية ، بغدادي المولد ، حافظ القرآن ، فارسي الأصل، وقد أخذ يتردد على حلقات العلم ؛ لينهل من علوم العربية ، الصرف والنحو ، وكان يأخذ علوم الفراء ، كما قرأ كتاب سيبويه ، ولشدّة إعجابه بالفراء، والسير على خطاه " كان اسمه يتردد في مجالسه متّخذاً منه أدلّته على ما يذهب إليه من آراء "[1] .

تتلمذ على يديْهِ عدد من التلاميذ الذين أصبح يشار إليهم ؛ وذلك لمعرفتهم بعلوم العربية ، وعلى رأس هؤلاء يقف أبو بكر بن الأنباري .

والسيوطي بدوره يعتمد على آراء أبي العباس وتوجيهاته في بعض القضايا إلاّ أنّ هذا نادر عنده ، ومن بين المسائل التي تؤكّد أنّ السيوطي اعتمد على آراء هذا العالم، ما ورد تحت باب التصغير ، وذلك عندما جمع بين رأي كلّ من ثعلب والفرّاء ، حين قال في ذلك : " وزعم الفراء وثعلب : أنّه يختصّ بالأعلام كحارث وأسود علمين ، فيقال فيهما: حُرَيث ، وسُوَيد بخلافهما وَصفَين فلا يقال إلاّ حويرث وأسيود أو أُسيِّد "[2] ، وقد ورد هذا تعقيباً على تصغير الترخيم .

ومن خلال كلام السيوطي السابق ، عندما قال : وزعم ، فإنّ هذا يدلّ على عدم اكتراثه بالتوجيه الذي ذهب إليه العالمان ، وكما هو معروف فإنّ هذين العالمين من أنصار مدرسة الكوفة، وهذا يدعم ما كنّا أكّدناه سابقاً من أنّ السيوطي لم يكن يُعنى تماماً بالمذهب الكوفي ، إلاّ عندما يكون ذلك من أجل توضيح بعض المفاهيم ، أو التعريف بآراء علماء هذا المذهب ، فهو يتبنّى ما يقوله هؤلاء، والأمر لا يعدو أن يكون تعريفاً بوجهاتهم في مختلف المسائل ؛ ولهذا فإنني أرى آراء الكوفيين في كتب السيوطي قليلة إذا ما قورنت بآراء المذاهب الأخرى.

---

(1) ضيف : **المدارس النحوية** : 235 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 354 .

وعلى الرغم من عدم اعتماد السيوطي على آراء ثعلب بشكل كبير، إلاّ أنّ العلماء يرون في ثعلب عالماً عظيماً ، فها هو السامرائي يقول عنه : " وأمّا العباس ثعلب فهو من النحويين الكبار ، وقد عُرِف بمجالسه ومناظراته لأبي العباس بن يزيد المبرّد ، وهما يمثلان المذهبين "[1] ، وهو يعني بالمذهبين : البصري والكوفي .

إنّ اعتبار هذا العالم عند الآخرين من العلماء الأجلاّء ، هو الذي دفع بعض هؤلاء إلى الاهتمام بآرائه ، على اختلاف مذاهبهم ؛ ولذلك فالسيوطي ينقل عنه ، وإن كان نقله قليلاً إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من اعتباره مصدراً من المصادر التي اتّكأ عليها في رسم حدود مسائله وموضوعاته التي تحدّث عنها في مختلف كتبه .

4 – أبو بكر بن الأنباري وكتاباه (الأضداد) و (المذكّر والمؤنث) :

تعد مؤلفات أبي بكر من المصادر التي اعتمد عليها السيوطي في أثناء طرحه للقضايا الصرفية ، وبالنسبة لهذا العالم فقد كان منذ صباه يتردد على حلقات العلم ، وبالذات على حلقة أبي العباس ثعلب ، وقد " كان أبو بكر ووالده ممّن رفع راية الكوفيين ، وانحاز إلى جانبهم ، وآثر مذهبهم "[2] ، واشتهر بقوة الذاكرة والحفظ " حتى قالوا إنّه كان يحفظ من شواهد القرآن ثلاثمائة ألف بيت "[3]، وأكثر من التأليف والتصنيف في مختلف علوم العربية، وقد اشتهر بكتاب (الأضداد) و (المقصور والممدود) و (المذكّر والمؤنث) ، وغيرها .

وبسبب الشهرة التي حظي بها ، فقد اعتمد عليه السيوطي ، وعلى مؤلفاته، وهو يعتمده في آرائه الصرفية اعتماداً قليلاً ، يسير بالتوازي مع اعتماده على آراء علماء الكوفة أيضاً .

وممّا أورده السيوطي بهذا الشأن ، قوله في ذلك : " وجوّز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة "[4] ، مثل : باقلاء : بُويقِلاء، علماً أنّ ما أورده عن أبي بكر أقلّ بكثير عمّا عليه الحال من اعتماده على البصريين .

ولم يكن السيوطي يفصل بين علماء المدارس في معالجته لمسائل الصرف في كتبه، وإنّما كان يضع رأي العلماء في مختلف المدارس في وقت واحد ، لا سيّما إذا اتّفق عالم وآخر ، حتى ولو كان العالمان من مدرستين مختلفتين ، مع أنّ فترة السيوطي كانت واضحة المعالم بالنسبة لمختلف المدارس ؛ إذ وُجدت جميع المدارس قبل مجيء السيوطي أصلاً ، ومن الأمثلة التي تدل

---

[1] السامرائي : **المدارس النحوية أسطورة وواقع** : 41 .

[2] ابن الأنباري ، أبو بكر : **المذكر والمؤنث** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1981م : 1 / 35 .

[3] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 238 .

[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 348 .

على أنّ السيوطي كان يجمع ما بين آراء عالم وآخر على اختلاف مذهبيهما ما أورده وجمع فيه بين رأي كل من سيبويه زعيم مدرسة البصرة ، وابن الأنباري أحد علماء مدرسة الكوفة ، وعلماء آخرين، عندما أكّد أنّ كلّ هؤلاء يتجهون " إلى منع إمالة حتى "[1]، وذلك في أثناء التعرّض لموضوع الإمالة، على الرغم من أنّ هذا لا يدخل في صُلب موضوعات الصرف إلاّ على جهة التوسّع في الموضوع .

5 – أحمد بن فارس وكتاباه (مجمل اللغة) و (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها) :

هو " أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي "[2] ، ويتصف بالكرم ، وخاصة للفقراء والمحتاجين ، ومن مؤلفاته التي اشتهر بها (الصاحبي في فقه اللغة) ، و (مقاييس اللغة) ، إضافة إلى عدد كبير من الكتب الأخرى وهي في مختلف العلوم .

وقد اعتمد السيوطي على هذا العالم في مؤلفاته وموضوعاته الصرفية ، ومن ذلك ما أورده في (المزهِر) وهو يتحدّث عن معرفة الاشتقاق ؛ إذ قال : " قال ابن فارس في فقه اللغة : باب القول على لغة العرب ؛ هل لها قياس وهل يشتقّ بعض الكلام من بعض ؟ "[3] ، واعتمد السيوطي على كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) بشكل مستمر في كتاب (المزهِر) خاصة، ومنها حديثه عن معرفة الإبدال ؛ إذ قال على لسان ابن فارس : " قال ابن فارس في فقه اللغة : من سنن العرب إبدال الحروف ، وإقامة بعضها مقام بعض "[4] .

أمّا في معرفة النحت فقد ذكر السيوطي ما نصّه : " قال ابن فارس في فقه اللغة – باب النحت : العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة "[5] ، وفي كل ما تقدّم من اعتماد السيوطي على ابن فارس فقد كان يأتي بأقواله في بداية كل باب أو نوع ، وهذا يدل على عنايته بهذا المصدر باعتبارها ركناً أساسياً من الأركان المهمة التي اعتمد عليها .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في معرفة القلب ، إذ قال : " قال ابن فارس في فقه اللغة : من سنن العرب القلب ؛ وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة "[6]، وهذا يجعلنا ندرك أهمية هذا المصدر

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 384 .

(2) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : **معجم مقاييس اللغة** : 1 / 3 .

(3) السيوطي : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** : 1 / 274 .

(4) نفسه : 1 / 355 .

(5) نفسه : 1 / 371 .

(6) نفسه : 1 / 367 .

لدى السيوطي .

أمّا في اعتماده على كتاب (مجمل اللغة) فقد أورد السيوطي لابن فارس عــن الاشــتقاق القول : " قال ابن فارس في المجمل : اشتبه عليّ اشتقاق قولهم " لا أبالي به " غاية الاشتباه "[1] .

وبناءً على ما تقدم فقد كان ابن فارس ومؤلفاته تحظى بمكانة ومنزلــة عنــد الســيوطي ، وخاصة (الصاحبي في فقه اللغة) على عكس اهتمامه بمؤلفات الكوفيين ، وهذا يدل على أنّه يهتم تماماً بما يذكره ابن فارس ، ويوافقه في كثير ممّا يذهب إليه .

---

[1] السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 279 .

ثالثاً : المصادر البغدادية :

ظهرت مدرسة بغداد بعد مدرستي البصرة والكوفة ، وقد " ورثت مدرسة بغداد مدرستي الكوفة والبصرة "[1] ، وكانت تهدف فيما تهدف إليه إلى التوفيق بين آراء العلماء في كلتا المدرستين، على الرغم من أنّ الميل الواضح في كثير من الأمور والمسائل كان باتّجاه مدرسة البصرة صاحبة الشأن ، وأصل القواعد العربية ، وكان الجوّ مناسباً ومواتياً لظهور مدرسة نحوية في بغداد ، إذ كان العلماء يرتحلون إليها من كل الأقطار ، " فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم ، وقصدها نحاة بصريون أيضاً "[2] ؛ فأدّى ذلك كلّه إلى تعدد المدارس والمذاهب ، وامتزاجها، وكانت الحاجة ماسّة إلى قاسم مشترك بين مدرستي البصرة والكوفة ؛ لوضع حدٍّ للتنافر والتنافس بينهما ، فكانت المدرسة البغدادية .

إلاّ أنّ الطابع العام على علمائها كان يميل إلى طابع الكوفة حيناً ، وإلى البصرة أحياناً ، ممّا أوقع بعض الدارسين والباحثين في حالة من الاضطراب ؛ نظراً لقوة المدرستين القديمتين ، " وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية ، معتمداً على من ينظمون أفرادها من البصريين والكوفيين "[3].

وبناءً على ما تقدّم ذكره ، فإنّ المدرسة البغدادية كان يحملها جيلان من العلماء ، جيل غلب عليه الطابع الكوفي كما ذكرنا ، وهذا يمثّله ابن كيسان ؛ ولذلك فقد كنّا نرى التعليلات والبراهين والأدلّة التي كنّا قد رأيناها عند المدرسة الكوفية ، أمّا الجيل الآخر فقد غلب عليه الطابع البصري ، وهذا نجده عند الزجاجي ، وأبي علي الفارسي ، وابن جنّي ، وهذا ما جعل كثيراً من الدارسين والباحثين يضعون رأيا أبي علي الفارسي ، وابن جنّي ، وهو تلميذه ، ضمن علماء البصرة ؛ لأنّهما كانا يكثران من ذكر كلمة (أصحابنا) عندما يتحدثان عن علماء البصرة[4] ، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع هؤلاء العلماء من رفض بعض الآراء لكلتا المدرستين ؛ البصرية والكوفية ، والوصول إلى آراء جديدة تتعارض وآراء العلماء السابقين ، وقد كان ابن جنّي في بعض المسائل يخالف أستاذه أبا علي ، وهذا يدلّ على مدى استقلالية الرأي ، والحرية ، والاختيار في المسائل .

ومن خلال هذه المدرسة سأتعرض إلى عدد من العلماء الذين اعتمد عليهم السيوطي في تأليفه لكتبه وموضوعاته الصرفية ، وكان قد اعتمد على علماء هذه المدرسة كثيراً ، وكان يفسح

---

[1] ترزي ، فؤاد حنا : **في أصول اللغة والنحو** ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ، (د.ت) : 123 .

[2] الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 93 .

[3] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 245 .

[4] ضيف : **المدارس النحوية** : 369 .

المجال لإبراز آرائهم ، إلى جانب آراء البصريين والكوفيين ، **ومن بين العلماء الذين اعتمد عليهم في أثناء طرحه لموضوعات الصرف :**

1-الزجاجي في كتابيه : (الإيضاح في علل النحو) و (الجمل) :

" هو عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم النهاوندي ، من أهالي الصميرة وهي بلدة في خوزستان "[1] ، وكان عالماً ذكياً ، والزجاجي [كما قلنا] منسوب إلى شيخه إبراهيم بن السري الزجاج "[2] ، وألّف كتاب (الجمل) في الصرف والنحو ، وعنه استقى السيوطي شيئاً من معلوماته .

نقل السيوطي عن مؤلفات هذا العالم آراء قيّمة ورئيسة منها المسألة التي كانت بين هذا العالم وابن الأنباري في معنى المصدر ، حيث ذكر السيوطي كتاب الزجاجي الذي استقى منه هذه المعلومات ، وهو (الإيضاح في النحو) ؛ إذْ أورد عن الزجاجي قوله لابن الأنباري : " قلت له مرّة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة . فقال : المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الإبل "[3] ، وتابع هذه القضية بين السؤال والجواب ، والنقاش وآراء العلماء .

كما أورد السيوطي في (الأشباه والنظائر) إحدى عشرة مسألة سأل عنها الزجاجي ، بعضها يتعلق بالنحو والإعراب ، وبعضها الآخر بالصرف ، ومنها ما أورده ، ونصّه : " ما السبب في قولهم في النسب إلى طيّ طائيّ ، وما الأصل في طيّ ، ومن أيّ شيء اشتقاقه "[4] ، ويورد على ذلك إجاباتٍ عن هذه التساؤلات ، وهي منقولة من كتاب (الإيضاح في علل النحو) ، وهذا يدلّ على قيمة هذا الكتاب وأهميته ؛ إذ أورد " السيوطي صفحات طويلة من كتاب (الأشباه والنظائر)، وقد استقاها من كتاب (الإيضاح) للزجاجي .

2-أبو علي الفارسي وكتاب (التذكرة) :

يعدّ أبو علي من أقطاب مدرسة بغداد ، وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف الذي قال : " وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب

---

(1) ابن عصفور ، أبو الحسن علي : **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور** ، تحقيق فواز الشفار ، ط1 ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م : 1 / 5 .

(2) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن : **مجالس العلماء** ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط2 ، الرياض ، دار الرفاعي ، 1983م : 6 .

(3) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 116 .

(4) نفسه : 3 / 128 .

البصري ؛ لأنّه كان المذهب الذي حررت أصوله وفروعه وعلله "[1] ، على الرغم من أنّه انتصر إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل .

وفي الوقت نفسه ، فإنّ هناك عدداً من الباحثين يرون أنّ أبا علي من زعماء المدرسة البصرية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى كثرة تأييده وتبنّيه لآراء البصريين ، على حساب علماء الكوفة ، وهذا عند ابن جنّي تلميذه .

واهتمّ السيوطي بآراء هذا العالم اهتماماً بالغاً ، وبمؤلفاته كثيراً ، وتردد اسمه في مؤلفات السيوطي الصرفية ، ومن هذا ما أورده السيوطي في (همع الهوامع) عندما قال : " صحح الفارسي مذهب سيبويه "[2] ، ولو كان بصري المذهب لما خالف رأس البصريين ، وفي الكتاب نفسه قال السيوطي ما نصّه : " زعم أبو علي وتبعه ابن مالك أنّ تخفيفهما يحفظ ولا ينقاس "[3] ، وورد هذا في أثناء الحديث عن قضية الحذف بنوعيه ؛ القياسي والشاذّ .

وفي كتاب (الأشباه والنظائر) أورد السيوطي ، وهو في معرض الحديث عن الميزان الصرفي ، آراء الفارسي ، ومن تلك الآراء ، ما أورده في كتاب (التذكرة) ، ونقله السيوطي بقوله : " قال أبو علي وذلك أنّ ألقِ يحمل وجهين: إحدهما : أن يكون فوعلاً من تألّق البرق فتكون همزته أصلاً . الثاني : أن يكون أفعل من ولَقَ إذا أسرع "[4] .

وعلى الرغم من أنّ الفارسي يتردد بين الحين والآخر في مؤلفات السيوطي ، إلاّ أنّ السيوطي كان في بعض الأحيان يُصدّر قول هذا العالم بكلمة (زعم) ؛ إذ إنّه لا يتبنّى رأيه في مثل ذلك .

3-ابن جنّي في مؤلفاته : (الخصائص) و (سرّ صناعة الإعراب) و (الخاطريّات) :

" هو عثمان بن جنّي الأزدي الموصليّ ، كنيته أبو الفتح ، وهي الكنية التي اختارها لنفسه ، وصدّر بها الاحتجاج في (المحتسب) جرياً على نهج أستاذه أبي علي في الحجة "[5] .

وملازمة ابن جني لأبي علي ، ونقله عنه ، يشبه ما كان بين سيبويه والخليل ، حيث ورد في بعض الكتب ما يؤكد ذلك ، " ويشبه ابن جني في نقله الكتب علم أبي علي ، سيبويه في نقله علم

---

[1] ضيف : **المدارس النحوية** : 257 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 416 .

[3] نفسه : 3 / 423 .

[4] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 159 .

[5] ابن جني ، أبو الفتح عثمان : **اللمع في العربية** ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ، ط1 ، دار الكتب، 1979م : 4 .

الخليل "[1] ، أمّا بالنسبة لحياة ابن جني، فقد ولد في الموصل ، وكان أبوه يونانياً رومياً ، وكان حنفيّ المذهب ، على ما أورده محقق كتاب الخصائص .

أمّا جلال الدين السيوطي ، موضع الدراسة والبحث ، الذي اهتم بنقل آراء هذا العالم ، وآراء أستاذه أبي علي ، فقد أورد أنهما كانا من المعتزلة ؛ إذ قال في ذلك : " وكان هو وشيخه أبو علي الفارسيّ معتزليّيْن "[2] ، وعلى أيّ حال فقد كان عالماً بالصرف والنحو ، والشعر واللغة والرواية .

ومن البدهيّ أن ينقل عنه السيوطي آراءه الصرفية وغير الصرفية ، فممّا أورده السيوطي عنه ما ورد في أثناء الحديث عن الإدغام ومن ذلك : " قال ابن جني في (الخاطريّات) : الإدغام يقوّي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصحيح "[3] ، والسيوطي في ذلك يجعل من كلام ابن جنّي قاعدةً صرفية ، ومذهباً ثابتاً له .

وممّا أورده السيوطي نقلاً عن (سر الصناعة) ، وهو يتحدّث عن قضية الزيادة ، ما نصّه : " من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في خرجت فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان إلى أنّها زائدة، مع لزومها ، واختاره ابن جنّي في (سرّ الصناعة) "[4] .

وفي ذلك يقول ابن جني : " فالجواب : أنّ الفاء وإن كانت هنا زائدة ، فإنّها لازمة لا يسوغ حذفها ؛ وذلك أنّ من الزوائد ما يلزم البتّة "[5] ، وهذا ما أورده السيوطي في (الأشباه والنظائر) .

وأورد السيوطي عن ابن جنّي قوله : " وقال ابن جني في (الخصائص): الثلاثي أكثر استعمالاً وأكثرها تركيباً ، وذلك لأنّه حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به وحرف يوقف عليه "[6] . كما تحدّث السيوطي عن الشذوذ ، وأورد ما قاله ابن جني في الخصائص ، إذ قال : " قال ابن جني في الخصائص أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار "[7] . من ذلك طردت الطريدة ، إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك "[8] .

---

[1] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 19 .

[2] السيوطي : **المزهر في علوم اللغة** : 1 / 14 . وينظر ابن جني : **الخصائص** : 1 / 42 .

[3] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 178 .

[4] نفسه : 1 / 250 .

[5] ابن جني : **سر صناعة الإعراب** : 1 / 261 .

[6] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 174 .

[7] نفسه : 1 / 254 .

[8] ابن جني : **الخصائص** : 1 / 96 .

وبناءً على ما تقدّم فقد كانت مؤلفات ابن جنّي وخصوصاً (سر صناعة الإعراب) و (الخصائص) و (الخاطريّات) ماثلة في كتب السيوطي ومؤلفاته الصرفية ، وآراء ابن جني كانت تملأ هذه المؤلفات التي تعود للسيوطي الذي كان يعتمد عليها اعتماداً كبيراً في مناقشة المسائل والموضوعات الصرفية .

4-الزمخشري في كتاب (المفصّل) :

يضع شوقي ضيف الزمخشري في قائمة علماء مدرسة بغداد ، بل يصفه في الطبقة المتأخرة والتابعة لهذه المدرسة ، ويعدّ ضيف هذا العالم من أهم العلماء النابهين في المدرسة التي أرسى دعائمها كل من ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي اللذين تحدّثتُ عنهما .

أمّا الزمخشريّ فهو : " محمود بن عمر ، ولد سنة 467 بزمخشر ، قرية من قرى خوارزم، فنسب إليها "[1] ، وقيل إنّه : " أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري "[2] ، وكان هذا العالم ينتقل ؛ طلباً للعلم ، حيث توجّه بغداد ، وبخارى ومكّة ، ودرس كتاب سيبويه ، وقد خلّف لنا وللأجيال اللاحقة من بعده كتباً عديدة منها : معجم أساس البلاغة ، والمفصّل وهو كتاب نحو وصرف ، وجمع فيه أهم الموضوعات الصرفية ؛ كالإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، والزيادة، والمشتقات ، والنسب ، والتصغير ، وغير ذلك من موضوعات .

والزمخشري لم يكن يقف على آراء المدارس السابقة عليه دون غيرها ، وإنّما كان يختار لنفسه آراء مستقلة ينفرد بها عن آراء غيره من العلماء .

كان السيوطي يعتمد عليه وعلى مؤلفاته في استقائه لمعلومات الصرف المتناثرة في صفحات كتبه ، فيضع آراءه في ثنايا كتبه ، ويختار هذه الآراء ؛ ليدعم ما يذهب إليه حيناً ، وليشرح مفصّلاً القضية التي يريد أن يتحدّث عنها ، ويناقشها ؛ فتخرج هذه القضية موضع الدراسة مفصّلة من جميع الجوانب؛ وذلك لكثرة آراء العلماء حولها ، ورأي السيوطي نفسه فيها ، وكان كتاب (المفصّل) من أهم الكتب التي اعتمد عليها السيوطي ، وهو يناقش موضوعات صرفية ونحوية مختلفة .

ومن الأمثلة على ذلك ، ما أورده السيوطي في أثناء طرحه لقضية الزيادة ، إذ قال في ذلك ، وهو يعدد ويشرح فوائد الزيادة : " في زيادة حروف المعاني ، قال الزمخشري في المفصّل

---

(1) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 283 .

(2) الزمخشري ، أبو القاسم محمود : **المستقصي في أمثال العرب** ، ط2 ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1977م : 1 / 2 .

حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والياء "[1] . ثم أورد ما قاله ابن يعيش في شرح المفصّل ، كما أورد ما جاء به ابن الحاجب في شرح المفصّل ، ونقل عن ابن الحاجب ما تحدّث فيه عن حروف الزيادة ، إذ قال : " وقال ابن الحاجب في (شرح المفصّل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة ؛ لأنّها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها "[2] ، علماً أنّ الشرحين السابقين يتعلقان بكتاب الزمخشري (المفصّل) بل يشرحانه من خلال مؤلفيهما .

والسيوطي في كل ذلك يذكر اسم الكتاب الذي يستقي منه ، مع ذكر اسم مؤلفه بدقّة ، وأمانة علمية اتّصف بها في كلّ مؤلفاته .

كما كانت هذه المصادرُ ، من كتب وعلماء ، أدلةً وإثباتاتٍ على ما كان السيوطي يذهب إليه ، حيث اعتبرت بمثابة دعم للآراء التي يذهب إليها في جمع مؤلفاته الصرفية وغير الصرفية .

إلاّ أنّ النماذج ، والأمثلة لم تكن وحدها التي اعتمد عليها السيوطي باعتبارها مصادر استقاها من المدرسة البغدادية ، وإنّما كانت هناك مجموعة من الكتب ، وعدد كبير من العلماء الذين يتبعون مدرسة بغداد النحوية .

---

[1] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 247 .

[2] نفسه : 1 / 247 .

رابعاً : المصادر الأندلسية :

أكثر السيوطي من الاعتماد على المصادر الأندلسية بشكل كبير ، وظهر ذلك من خلال مؤلفاته ، فقضايا الصرف التي أخذ يعالجها تلقى دعماً وتأييداً وشرحاً من علماء المدرسة الأندلسية، بحيث نرى أنّ جلال الدين استقى من هذه المدرسة معلومات كثيرة في مختلف قضايا الصرف والنحو .

وتقوم المدرسة الأندلسية أو المذهب الأندلسي على العناية بالآراء الكوفية في بداية الأمر ، والابتعاد عن آراء البصريين ، وأول علماء هذا المذهب يُدعى جودي بن عثمان الذي كان تلميذاً لكل من الكسائي والفرّاء ، زعيمي مدرسة الكوفة ، وهو أول من أدخل إلى موطنه مؤلفات الكوفيين ، وبالتدريج ومع مرور الوقت أخذ علماء الأندلس ، أو علماء المذهب الأندلسي يهتمون بآراء علماء المدرسة البصرية إلى جانب عنايتهم الكبرى بآراء الكوفيين ، ثم لا يتردد هؤلاء العلماء من الأخذ من علماء المدرسة البغدادية التي أرسى دعائمها كل من أبي علي الفارسي ، وابن جني ، وهو مذهب يقوم على الاختيار بين مدرستي البصرة والكوفة ، وبهذا يبدأ دورهم الفعليّ بالظهور " على أنّنا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي "[1] ، ولم يقف الحدّ إلى هذا ، فقد أخذ هؤلاء العلماء بإبراز شخصيتهم من خلال تبنّيهم لآراء جديدة لم تكن عندهم من قبل ، وبرزت هذه الآراء بوضوح بعد التعرّف على مختلف المدارس والمذاهب النحوية الأخرى ، وبهذا يتضح دورهم وملامحهم ، حيث بدؤوا يبسطون آراءهم بقوّة ، ومن خلالها تبرز الملامح التي وسمت مذهبهم ومدرستهم ، وقد سمّي عصرهم بعصر التأصيل والتقويم النحوي والصرفي ؛ إذ " يتحول مركز ثقل الدراسات النحوية من المشرق إلى المغرب ؛ فتزدهر علوم اللغة بين ربوع الأندلس "[2] .

ومعروف أنّ الأندلس أصبحت مرتعاً خصباً للعلوم بمختلف أنواعها ، وخاصة العربية بفروعها ، ونجد أنّ علماءها أدخلوا كتب النحو الأخرى إليها ، " وكان أول كتاب دخل الأندلس من كتب النحو كتاب الكسائي ، ثم كتاب سيبويه ، فلمّا دخل كتاب سيبويه عكف عليه الأندلسيون دراسة وحفظاً "[3] ، وهذا يدل على مدى الاهتمام بالعلم ، وقد " كان خاتمة علماء الأندلس اثنين رزقا الشهرة ، ورحلا إلى المشرق ؛ فثبّتا علمهما فيه ، وكثرت تواليفهما ، وكتب لهما الذيوع حتى

---

[1] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 292 .

[2] محمد المختار ولد أباه : **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** : 24 .

[3] الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 96 .

عصرنا هذا ، عنيت الإمام ابن مالك الجيّاني صاحب الألفية ، والإمام أبا حيّان الغرناطي صاحب التفسير الكبير (البحر) و (الارتشاف) في النحو "[1] .

وقد كان هناك عدد كبير من العلماء الذين اتّبعوا المنهج الأندلسي ، أو يمكن إدراجهم فيه ، ومن أولئك العلماء : ابن هشام الخضراويّ ، وابن مضاء القرطبيّ ، وابن عصفور الإشبيليّ ، وابن مالك الجيّاني ، وابن الضائع ، وأبو حيّان ، وغيرهم من العلماء ، وقد اعتمد السيوطي على عدد كبير من هؤلاء العلماء المذكورين ، ومن غيرهم في نسج مضامين موضوعاته الصرفية .

ولم يأخذ السيوطي عن جميع علماء الأندلس ، وإنّما كان هناك علماء لم ينقل عنهم معلوماتٍ صرفيةً ، ومن هؤلاء العلماء المشهور ابن مضاء القرطبي الذي اشتهر برفضه للعلل والأقيسة والفروع ، وما يسمى بعلّة العلة أو العلل الثواني والعلل الثوالث ، وذلك عندما رأى اللغة بقواعدها تتشعب بتقديرات وتأويلات غير محصورة ؛ فوضع عدة كتب يهاجم فيها التأويلات من أبرزها : كتاب الردّ على النحاة ، إذْ يُعَدّ من أشهر الكتب الذي يهاجم فيه ما يسمى بنظرية العامل والعلل ، ويرفضها بشكل مطلق وتام ، واعتبر هذه النظريات من الأمور التي تعقد النحو ، وتبعد الناس عنه ، وهو يقول في ذلك : " حطّموا نظرية العامل، حطموا التقدير في العبارات ، حطموا الأقيسة والعلل "[2] .

وهو بهذه الأقوال وهذه التصريحات التي أطلقها يريد أن يحرر القواعد العربية ممّا يعقدها ، فهو يرفض ما يذهب إليه علماء النحو " يتخلص رأي ابن مضاء في العامل بأنّه يرفض ما أطلق عليه النحاة اسم العامل ، كما يرفض الإجماع عليه ، ويرى أنّ الإعراب يحدثه المتكلم "[3] .

وعلى الرغم من الشهرة التي حظي بها ابن مضاء إلاّ أنني لم أعثر على أي موقف صرفي له في كتب السيوطي ، في الوقت نفسه وجدتُ آراء العلماء الآخرين من أبناء عصره ماثلة في كتبه بوضوح وجلاء ، وإن كان بعضهم أقلّ شهرة من ابن مضاء ، ويبدو لي أنّ السيوطي لم يستق معلومات من ابن مضاء ؛ بسبب مواقفه من النحاة والعلماء ، وهي مواقف تعارضهم ، وترفض ما يذهبون إليه .

أمّا بالنسبة للمصادر الأندلسية التي اعتمد عليها السيوطي فهي كثيرة ومتنوعة ، تضم العلماء والمؤلفات ، **ومن الأمثلة على هذه المصادر التي تمّ اختيارها ما يلي :**

---

(1) الأفغاني : **من تاريخ النحو** : 97 .

(2) القرطبي ، ابن مضاء : **كتاب الردّ على النحاة** ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، (د.ت) : 8 .

(3) عيد ، محمد : **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** ، القاهرة ، عالم الكتب : 256 .

1-ابن عصفور في (شرح الجمل) و (شرح المقرّب) :

هو علي بن أبي الحسن بن عصفور الإشبيلي ، ولد عام 597هـ ، ونشأ في الأندلس ، وصفه جلال الدين السيوطي بأنّه " حامل لواء العربية في زمانه في الأندلس "[1] ، وبما أنّ السيوطي الذي هو صلب الدراسة ، يمدحه بهذا ، ويصفه بذلك الوصف ، فإنّ هذا المدح وذاك الوصف كانا سببين – أو من الطبيعي أن يكونا كذلك – في أن يضع آراءه في كتبه ومؤلفاته ، ويعتمد عليها وعلى مؤلفاته.

ترك لنا ابن عصفور مجموعة من الكتب التي كانت ثمرة لجهده الذي لا يتوقف ، وعلمه الذي لا يعرف الحدود ، ومن هذه المؤلفات : المقرّب ، والممتع في التصريف ، ومختصر المحتسب ، إضافة إلى مجموعة الآراء التي انتشرت في كتب النحاة الذين جاءوا بعده ، واعتمدوا عليه ، ومنهم السيوطي . وهذا دفع بالسيوطي أن يورد أقواله وآراءه بصورة مستمرة في مؤلفاته .

ومن ناحية أخرى فقد تأثر السيوطي بابن عصفور ؛ فأورد آراءه في كتبه، وخاصة (همع الهوامع) ، و (الأشباه والنظائر) ، بحيث وجدتُ ابن عصفور بآرائه وأفكاره الكثيرة موجوداً بكثرة في مؤلفات السيوطي ، كما وجدتُ ذلك في مؤلفات أبي حيان الذي اعتمد عليه السيوطي أيضاً .

ومن الأمثلة التي يمكن تسجيلها ، وهي تتحدّث عن آراء ابن عصفور التي بثّها السيوطي في كتبه ، ما ورد حول قضية الزيادة ، وهي قضية محورية وأساسية من قضايا الصرف ، عندما قال : " قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) زيادة الحروف خارجة عن القياس "[2] ، كما أورد السيوطي رأياً آخر له بجانب رأي عالم آخر ، يدعى بابن الضائع ، وهو يتناول الحذف القياسي والشاذّ ، حيث يقول في ذلك : " وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أنّ ذلك لا يطّرد "[3] ، وهو في معرض حديثه عن الشاذّ من المضاعف ، وتوجيه العلماء لهذا النوع .

وعلى الرغم من أنّ بعض العلماء يضعون ابن عصفور في قائمة علماء الأندلس ، وعلى ذلك جلّهم ، إلاّ أنّني ، وبعد البحث والتفتيش ، وجدتُ في بعض الكتب والمؤلفات ما يؤكّد أنّه من أنصار المذهب البصري ، حيث ورد : " أنّ ابن عصفور بصري النزعة ، لكنّه ليس تابعاً

(1) ابن عصفور ، علي بن مؤمن : **المقرّب ومعه مثل المقرّب** ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، ط1 ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م : 30 .

(2) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 250 .

(3) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 424 .

للبصريين في كل الأحيان "[1] ، في الوقت نفسه ، فإنّ هناك آراء تؤكد أنّه ، أي ابن عصفور ، يؤيد المذاهب الأخرى.

2-ابن مالك :

يعد ابن مالك الجيّاني أحد علماء المدرسة الأندلسية ، بل أبرزهم ، ومن أشهرهم ، وقد تردد هذا العالم على حلقات العلم ، وأخذ عنها علمه في اللغة العربية بمختلف أنواعها ، ولم يكن ابن مالك يسير في خطاه في فلك مدرسة واحدة ، وإنّما كان ينتقل بين مختلف المدارس ، إضافة إلى الآراء الخاصة والمستقلة التي كان يبرزها في مختلف المسائل التي يتناولها ، وترك لنا عدداً من المؤلفات والكتب ، وقد نالت شهرة واسعة ، ومن هذه المؤلفات : الألفية ، وهي تدور في موضوعات صرفية ونحوية مختلفة ، والكافية الشافية ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ، والفوائد في النحو ، وغيرها كثير ، هذا كله وغيره ، إضافة إلى إتقانه فن الشعر .

أمّا اسم ابن مالك فهو " جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني "[2] الذي توفي عام 672هـ في دمشق .

أمّا السيوطي فاهتمّ به كثيراً ، ويظهر ذلك من خلال وضع آرائه في ثنايا كتبه ، إذ وجدتُ أنّ مؤلفات السيوطي الصرفية مليئة بالآراء التي تعود إلى ابن مالك، ومن ذلك الذي نذهب إليه ، ما أورده السيوطي ، وهو يتحدّث عن قضية الزيادة وحروفها ، حيث يقول ناقلاً بعض الآراء التي تعود لابن مالك : " واختار ابن مالك في التسهيل أنّ الثاني أولى بالزيادة في باب " اقعنسس " ، والأول أولى في باب " علّم "[3] .

ونلحظ أنّ آراء ابن مالك منتشرة في كتب السيوطي الصرفية ، في معظم القضايا والمسائل، ومن ذلك ما ورد عن السيوطي ، وهو يتحدّث عن قضية القلب المكاني ، مثل : شاكٍ وشائك ، إذ قال : " قال ابن مالك ، رحمه الله ، وأكثر ما يكون القلب في المعتلّ والمهموز "[4] ، وعلى هذا فإنّ السيوطي يهتمّ بإيراد معلومات كتبه الصرفية ، من قبل أكابر العلماء من مختلف المدارس والمذاهب ، وأرى أنّ آراء ابن مالك أكثر ما تكون عند السيوطي في كتابه (همع الهوامع) الذي يعد من أفضل الكتب الصرفية والنحوية التي ألّفها ، والتي يمكن الاعتماد عليها ، حيث بات هذا الكتاب مضرب المثل ؛ لما يشتمل عليه من معلومات ، وآراء متعددة ومتنوعة للعلماء ، وقد أخذ

---

[1] ابن عصفور : **المقرّب ومعه مثل المقرّب** : 51 .

[2] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 309 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 416 .

[4] نفسه : 3 / 440 .

المصنفون والباحثون بوصف الكتب الأخرى به ، حيث ورد " بأنّ الشمعة المضيّة هي أساس مؤلفاته في علم العربية ، وخاصة التي تبحث في علم النحو كالهمع مثلاً "[1] .

ومن هنا ندرك الأهمية التي تعود لمؤلفات السيوطي بشكل عام ، وأهمية كتابه (همع الهوامع) بشكل خاص ؛ لأنّه كتاب ومرجع للعلماء والدارسين في الصرف ، والنحو من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنّ هذا الكتاب يُعدّ مرجعاً للدارسين من حيث كونه جامعاً لآراء عدد كبير من العلماء السابقين على السيوطي ، وهي ميّزة يمتاز بها إلى حدّ كبير كتابه (الأشباه والنظائر) .

3-أبو حيان في (ارتشاف الضرب) ، و (شرح التسهيل) :

وهو من أبرز علماء مدرسة الأندلس ، واسمه " أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، المتوفى في سنة 745 "[2] ، وقيل هو : " أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي "[3]، وقد اشتهر كغيره من علماء عصره بالعلم ، والانشغال به، فعني بالصرف ، والنحو، والتفسير ، والحديث ، والقراءات ، والتاريخ بإتقان ، وكان من المعجبين بكتاب سيبويه ، وكتاب التسهيل لابن مالك ، وهذا هو سبب تأليف كتاب (شرح التسهيل) الذي ذكرناه ، كما أعجب أيضاً بكتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور ، ويعد شيخاً لعدد من العلماء المصريين ، لعلّ أهمهم ابن عقيل المتوفى سنة 769هـ ، وغيره من العلماء الآخرين .

ومن أعظم مؤلفات أبي حيان (الارتشاف) ، وقد اشتهر به كثيراً ، وذاع صيته في الآفاق، وكان هذا العالم من أنصار المذهب الظاهري إلاّ أنّه لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل كما فعل ابن مضاء القرطبي الذي تحدّثنا عنه سالفاً ، وإنّما دعا إلى إلغاء كثرة التعليل .

كان أبو حيان يأخذ عن البصريين ، ويترك الكوفيين في كثير من المسائل، ولكن دون أن يكون موقفه من ذلك ثابتاً ؛ بحيث ينقل عن الكوفيين في مسائل أخرى .

أمّا السيوطي وموقفه منه ، ومن آرائه ، فإنّني أرى أنّه كان معجباً به ، والدليل على ذلك ، أنّه قلّما توجد مسألة من مسائله الصرفية التي يعالجها خالية من آراء أبي حيان ، فهو موجود دائماً عنده ، وهو حاضر بآرائه التي كان السيوطي يستقيها من مؤلفاته ، وخاصة من كتاب (ارتشاف الضرب)، و(شرح التسهيل) ، وهي آراء غزيرة عند السيوطي .

---

[1] الدمياطي ، محمد بن محمد : **المشكاة الفتحيّة على الشمعة المضيّة** ، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود ، 1983م : 41 .

[2] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 320 .

[3] أبو حيان ، محمد بن يوسف : **تذكرة النحاة** ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، 1986م : 9 .

وممّا أورده في مؤلفاته ، وتدل على ما ذهبنا إليه ، ما أورده وهو يتحـدّث عـن قضيـة التصغير ، إذ قال : " قال أبو حيان : لا تصغّر الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر "[1] ، وهـو أي السيوطي يعتبر ما يقوله أبو حيان قاعدة أساسية يتكئ عليها في المسـائل المختلفـة لقواعـد الصرف الأخرى .

وأورد في القضية نفسها ، وهو يتحدّث عن مجيء تالي ياء التصغير مكسوراً قوله : " قـال أبو حيان : ولا نقول : إنّ الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير ؛ لأنّـه لا حاجـة إلـى دعوى ذلك "[2] .

كما أورد عنه قوله : " ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع ، فيقال في تمر : تُمَـير "[3] ، وأورد قوله : " الصفات التي للمؤنث نحو : طالق ، وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم ، بل يقال : طُلَيق وحُيَيض "[4] .

وفي باب النسبة أورد قائلاً : " لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو عزو ودئل وإبل عند النسب "[5] .

وفي الإبدال ورد عنه ما نصّه : " قلّما تجد حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل ، ولو نـادراً "[6] ، وكان قد نقل هذا النص عن أحد شيوخه .

وعلى هذا ، فلم أعثر على قضية من القضايا التي يناقشها السيوطي، إلاّ وهو يعتمد على ما يقوله أبو حيان ، ولعل ذلك واضح في كل ما أورده من قضايا الصرف .

والسيوطي لم يكن ليضع جميع هذه الآراء في كتبه ، إلاّ وهو على علم بما يورده ، حيـث كان يأتي بهذه الآراء ، وهو على علم بمواضعها ، " لقد كان السيوطي في كل ما أخذه واستعان به من كتب ومصادر لغيره من المؤلفين على دراية تامة بالمهمة التي حملها على عاتقه "[7] .

4- ابن الضائع :

" وهو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الأبّـدي "[8] ، ويعد أحـد العلماء الأفذاذ الذيـن

---

[1] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 165 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 342 .

[3] نفسه : 3 / 349 .

[4] نفسه : 3 / 354 .

[5] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 82 .

[6] السيوطي : **المزهر في علوم اللغة** : 1 / 356 .

[7] ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 318 .

[8] نفسه : 318 .

يسيرون على طريقة المذهب الأندلسي ، وكان يردّ ويعترض على بعض ما يقوله العلماء الآخرون، ورد له اعتراضات على ابن عصفور وعلى غيره ، وهذا يدلّ على المنزلة العلمية التي وصل إليها .

واعتمد السيوطي عليه في حشد معلومات كتبه ولا سيّما الصرفية منها ؛ إذ إنّ السيوطي يورد له بعض الآراء ، منها ما ذهب إليها ابن الضائع وابن عصفور – وكلاهما من مدرسة الأندلس – وهما يتحدثان عن قضية الحذف القياسيّ والشاذّ، وبالذات ما شذّ من المضاعف منه ، حيث أورد طائفة لآراء العلماء حول هذا ، منهم سيبويه وأبو علي الشلوبين ، أمّا ابن الضائع وابن عصفور فقد ذهبا " إلى أنّ ذلك لا يُطّرد "[1] .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 424 .

خامساً : المصادر المصرية :

تعد المدرسة المصرية آخر المدارس ، أو ما يطلق عليه اسم المذاهب ، التي تعنى بالصرف والنحو ، حسب التقسيم الذي اتّبعه الباحثون والدارسون ، علماً أنّ جميع المدارس التي تحدّثنا عنها وهي : البصرية ، والكوفية ، والبغدادية ، والأندلسية ، والمصرية ، مكملة لبعضها من حيث المعلومات في قواعد اللغة العربية ، وهذه المدارس على الرغم من تعددها ، وتنوعها ، وعدم وجودها في محيط جغرافي واحد ، إلاّ أنّها تعدّ مصادر واحدة ، أكثر ما يكون بينها التوافق والانسجام ، مع وجود بعض الاختلافات بينها ، وهي خلافات بين العلماء ، ولكن مهما كثرت ، فإنّها تصبّ في خدمة اللغة ؛ لأنها تثري البحث ، وتزيد من المعلومات .

ولا شكّ في أنّ أنصار المذهب المصري من العلماء ، كانوا قد عاصروا علماء المدرسة الأندلسية ، التي تحدّثنا عنها آنفاً ، وأخذوا منهم ، وتبادلوا الأفكار والمعلومات ، حتى تكونت لدى أنصار هذا المذهب مدرسة قائمة بذاتها ، وقد أخذت معالمها تظهر بالتدريج ، ومع مرور الوقت ، إلاّ أنّها كانت شديدة التأثر بعلماء المدرسة الأندلسية ، والمدارس الأخرى ، وظهر ذلك في مؤلفاتهم، وانعكس على أفكارهم ، ووجهات نظرهم حول المسائل .

وأمّا دور كل من مصر والشام فتمثّل في عمل مهم ؛ إذ احتضنتا هذه المدرسة ، وأصبحت مصر مركز علوم العربية ، حيث النهضة العلمية في أبهى صورها ، " والحقيقة التي لا يعتريها الشكّ أنّ القاهرة بهذه النهضة العلمية في الدولة الفاطمية استطاعت أن تنافس مدينة بغداد ، بل لا نبالغ إذ قلنا : إنّ بغداد نفسها قد هجرها الكثير من العلماء ، وأقبلوا إلى القاهرة "[1] .

وذهب بعض العلماء المتأخرين ، إلى اعتبار المدرسة المصرية لا تتّبع مذهباً معيناً ، وقد ورد في ذلك ما نصّه : " إنّ مدرسة مصر والشام لم تصطبغ بمذهب معين ، ولم تلوّن بمنهج موحد كما كان ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس البصرية والكوفية والبغدادية "[2] .

وعلى الرغم من كلّ ما قدّمناه حول هذه المدرسة ، إلاّ أنّ عدداً كبيراً من العلماء باتوا أنصاراً لها ، يدافعون عنها ، وعن مبادئها ، ومن أشهر علمائها : ابن بري ، وابن الحاجب ، وابن هشام ، وابن الصائغ ، وغيرهم كثير .

أمّا مميزات هذه المدرسة ، فقد كان الإكثار من " التفريعات ، والتعليلات ، واستنباط

---

(1) مكرم ، عبد العال سالم : **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط2 ، مؤسسة الرسالة، 1990م : 22 .

(2) نفسه : 6 .

الآراء "[1] ، وفي هذا المعنى ، أكّد بعض الباحثين أنّ هذه المدرسة كثر فيها التعليل والفلسفة ، والمنطق والجدل ، وفي ذلك ورد قولٌ بعضهم : " ورث النحاة المتأخرون هذا النحو بما يشتمل عليه من فلسفة وتعليل ، ومنطق وجدل "[2]، وجلال الدين السيوطي وهو أحد أعلام هذه المدرسة ، اتصف في منهجه وآرائه بهذا الذي تحدّثنا عنه ، حيث المنطق الجدلي ، وكثرة التعليل ، والتفسير .

أمّا مصادر السيوطي من هذه المدرسة ، فإنّني سأتحدّثُ عن بعض علمائها بالتفصيل ولا سيما العلماء الذين استقى منهم هذا العالم بعضاً من معلومات موضوعات الصرف التي عالجها في مؤلفاته وكتبه ؛ إذ إنّ السيوطي اعتمد على عدد كبير من علماء هذه المدرسة ومؤلفاتهم ، وظهر ذلك واضحاً في شتى الكتب التي تعالج القضايا الصرفية ، **ومن أبرز هؤلاء العلماء :**

1-ابن الحاجب في : (الأمالي) ، و (شرح المفصّل) :

استفاد السيوطي من ابن الحاجب حين طرق بابه ليفيد من علمه كغيره من العلماء الذين استفادوا منه ، ويظهر ذلك في مؤلفاته التي استقى فيها من علم هذا العالم ، وأفكاره وآرائه التي يتوصل إليها ، ومن ذلك ما أورده السيوطي وهو يتحدث عن قضية الزيادة وحروفها ، إذ قال في ذلك : " وقال ابن الحاجب في (شرح المفصّل) حروف الزيادة سميت حروف الصّلة ؛ لأنّها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها "[3] ، وبذلك فإنّ السيوطي يبيّن المصدر أو الكتاب الذي أفاد منه في نقل نصّ ابن الحاجب وقوله وآرائه ، وبهذا فالقارئ في مثل هذا يجد سهولةً في الوصول إلى المصادر الأساسية لهذه المعلومات التي تزخر بها مؤلفات السيوطي .

2-ابن هشام في (التذكرة) :

يعد ابن هشام الأنصاريّ علماً بارزاً من علماء النحو والصرف قديماً وحديثاً ، وله في ذلك مؤلفات تعتبر مصادر مهمة ورئيسة للدارسين ؛ إذ نجد أنّ الباحثين يعودون إلى مؤلفاته وكتبه ؛ لينهلوا منها ما أرادوا من معلومات ، وكان ابن هشام متتبعاً للمذاهب النحوية المختلفة ، ويتابع آراء العلماء ، فكان مرجعاً ومصدراً ، وأصلاً للمعلومات المختلفة في قواعد العربية ، " وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حدّاً جعلهم يقولون إنّه أنحى من سيبويه "[4] ، وترك لنا عدداً من المؤلفات ، من أبرزها : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وهو مرجع لكثير من العلماء والباحثين.

---

(1) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 370 .

(2) مكرم : **المدرسة النحوية في مصر والشام** : 440 .

(3) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 247 .

(4) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 347 .

ومن ناحية نسبه فهو " جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاريّ المصريّ "[1] ، وورد أنّه " أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ "[2] ، وقد " ولد في مصر ، وفيها توفي عام 761هـ "[3] .

وكان ابن هشام بما أوتي من علم وذكاء ، وفي كثير من الأحيان يوازن بين آراء المدرستين القديمتين ؛ البصرية والكوفية ، إلى جانب إبداء الرأي الخاص به ، والمحاورة والمناقشة التي كان يقوم بها ، ثم إنّ لديه قدرة فائقة على التحليل والتعليل ، ومع ذلك فقد كان يميل إلى البصريين أكثر من ميله إلى الكوفيين ، في الوقت الذي عُدّ فيه من علماء المدرسة المصرية ، بل من أبرز هؤلاء العلماء .

أمّا السيوطي ، ونظرته إلى ابن هشام ، فقد كان يهتم به وبمؤلفاته كثيراً ، واعتمد على آرائه ، وظهر ذلك بجلاء ووضوح تامّين ، ومن ذلك ما جاء عند السيوطي ، وهو يتحدث عن قضية الزيادة ؛ إذ جاء : " قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء "[4] ، ثم أورد الأبيات التي تدل على ما ذكرته القاعدة الصرفية .

كما وجدت أنّ كتب السيوطي ، وبخاصة (الأشباه والنظائر) مليئة بآراء ابن هشام ؛ ممّا يدل على أنّه كان معجباً به ، وهذا يؤكد ما طرحناه في أثناء حديثنا عن ابن هشام .

3- ابن الصائغ في كتاب (التذكرة) :

يعد ابن الصائغ أحد علماء المذهب المصري ، واسمه " محمد بن عبد الرحمن ، المتوفى سنة 776 للهجرة "[5] ، وقد اشتهر هذا العالم ، وذاع صيته ، وذلك بعد أن ألّف عدداً من الكتب ، منها : التذكرة ، وشرح على ألفية ابن مالك.

والسيوطي كان يهتم بأبرز العلماء ومن هؤلاء ابن الصائغ ، حيث أورد له آراءه ، ووضعها في مؤلفاته ، ومن ذلك ما ورد عنه وهو يتحدث عن الألفات وأنواعها ، وأورد ما نصّه : " الألفات في أواخر الأسماء أربعة ، منقلبة عن أصل ، ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ومنقلبة

---

(1) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 346 .

(2) ابن هشام : **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : 12 .

(3) ابن هشام : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك** : 6 .

(4) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 174 .

(5) ضيف ، شوقي : **المدارس النحوية** : 356 .

عنْ زائد للتكثير ، وغير منقلبة "[1] ، والسيوطي كان قد أورد المصدر الذي نقل عنه هذا النص ، وهو (التذكرة) ، وبهذا فإنّ هذا الكتاب ينضمّ إلى قائمة الكتب الأخرى التي اعتمد عليها السيوطي، في أثناء مناقشة قضايا الصرف .

وفي نهاية هذا الفصل أود الإشارة إلى أنّ جلال الدين السيوطي كان من أبرز العلماء المصريين ، الذين عاشوا في القرن العاشر الهجري ، ولعلّ أهميته تكمن في جزء منها من خلال مؤلفاته ، وكتبه ، التي ضمّت آراء عدد كبير من العلماء الأفذاذ الذين يعدّون مراجع للدارسين ، وهؤلاء العلماء يتبعون مختلف المدارس والمذاهب ، حيث يمتاز السيوطي في مؤلفاته بوجود " ظاهرة جمع المذاهب النحوية للبصريين والكوفيين والبغداديين ، وآراء كبار النحاة إلى عصره "[2] ، إضافةً إلى الآراء ووجهات النظر القيمة التي أدلى بها السيوطي ، في أثناء طرحه ومناقشته لمختلف المسائل ، ولا سيما الصرفية منها .

والسيوطي في أثناء تناوله للقضايا الصرفية لم يكن تابعاً لأيٍ من المدارس بشكل مطلق ؛ إذ نراه يؤيد علماء البصرة في بعض المسائل ، وعلماء الكوفة في بعضها الآخر ، وعلماء المذهب البغدادي في مسائل أخرى ، وعلماء المذهب الأندلسي في بعض الأحيان ، وعلماء المذهب المصري في أحيان كثيرة ، كل ذلك على الرغم من أنّه يتبع المذهب المصري أو المدرسة المصرية ، وهذا يدل بوضوح على أنّه كان مستقل الرأي ، نافذ البصيرة ، قوي الحجّة والبرهان ، قادراً على التعليلات والتحليلات المنطقية المبنيّة على العقل والعلم ، وهذا ما أكّده بعض المتتبّعين للسيوطي ، الذين يرون أنّه كان بعيداً عن التشبّث بمذهب معين ، أو التقيّد به تقيّداً أعمى ، " فقد تحرر الإمام السيوطي من التعصّب لمذهب نحوي خاص ؛ لأنّه سلك في ذلك سبيل أئمة مدرسة ابن مالك الذين تناولوا البحث في النحو بصفتهم مجتهدين "[3] .

ومجمل القول في ذلك ، فإنّ السيوطي اعتمد على مصادر مختلفة تعود إلى مختلف المذاهب والمدارس ؛ فبسّط ، وشرح ، وناقش ، وعارض ، وأضاف، وفصّل .

وممّا تقدّم ، غدا السيوطي علماً بارزاً ، فاستحقّ التقدير والثناء والإجلال ، ممّا حدا بالدارسين إلى الإكثار من الدراسات حوله ، وقد أخذ بعضهم يشبّهون العلماء به ؛ وذلك لأهميته ، فها هو ذا أحمد حامد يشبه ابن كمال باشا به قائلاً : " ومهما يكن فإنّ ابن كمال يعدّ بحق نظيراً

---

[1] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 173 .

[2] مكرم ، عبد العال سالم : **جلال الدين السيوطي وأثر موسوعته النحوية (همع الهوامع) في تيسير حركة النحو المعاصرة** : 238 .

[3] محمد المختار ولد أباه : **الإمام السيوطي ومكانته في مدرسة ابن مالك** : 209 .

للسيوطي في شتّى فروع المعرفة الدينية اللغوية ، وإذا ما تصوّرنا المكانة العلمية المرموقة التـــي يحتلها السيوطي في العالمين العربي والإسلامي ، أدركنا مكانة ابن كمال العلمية "[1] .

[1] ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد : **أسرار النحو** ، تحقيق أحمد حسن حامد ، عمان ، منشورات دار الفكر : 9 .

الفصل الثالث

آراؤه في قضايا الصرف العربي

أولاً : الإعلال والإبدال .

ثانياً : الإدغام .

ثالثاً : الميزان الصّرفي .

رابعاً : الزيادة وحروفها .

خامساً : المصادر والمشتقات .

سادساً : النسب .

سابعاً : التَصغير .

أولاً : الإعلال والإبدال :

يعدّ هذان المصطلحان ؛ الإعلال والإبدال من الأمور الرئيسة والمهمة التي ينبغي على الصرفيين خصوصاً ، وعلماء العربية عموماً مناقشتها ، والتعرّف إلى قواعدها ؛ إذ إنّ هذين المصطلحين ركنان أساسيان من أركان علم الصرف ، ولا يمكن للعلماء تناول هذا العلم دون التطرّق إليهما ، وإلاّ كان تناول هذا العلم قاصراً وناقصاً ومبتوراً .

تعرّف معاجم اللغة الإبدال تعريفات كثيرة ، والمعنى في كل هذه التعريفات واحد ، أو على أبعد تقدير متقارب ، وهذا ما ينطبق على الإعلال الذي يرتبط به في كتب الصرف واللغة ارتباطاً وثيقاً .

إذ أورد المعجم الوسيط تعريفاً للبدل جاء فيه : " البدل من الشيء : الخلف والعوض ، أما البدل في النحو فهو " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة "[1] .

أمّا عند علماء الصرف ، فيمكن لنا التعرّف إلى الإعلال والإبدال من الناحية الاصطلاحية ، فالحملاوي يعرّفهما (كلاً على حدة) ، فالإعلال عنده : " تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه أو إسكانه أو حذفه "[2] ، والإبدال : فهو "جعل مطلق حرف مكان آخر ، فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب ؛ لاختصاصه بحروف العلة "[3] ، وبناء على ذلك ، فإنّ كل إعلال إبدال . ويرى آخر أنّ الإعلال " تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و – ا – ي) وما يلحق بها – وهو الهمزة "[4] .

ويرى غيره أنّ الإعلال " نوع من الدراسة الصرفية لما تتعرّض له الحركات وأنصاف الحركات ، وهي التي أطلق عليها القدماء مصطلح أحرف العلة"[5] ، والإبدال " دراسة التغييرات التي تطرأ على أحرف بنية الكلمة باستثناء ما سمّاه القدماء أحرف العلة "[6] .

أمّا حروف البدل كما يرى ابن عصفور فهي : " الحروف التي تبدل من غير إدغام "[7] .

---

[1] أنيس ، إبراهيم ، وعبد الحليم منتصر ، وعطية الصوالحي ، ومحمد خلف الله أحمد : **المعجم الوسيط**، ط1 ، ط2 ، دار الفكر (د.ت) : 1 / 44 .

[2] **شذا العرف في فن الصرف** ، ط16 ، 1982م : 32 .

[3] نفسه : 149 .

[4] حسن ، عباس : **النحو الوافي** ، ط5 ، مصر ، دار المعارف ، (د.ت) : 4 / 756 – 757 .

[5] النوري ، محمد جواد : **دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال في العربية** ضمن أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ، (د.ط) ، (د.ت) : 2 .

[6] نفسه : 2 .

[7] ابن عصفور : **المقرب ومعه مثل المقرب** : 525 .

وهو يعني : " حذف حرف ، ووضع آخر في مكانه ، بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة ... ، أم كانا صحيحين ، أم مختلفين "[1] .

وعلى هذا الأساس ، فإنّ الإعلال كما يفهم من العلماء ، هو تغيير أو تبديل يطرأ على واحد من أحرف العلة ، وهي الواو والياء والألف ، وذلك بقلب أحد هذه الحروف ، أو بتسكينه وقد يصل الأمر إلى حذف ذلك الحرف ، أما الحروف الأخرى فلا علاقة لها بالإعلال ، وإنما تختصّ بمصطلح آخر هو الإبدال : وهو تغيير يصيب جميع الحروف ما عدا حروف العلة أو الحروف التي يقع الإعلال فيها .

أما السيوطي فقد أورد الحروف التي يقع فيها الإبدال وهي : الطاء والواو والياء والتاء والدال والألف والهمزة والميم .

وذلك على النحو الآتي :

1- إبدال الواو والياء همزة :

ذكر السيوطي في هذه القاعدة أنّ الهمزة تبدل من الياء أوالواو التي تقع متطرفة ، ويكون بعد ألف زائدة ، ومن الأمثلة على ذلك : رداء ، وكساء ؛ إذ إنّ اصل هاتين الكلمتين قبل عملية الإبدال هو : رداي ، وكساو ، وهما مأخوذتان من الرّدية والكسوة .

والإبدال لا يقع بعد ألف أصلية ، مثل : آية .

ويقع الإبدال أيضاً في الواو والياء ؛ إذ تبدل الهمزة " من كلّ ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم معتر إلى فعل معتلّ العين نحو : بائع وقائم "[2] ، والأصل في هاتين الكلمتين هو : بايع : في بائع ، وقاوم في : قائم ، بدليل أنّ الفعلين معتلان ، وهما : باع وقام ، وهما فعلان ماضيان أجوفان .

ولا يقع الإبدال – كما يؤكد السيوطي – فيما لم يعلّ فعله ، أو في حالة عدم موازنة الفاعل حتى لو كان الفعل معتلاً ، إذ لا إبدال في : صايد من الفعل صيد ، ومطيل من الفعل أطال .

ويرى السيوطي أنّ الهمزة أيضاً تبدل " من أول واوين صُدِّرَتا ، وليست الثانية مدّة فَوْعل ، ولا مبدلة من همزة : كأواصل جمع واصلة . أصله وواصل ، استثقل اجتماع الواوين ، فأبدل من أولاهما همزة ، إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو " ، ولا ألفاً لسكونها ، فعدلوا إلى الهمزة ، إذ هي أقرب إلى الألف لكونهما من مخرج واحد "[3] ، ويرجع بعض العلماء عملية الإبدال في كلمة

---

[1] حسن ، عباس : **النحو الوافي** : 4 / 757 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 427 .

[3] نفسه : 3 / 427 .

أواصل أو مثيلاتها إلى الناحية الصوتية ؛ إذ إنّ اصل هذه الكلمة هو : (وواصل) فاجتمعت واوان في بداية مقطع كان من الواجب أن يكون مبدوءاً بحرف قوي ، فكان المفرّ من الواو إلى الهمزة ، نظراً لقوتها ، وعلى هذا فقد " كانت الواو ، ومثلها في ذلك الياء ، صامتاً ضعيفاً في ذاته ، وضعيفاً في موقعه ؛ إذ وقع في بداية مقطع يفترض أن يكون قوياً "[1] ، إضافة إلى أنّ اجتماع المثلين المتحركين في بداية الكلمة ثقيل على اللسان .

ويرى السيوطي أنّ الهمزة تبدل من كلّ واو تأتي مضمومة ولازمة وغير مشددة ، مثل : وجوه ؛ إذ يقال فيها : أجوه ؛ " لأنّ الواو إذا كانت مضمومة فكأنّه اجتمع واوان ، فاستثقل "[2] ، وهو بهذا يضع علم الأصوات إلى جانب علم الصرف للحديث عن هذه المسائل ، علماً أنّه يستثني من القاعدة قوله تعالى : (لَتُبْلَوُنَّ)[3] ، إذ يرى أنْ لا إبدال فيها ، ولا إبدال عنده في تعوّد المشددة .

ويرى أنّ الهمزة أيضاً تبدل " من تالي ألف شبه مَفَاعِل ، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد ، والصحائف ، والعجائز ، بخلاف ما إذا كان أصلياً كمعايش ، ومفاوز ، فإنّ المدّ فيهما عين الكلمة "[4] ، كما تبدل من ثاني حرفيْ لين وردا في كلمة ، مثل : أوائل ، وسيائد ؛ إذ إنّ بين حرفي اللين ألف مفاعل ، ففي مثل هذه الأمثلة ، فإنّ الواو والياء تقلبان إلى الهمزة فتصبحان : أوائل ، وسيائد ، بعد أن كانتا على النحو التالي : أواول ، وسياود ، ورأيه يوافق تماماً ما أجمعت عليه كتب التراث ، غير أنّه يخالف غيره في إطلاق اسم الإبدال على هذا النوع ، في حين أنّهم أطلقوا عليه الإعلال بالقلب ، حيث تبدو المخالفة واضحة عندما كان يتحدّث عن الموضوعين في وقت واحد ، ويعود السبب في ذلك إلى تركيزه على الناحية النطقية للكلمة .

2- إبدال الهمزة مدّة تجانس الحركة :

وفيه يتم قلب الهمزة في الكلمة حرف علّة ، وفي هذا النوع تلتقي همزتان في كلمة واحدة ، بحيث تكون الهمزة الثانية موضع الإعلال، ومن ثمّ يتم قلبها ، علماً أنّ هذه الهمزة تكون ساكنة ، وتكون متحركة أيضاً ، وتأتي على حالات متنوعة ، يمكن لنا أن التعرّف إليها من خلال الحالات التالية :

(أ) في حال كون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة : ويتم فيها قلب الهمزة الثانية إلى حركة من جنس الحركة التي تسبقها ، ويتحدّث السيوطي قائلاً : " وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة

---

(1) النوري : دراسة صوتية في موضوعيّ الإعلال والإبدال في العربية : 11 .

(2) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 428 .

(3) آل عمران : 186 .

(4) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 428 .

متصلة مدّة تجانس "[1] ، ومن الأمثلة على ذلك : آمن ؛ إذ إنّ الأصل فيها هو أأمن ، فتم قلب الهمزة الثانية إلى حركة من جنس الحركة التي قبلها ، وهي الفتحة ، وكذلك : أومن ، وإيمان ؛ إذ إنّ أصل كلّ واحدة فيهما هو أؤْمن ، وإئْمان ، فتمّت عملية القلب والإعلال .

(ب) في حال كون الهمزتين متحركتين ، فقد تكون هاتان الهمزتان مفتوحتين ، أو تكون الهمزة الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة ، أو أن تكون الهمزة الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، ويمكن التعرّف على هذه الحالة من خلال ما يلي :

1) يقول السيوطي : " فإن تحركت الهمزتان المتصلتان ، الأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً ، سواء تلت فتحاً ، نحو : أيمّة ، والأصل : أئمة، أو كسراً ، نحو أينُّ مضارع أنَّ ، والأصل أإنُّ ، أو ضماً نحو : أيُمُّ ، مثال أُئمُّ من الأمِّ ، والأصل أُإمْ "[2] .

2) " وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو : أوادم جمع آدم ، أصله أءادم "[3] . كما تبدل في التصغير ، مثل : أويدم ؛ إذ إنّ الأصل في ذلك هو أُأيدم .

كما تبدل واواً إن ضمّت بعد فتح أو ضم أو كسر ، ومن أمثلة ذلك النوع: أوُمّ ، وأُوُمّ ، وإوُمّ .

وتبدل الثانية ياءً أيضاً في حالة تسكين الهمزة الأولى ، وورود الياء في موضع اللام ، ومن ذلك : قِرَأْيٌ ، والأصل : قِرَأْأٌ ، والسبب في الإبدال هنا الثقل النطقي ، أو الصعوبة النطقية لأصل الكلمة " لأنه متى التقى مثلان ، والأول ساكن في كلمة وجب الإدغام "[4] .

وفي حال توالي أكثر من همزتين في الكلمة الواحدة ، فإنّه يتم تحقيق الهمزة الأولى ، والثالثة ، والخامسة ، ويتم إبدال الثانية والرابعة[5] .

ويجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها مجانس متلوّها ، ومن الأمثلة على ما يقوله : كاس في كأس ، وذيب في ذئب ، وبوس في بؤس[6] ، والمقصود به تخفيف الهمزة . ويعود هذا إلى اهتمامه بقراءات القرآن الكريم .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 429 .

[2] نفسه : 3 / 429 .

[3] نفسه : 3 / 430 .

[4] نفسه : 3 / 430 – 431 .

[5] نفسه : 3 / 431 .

[6] نفسه : 3 / 431 .

وعلماء الأصوات تحدثوا عن تتابع الهمزتين في كلمة واحدة ، وهم في أثناء ذلك يؤكدون ضرورة قلب بعض الهمزات ؛ لأنّ النطق بهمزة واحدة أمر شاق على الإنسان ، فإذا تعلّق الأمر بأكثر من همزة ، فإنّ الأمر عند ذلك يصبح صعباً ، بل مستحيلاً ، كما أكّد بعضهم أنّ البنية العربية الواحدة قلّما تشتمل على غير همزة ، وهذا ما أراده ابن جني عندما قال : " وإنما لم تجتمع الفاء والعين، ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة "[1] ، وفي ذلك يقول سيبويه : " استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا "[2] ، ومن المعروف أنّ لهجة قريش تتخلّص من حرف الهمزة ، وهذا ليس غريباً ؛ لأنّ الناس بطبيعتهم يفرّون من الصعب إلى السهل ، والسيوطي هنا يتبنى آراء العلماء مع اهتمامه بقضية النطق والصوت غير أنّه يختلف عن هؤلاء في أنّه يضع هذه المسألة إلى جانب علم الأصوات ، وهذا يختلف عمّن يفصلون بين الموضوعين .

3- **إبدال الواو ياءً :**

1- إبدالها " بعد كسرة من واو عين مصدر أُعلّت من فعله لا موازن فَعَل ، وعين فعّال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلّت وصحّت اللام . وتقلب في فِعَل لا فِعلة ، ومن ألف واو ساكنة أو آخراً ولو تقديراً "[3] ، مثل دار ودوار وديمة ودِيَم .

2- كما تبدل عند اجتماعهما في كلمة واحدة ، مسبوقة إحداهما بساكن ، غير أنّه لم يضع شروحاً لهذه الحالة كما هي عند الآخرين .

3- وتبدل أيضاً عندما تكون الواو متطرفة في فعل ماضٍ ، وتكون رابعة أو أكثر .

4- ومن حالات إبدالها ، أنّها " تبدل بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلّ العين ، موزون بفعال ، نحو : قام قياماً ، وعاد عياداً "[4] ، وهذه الحالة أوردها العلماء في كتبهم ، حيث وردت على النحو الآتي : " أن تقع عيناً لمصدر أعلّت في فعله ، وقبلها في هذا المصدر كسرة، وبعدها ألف "[5] .

---

[1] ابن جني : سر صناعة الإعراب : 1 / 71 .

[2] سيبويه :الكتاب : 3 / 549 .

[3] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 432 .

[4] نفسه : 3 / 432 .

[5] حسن ، عباس : النحو الوافي : 4 / 776 – 777 .

وتبدل الواو ياء أيضاً " بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلّها ، صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب ، وحوض وحياض ، ودار وديار "[1] ، وهذا يطابق ما أوردته الكتب السابقة ؛ إذ تقول : "أن تقع عيناً لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفرده شبيهة بالعلّة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سَوْط وسِياط "[2].

وبناء على ذلك ، فإنّ السيوطي كان يترك كلّ حالة دون شروط أو تقييد على عكس ما يراه العلماء ، وأرى أنّ هذا يسهّل فهم تلك الحالات .

4- **إبدال الألف ياء :**

تذكر كتب الصرف أنّ الألف تبدل وتقلب إلى الياء ، في حالتين :

1- أن تقع الألف بعد حركة الكسر ، ومن ذلك : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير ، وعند تصغير هذه الكلمات وأمثالها أيضاً ، ومن ذلك : سليطين ، ومُصيبيح ، ومُنيشير .

2- أن تقع الألف بعد ياء التصغير ، ومن ذلك : كُتيّب تصغير كتاب ، " ويعزو الصرفيون قلب الألف إلى الياء ، في هذه الحالة ، إلى وقوع الألف بعد ياء التصغير الساكنة ، وهذا أمر ، كما يقولون ، فيه مشقة ، بل استحالة ؛ لذا فإنّ الألف تقلب ، على حدّ قولهم ، ياء ، ثم تدغم فيها ياء التصغير "[3] ، وفي هذا يقول ابن مالك : (الرجز)

" وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْرَاً تَلا أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ بِوَاْوٍ ذَاْ أَفْعَلا "[4]

وفي هذه الحالة ، يرى بعض العلماء أنّ عملية الإبدال والقلب تمّت ؛ والسبب في ذلك يعود – كما يرون – إلى " أنّ ما بعد ياء التصغير لا بدّ أن يكون متحركاً ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير لا تكون متحركة ؛ فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين "[5] .

أمّا ما أورده السيوطي في هذه الحال ، فهو يتمحور حول القاعدتين اللتين ذكرهما علماء الصرف إذ يقول : " وتبدل الياء بعد كسرة من ألف ، وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقاً أو تقديراً ، وهي التي تليها علامة التأنيث ، أو زيادتا فعلان نحو: محراب ، ومحاريب ، ومحيريب "[6] ، وهو بهذا يذكر القاعدة الثانية من خلال الأمثلة التي أوردها في نصّه ، ولا تعارض في الحالتين .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 433 .
[2] حسن ، عباس : **النحو الوافي** : 4 / 777 .
[3] النوري : **دراسة صوتية في موضوعيّ الإعلال والإبدال** : 16 .
[4] ابن عقيل : شرح محمد محيي الدين عبد الحميد ومعه كتاب **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** : 2 / 556 .
[5] حسن ، عباس : **النحو الوافي** : 4 / 775 .
[6] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 433 .

5- **إبدال الواو والياء ألفاً :**

تحدّث السيوطي عن هذه الحالة مثلما تحدّث عنها علماء الصـــرف ؛ إذ يــرون أنّ عمليــة الإبدال تتم في حالة وقوع كلّ من الواو أو الياء متحركة ، بشرط أن يكون ما قبل أيّ منهما مــــن الحروف مفتوحاً ، ففي هذه الأثناء يتم قلبها إلى الألف ، غير أن هذه القـــاعدة كـــانت محصـــورة ومحددة ؛ لكثرة الشروط والضوابط التي وضعت حولها ؛ مما أدى إلى قلة الأمثلة التـــي تدعمــها وتوضحها ، وقد تحدّث عن هذا ابن هشام ، وأورد عدّة شروط تحت عنوان فصل في إبدال الألــف من أختيها الواو والياء .

أمّا السيوطي فيقول : " وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح متصــــل بشـــرط أن يتحركـــا بأصل، وألا يليها ساكن ، أو غير ألف ، وياء مشددة ، وهي لام ، وألا يكون وصفــــه أفعـــل ، ولا وزنه افتعل ، وواويّ العين دالاً على تفاعل ، واسماً آخره زيادة تخصه "[1] ، ومن الأمثلــــة التـــي تشير إلى هذه القاعدة : باع ، وقال ؛ إذ إنّ الأصل فيهما : بيع ، وقول ، وكذلـــك كلمـــة مـــال ، والأصل فيها ميل ، وسال، والأصل : سيل ، غير أنّ الفتح قبل الألف هو الشرط في إعـــلال هـــذه الكلمات ، إضافة إلى الشروط الأخرى .

أمّا الشروط التي ذكروها ويؤيدها السيوطي فهي :

1- أن يأتي الحرف الذي يسبق الواو والياء مفتوحاً .

2- أن يتصل هذان الحرفان بالحرف المفتوح السابق لهما .

3- أن يكونا متحركين .

4- أن تكون الحركة عليهما أصلية .

5- ألاّ يأتي ساكن بعد حركتهما .

6- ألاّ يكون أيٌّ منهما عيناً لفعل يكون الوصف منه على وزن أفعل .

7- ألاّ تكون الواو عيناً لافتعل الذي يدلّ على المشاركة والفاعلية والمفعولية.

8- ألاّ يكون أحدهما متلوّاً بحرف يستحقّ هذا الإعلال .

9- ألاّ يكون أحدهما آخره زيادة تتعلق بالأسماء .[2]

وبناء على ما تقدّم ، فإنّ للنطق أثراً واضحاً في إعلال الكلمات ، ويرجع علماء الأصـــوات عملية الإعلال والقلب إلى " أنّ كلاً من الواو والياء ، وهما نصفا حركـــة وقعـــت بيـــن حركتيـــن

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 435 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 435 – 436 . وينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** : 323 – 325 .

قصيرتين ، وكلّ ما حدث ، في هذه الحالة ، كما يوضح التحليل الصوتي ، يتمثل في استثقال النطق بنصف الحركة الواقعة بين حركتين"[1]، وعلى هذا ، فإنّ الصعوبات النطقية هي التي أدّت إلى عملية القلب والإعلال ، وهذا أمر مقبول صحيح .

---

[1] النوري : دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال : 24 .

الإبدال

أهم حالاته :

1- إبدال النون ميماً :

هذه أولى الحالات التي تحدّث عنها السيوطي وهي تندرج ضمن الإبدال ، وأقصد به هنـــا الإبدال الذي تحدث عنه السيوطي ، وليس الإبدال الذي يقع نتيجة لاختلاف اللـــهجات ، علمـاً أنّ السيوطي نصّ في مؤلفاته وآرائه على كلتا الحالينِ ، فمن ذلك : الغيم والغين ، وهمـا السحاب ، وقوله : " والمجر والنّجر أن يكثر شرب الماء ، ولا يكاد يروي "[1]، غير أنّ هذا ليس من موضوعات الصرف ، وإنّما من اختصاص اللغويين ، وهو غير مقتصر على النون ، والميم، وإنّما يمتدّ إلى كثير من الأصوات في العربية ، ومن ذلك أيضاً : " كتيبة وكتائب ، وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبّت في الجمع ، فيقال: كتايب ، وصحايف "[2] ، ومن العلماء من يرى أنّه قلّمـا يوجد حرف لم يقع فيه البدل .

أمّا البدل الذي تحدث عنه الصرفيون ، وهو موضع الدراسة هنا ، فقد تحدث عنه السيوطي أيضاً ، وأورد القاعدة التي تحكم تلك الحال ، وفيها يقول : " وتبدل الميم من نون ساكنة قبل بـاء ، والتاء من فاء افتعال ليناً "[3]، ومن الأمثلة التي تدعم هذه القاعدة : عنبر ، وشنباء ؛ إذ يقال فيهما : عمبر وشمباء ، وقد أورد سيبويه ذلك حين قال : " والميم تكون بدلاً من النون في عنـبر وشـنباء ونحوهما ؛ إذ سكنت وبعدها باء "[4] ، وهذه القاعدة هي نفسها التي أرادها السيوطي ، ووضعها فـي كتبه ، وهذا يعني أنّه سار على نهج العلماء السابقين في أثناء الحديث عن هذه القضية ، كما تحـدث عن ذلك علماء الصرف الآخرون ، فهذا ابن هشام يورد شرطين في هذا الإبدال ؛ إذ يقول في إبدال الميم من النون : " ومن النون بشرطين : سكونها ووقوعها بعد الباء : سواء كانـا فـي كلمـة أو كلمتين "[5] ، وهذا يطابق ما أورده سيبويه ووافقه السيوطي .

---

[1] السيوطي : **المزهر** : 1 / 361 .

[2] المالقي ، أحمد بن عبد النور : **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2 ، دمشـق ، دار القلم ، 1985م : 147 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 436 .

[4] سيبويه : **الكتاب** : 4 / 240 .

[5] ابن هشام : **أوضح المسالك** : 326 .

ومن الأمثلة على هذا الإبدال أيضاً ما ورد في الذكر الحكيم ؛ إذْ يقول تعالى : " أنْ بُوْرِكَ "[1] ، علماً أنّ هذا يدخل أيضاً في نطاق المماثلة .

ويرى علماء الأصوات أنّ مثل هذا يتم فيما يسمى بالمماثلة الرجعية ، حيث تأثير الأصوات في غيرها ؛ فالقوي يؤثر في الضعيف ، وقد ورد ما يدل على ذلك من أمثلة ؛ إذ جاء : " ومن أمثلة هذا النوع من المماثلة ما وقع للنون الساكنة المجاورة للباء في كلمة عنبر من تأثر رجعي ، حيث اكتسبت النون ذات الملمح الشفوي ، من صوت الباء ملمح الشفوية الثنائية ، دون الصفة الانفجارية ؛ فانقلبت إلى ميم "[2] .

ونتيجة تلك المماثلة هو السهولة النطقية ؛ لأنّ الإنسان بطبعه يتجه نحو الأسهل ، حتى لو كان ذلك في حذف بعض الحروف أو إبدالها ، ومعروفٌ " أنّ قضية السهولة والصعوبة ، تعدّ – في هذا المجال من الدرس اللغوي وفي غيره من مجالات الحياة الأخرى – مسألة نسبية "[3] ، فالناس في ذلك كلّه غير متفقين تماماً حول جميع المسائل الصوتية .

ويبدو أنّ قضيتي الإعلال والإبدال وغيرهما من قضايا صرفية ، بل واللغة في مجملها ، تسير في الأعم الأغلب نحو اليسر والسهولة ، وهذا ما استدعى وجود حركة المناسبة في النحو العربي ، إضافة إلى ما يسمى بحركة المجاورة ، والتقدير والثقل في بعض الكلمات .

وعلى كلّ حال ، فإنّ هذه الحالة التي أوردناها لم تكن مشهورة عند علماء الصرف ، وهم – في مؤلفاتهم وآرائهم – يتناولونها بسرعة ، ويضعونها في نطاق الدرس اللغوي واللهجي والصوتي ، بخلاف حالات الإبدال الأخرى التي تعدّ من صلب الصرف .

2- إبدال الواو والياء تاء :

عرض السيوطي كغيره من علماء الصرف هذه الحالة عرضاً مفصلاً فقال: " وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياء أو واواً نحو : اتّعد يتّعد اتَّعِدْ ، ومتَّعِد ، ومتَّعد ، مصدرها : الاتّعاد ، والأصل : اوتعد ؛ لأنّه من الوعد ، وكذا اتّسر وفروعه ، وأصله ايتسر ؛ لأنّه من اليسر "[4]، ومن خلال القاعدة أرى أنّ السيوطي يشرح ويفصّل بالأمثلة كلّ ما يدور حولها ، وما

---

(1) **النمل** : 8 .

(2) النوري : **من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية** ضمن أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ، (د.ط) ، (د.ت) : 24.

(3) النوري : **في التطور الصوتي** ضمن أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ، مجلة النجاح للأبحاث ، مجلد 2 ، عدد 5 ، (د.ط) ، 1990م : 121 .

(4) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 436 – 437 .

يتعلّق بها ، ثم بعد هذا يذهب إلى تعليل إبدال الفاء تاءً ، ويقصد بالفاء فاء الفعل ؛ أي أوّله ، وهو يقول : " وإنّما أبدلوا الفاء تاء ؛ لأنّهم لو أقرّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها "[1]. وهذا ما جعل له حضوراً في هذا الموضوع ، حيث يناقش ويعلل ويؤيد من خلال الأمثلة المتنوعة التي يوردها . وكان سيبويه قد أقرّ ذلك فقال : " مُتَّقِد ، ومتّعِد ، واتّعَد ، واتّقد ، واتّهموا ، في الاتّعاد والاتّقاد ، من قبل أنّ هذه الواو تضعف ههنا؛ فتبدل إن كان قبلها كسرة "[2] .

وابن عصفور يقول : " فأبدلت من الواو بقياس في : افتعل وما تصرّف منه ، إذا كانت فاؤه واواً ، نحو : اتّعد يتّعد اتّعاداً ، فهو متَّعِد ، وعلى غير قياس في : تجاه ؛ لأنّه من الوجه ، وتراث ؛ لأنّه من ورث "[3].

3- **إبدال التاء طاءً :**

يورد السيوطي القاعدة التي تدور حول هذه الحالة ، ولكن حديثه عنها جاء سريعاً ، وموجزاً ؛ إذ قال : " وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق ، نحو : اصطفى ، واضطر ، واطعن واضطلم "[4] ، علماً أنّ هناك حروفاً ذكرها علم الأصوات كالظاء والطاء والصاد والضاد .

وتحدّث عن هذا ابن هشام قبله فقال : " وتبدل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صادٌ ، أو ضادٌ ، أو طاءٌ ، أو ظاءٌ ؛ وتسمى أحرف الإطباق "[5] .

ويرى علماء الصرف والأصوات أنّ ذلك يحدث بسبب العلاّت الصوتية ، والصعوبات النطقية في لفظ بعض الحروف ، بسبب تجاور بين بعضها تجاوراً مباشراً ، ومن الأمثلة على ذلك: اصطبر ؛ إذ إنّ أصلها اصتبر ، فعملية الإبدال هنا تمّت بسبب تأثير بعض الأصوات في غيرها ، " ويتم ذلك بأن تتأثر التاء – وهو صوت مرقق ... – بالصاد – وهو صوت مفخم – تأثراً تقدمياً ؛ مما يؤدي إلى قلب التاء ، بفعل هذا التأثر إلى مقابلها المفخم ، وهو صوت الطاء ؛ فيتحقق بذلك نوع من التماثل الصوتي في الصفة بين الصوتين المتجاورين "[6] .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 437 .
[2] سيبويه : **الكتاب** : 4 / 334 .
[3] ابن عصفور : **المقرب ومعه مثل المقرب** : 536 .
[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 437 .
[5] ابن هشام : **أوضح المسالك** : 325 .
[6] النوري : **من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية** : 11 .

4- إبدال التاء دالاً :

تحدّث عن هذا ابن جني فقال : " ومن ذلك أن تقع تاء (افتعل) زاياً أو دالاً أو ذالاً ؛ فتقلب تاؤه لها دالاً ، كقولهم : ازدان ، وادّعى "[1] ، وهذا الذي عبّر عنه ابن هشام بقوله : " تبدل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أ و زاي "[2] ، ولم يتطرق العلماء إلى علاقة الأصوات بهذا، وهذا ما يراه الحملاوي الذي يقول : " وإذا كانت فاؤه دالاً [ويقصد فاء الافتعال] أو ذالاً أو زاياً ، أبدلت تاؤه دالاً مهملة ، فتقول في (افتعل) من دان : ادّان بالإبدال والإدغام ؛ لوجود المثلين ، وسكون أولهما "[3] ، وهو بهذا يسير على نهج سابقيه في عدم ربط الإبدال بالأصوات .

أمّا السيوطي فقد تحدّث عن هذه المسألة فقال : " وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال ، وذال أو زاي ؛ نحو : ادّان ، وادّكروا ، وازدان "[4] ، وغير ذلك يعدّ من اللهجات قليلة الاستعمال لا يقاس عليها .

---

[1] ابن جني : **الخصائص** : 2 / 142 .

[2] ابن هشام : **أوضح المسالك** : 326 .

[3] الحملاوي : **شذا العرف** : 165 .

[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 437 .

ثانياً : الإدغام :

وهو أحد الموضوعات التي تناولها ، ووضعها في آخر موضوعات علم الصرف تماماً كما فعل سيبويه الذي بدأ بالحديث عن أصوات العربية ، وصفاتها الصوتية من مجهورة ، ومهموسة ، وشديدة ، ورخوة ، وغير ذلك ، وأعدادها ، والأصل والفرع فيها ، والشائع والنادر ، ومواضعها النطقية ، وإمكانية زيادتها على تسعة وعشرين صوتاً ، كما ذكر مخارجها وعدّها ستة عشر مخرجاً، في حين يراها بعضهم أربعة عشر[1]، وهذا يدل على علاقة الإدغام بعلم الأصوات في اللغة.

وقد كان بعض العلماء يضعونه في أواخر كتبهم ، ويختمونها به ، غير أنّني – في هذه الدراسة – لم أتقيّد بهذا ، ومن بين الكتب التي حذت حذو كتاب سيبويه في هذا الترتيب : كتاب : أوضح المسالك لابن هشام ، وهمع الهوامع للسيوطي .

إلاّ أنّ السيوطي لم يكن الأول في ذكر مخارج أصوات العربية وتعدادها بستة عشر مخرجاً، بل سبقه علماء آخرون ، وعلى رأسهم سيبويه الذي أكد أنها تأتي في ستة عشر مخرجاً ، ثم أخذ بتعدادها وتصنيفها[2] .

ويعني الإدغام الإدخال من الناحية المعجمية واللغوية ، أما في اصطلاح العلماء فهو : " الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك ، من مخرج واحد بلا فصل بينهما ، بحيث يرتفع اللسان وينحطّ بهما دفعة واحدة "[3] ، ويفسر السيوطي ذلك فيقول : " رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووصفك إياه بهما وصفاً واحداً "[4] ، ويرى العلماء أنّه يقع في الكلمة كما يقع في الكلمتين ، ويكون في الحروف المتماثلة ، ويكون أحياناً في الحروف المتقاربة .

أقسام الإدغام وقواعده :

وضّح العلماء أقسامه وفصّلوها ، وهم يتفقون على أنّه **ثلاثة أقسام :**

1- **الإدغام الممتنع :**

أي في حالة كونه ممتنعاً ، وينبغي عدم تسميته بالإدغام ؛ لأنّه ليس من الإدغام في شيء ، بل إنّه ممتنع عنه ، وفي هذه الحالة يمتنع الإدغام على الإطلاق ، **أما القواعد التي توضح ذلك فهي:**

---

(1) سيبويه : الكتاب : 4 / 431 – 436 .

(2) نفسه : 4 / 433 .

(3) الحملاوي : **شذا العرف في فن الصرف** : 170 .

(4) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 442 .

1- عندما يكون أول المثلين متحركاً ، والثاني ساكناً ، مثل : ظَلِلْتُ .

2- عندما يكون أول المثلين ساكناً ، وهو هاء السكت ، والثاني متحركاً ، مثل قوله تعالى : " وَمَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ "[1] .

3- عندما يكون الأول ساكناً ، والثاني مدّة في آخره ، مثل : يدعو واقدٍ ؛ لأنّه في حالة الإدغام يذهب الغرض المقصود من هذا المدّ ، فأوجب ذلك المنع؛ لانتفاء الغرض المقصود منه.

4- عندما يكون الأول ساكناً ، والثاني همزة مفصولة من فاء الكلمة ، ومن الأمثلة على ذلك : لمْ يقرأْ أحدٌ .

5- عندما يتحرك الأول والثاني ، وقد فات بإدغامهما غرض الإلحاق ، مثل: جَلْبَبَ .

2- الإدغام الواجب :

وأرى أنّه الأصل في الإدغام كلّه ، وهو يأتي في الأحوال التالية :

1- عندما يسكن الأول ، ويتحرك الثاني ، بشرط ألاّ يكون الأول همزة مفصولة من الفاء ، كما مرّ في الحالة السابقة من حالات الإدغام ، وألاّ يكون مدّاً ، ومن ذلك : جدّ وخطّ ، والمثل : " إنّ الذليل من ذلّ في سلطانه "[2] ؛ إذ إنّ كلمة ذلّ تعدّ من قبيل الإدغام الواجب .

2- في تحرّك الأول والثاني معاً ، مثل : يعزُّ .

3- الإدغام الجائز :

ويأتي في الأحوال الآتية :

1- أن يكون الأول والثاني تاءين في افتعل ، مثل : اقتتل .

2- أن تكون حركة أحدهما حركة عارضة ، مثل : اكففِ الشرّ ,

3- أن يكونا ياءين يلزم تحريك الثاني منهما ، مثل : حَيِيَ .

4- في حالة أولى التاءين الزائدتين في بداية الفعل المضارع ، مثل : تتلقّى . وفي حالة النطق بهمزة وصل في بداية الفعل يتمّ الإدغام ؛ من أجل النطق .

5- في حالة الفعل المضارع المجزوم بالسكون ، مثل قوله عزّ وجلّ : " وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَنْ دِينِه "[3] .

---

[1] **الحاقة** : 29 .

[2] الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد : **مجمع الأمثال** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار القلم ، (د.ت) : 1 / 74 .

[3] **البقرة** : 217 .

6- في حالة فعل الأمر المبني ، مثل : أحبِبْ ، اغضضْ ، ومن ذلك أيضاً قول جرير:

(الوافر)

" فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبَاً بَلَغْتَ وَلا كِلابَاً "(1)

هذه هي أهم الحالات التي أوردها العلماء ، وهي قريبة مما أراده السيوطي ؛ إذ لم يكن بعيداً عنها ، ولكنه لم يتحدث بوضوح عن حالة الامتناع ، واكتفى بالحديث عن حالات الوجوب والجواز ، وفصّل في الحالتين ، وأرى أنّه كان موفقاً في هذا ، وأنّه محقّ في عدم إدراج الحالة الثالثة مقرونة مع الحالتين السابقتين ، وفي الوقت نفسه ، فإنّه كان يعارض حالات الإدغام في غير المثل ، ويرى أنّ الإدغام يكون في المثل دون سواه ، في حين فإنّ العلماء يتحدثون عنه في المثل ، وفي المتقارب أيضاً ، وهذا أحد خلافاته مع العلماء ، وهو من أهم آرائه التي يمكن أن تسجل له ، وهي واضح جليّة ، وفيها يُظهِر المقدرة على التحليل والمناقشة ، وخصوصاً عندما كان يرى أنّ بعض ما يسمى بالمتقارب الذي يمكن أن يقع فيه الإدغام يعود إلى إدغام المثل ؛ لأنّ التقارب يقلب إلى جنس الحرف الذي يكون في الأخير ، وها هو ذا يقول : " ألا ترى أنّ المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنّه إدغام مثلٍ في مثل "(2) ، ولا يقتصر الأمر على ذلك عنده ، فهو زاد على كثير من العلماء في توضيح قواعد الإدغام ، حيث ذكر أنّه يقع في الأسماء مثلما يقع في الأفعال ، وفصّل في ذلك ما لم يفصّله غيره من العلماء ، عندما راح يؤكد أنّ الإدغام في الفعل أوجب منه في الاسم ، وهذا دليل على أنّه كان يدخل في الموضوع ، موضع الدراسة ، مراحل دقيقة من التحليل .

وقد بدأ بحالة الإدغام الواجب ، وحدّدها بشروط :

1- في حالة تسكين الحرف الأول ، وتحريك الثاني ، وهي النقطة الأولى التي ذكرت في الإدغام الواجب ، غير أنّه اكتفى بذكر التسكين للحرف الأول دون ذكر للحرف الثاني ، وهو أمر مفهوم تلقائياً ، ولكنه وضع شروطاً لذلك ، هي:

(أ) عدم كون الحرف الأول هاءً للسكت .

(ب) عدم كونه همزة منفصلة عن الفاء .

(ج) عدم وجود المدّ في آخر الكلمة ، أمّا " إذا كان حرف لين فقط وجب الإدغام ، نحو : اخشي ياسراً "(3) .

---

(1) ديوان جرير ، تحقيق نعمان أمين طه ، ط3 ، مصر ، دار المعارف ، (د.ت) : 821 .

(2) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 442 .

(3) نفسه : 3 / 443 .

(د) عدم وجود المدّ المبدل من غيره دون لزوم[1] .

2- أما في حالة كون المدّة ليست في آخر الكلمة ، فإنّ الإدغام حينئذٍ واجب ، مثل: مسموٌّ ، والأصل : مسموْوٌ ، وهي على وزن مفعول ؛ إذ إنّ الواو الأولى مدّة ، وهي ليست في آخر الكلمة ، فوجب هنا الإدغام ، وهذا ما أراده.

3- في حالة تحرّك الحرفين المثلين الأول والثاني ، ولذلك شروط كثيرة ، من أبرزها :

(أ) وجود الحرفين المثلين في كلمة واحدة ، وليس في كلمتين اثنتين ، مثل : مدّ وشدّ .

(ب) عدم تصدير الحرفين ؛ أي وقوعهما في البداية ، بخلاف كلمة : دَدَن التي تعنى اللعّب .

(ج) عدم وجود إدغام في أولهما ، لأنّه في مثل هذه الحالة يتم إبطال الإدغام الذي جاء قبلاً ، فوجب الفكّ ، مثل : سدّد ، وشدّد ، وردّد .

(د) عدم وجود الزائد الملحق قبل الحرفين المثلين .

(هـ) عدم كون أحد المثلين ملحقاً .

(و) عدم وجود التحريك العارض على الحرف الثاني .

(ز) عدم كونهما وواوين في الطّرف[2] .

(ح) " وألاّ يكونا اسم موازن بجملته ، أو صدره فعَلاً، بفتح الفاء والعين،أو فُعَلاً، بضم الفاء وفتح العين ، أو فُعُلاً بضمهما ، أو فِعَلاً بكسر الفاء وفتح العين"[3].

كما وضّح الحركات الواجبة في الإدغام ، فقال : " إذا كان المدغم متحركاً، فإمّا أن يكون ما قبله متحركاً أو ساكناً ، فإن كان متحركاً بقي على حركته وسكّن ذلك الحرف المدغم ، وأدغم فيما بعده ، وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم وأدغم ، نحو : يردّ ، ويفرّ ، ويمدّ "[4] ، وعندما يكون الساكن " الذي قبله حرف مدّ ألفاً أو واواً أوياءً عند التصغير لم ينقل إليه ؛ نحو : راد ، وصاد ، وعود ، ودويبّة "[5] ، ومثل هذه الملاحظات نصّ عليها العلماء في مؤلفاتهم .

أمّا حالات الإدغام الجائزة فهي :

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 442 – 443 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 443 – 444 . وينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** : 331 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 444 .

[4] نفسه : 3 / 444 .

[5] نفسه : 3 / 444 .

1- يجوز الإدغام عندما يلتقي المثلان المتحركان من كلمتين ، وليس كلمة واحدة ، ومن الأمثلة التي تنطبق على هذه الحالة قوله تعالى : " إنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ "[1] ، ويمنع الإدغام فيها إذا كان الحرفان المثلان همزتين ؛ لأنّ ذلك فيه صعوبة على النطق واللسان ، وهذا يتّضح عندما نعلم أنّ " العرب تنكّبت عن إدغام الهمزة إلاّ عيناً "[2] .

ويمتنع الإدغام هنا إذا ولي المثلان حرفاً ساكناً غير لين ، ومن هذا قوله عزّ وجلّ : " شَهْرُ رَمَضَانَ "[3] ، غير أنّ العلماء لم يتفقوا على ذلك تماماً ، كما أنّه رفضها بقوله عنها : " وأما الجواز فلا نقول به "[4] تعقيباً على بعض الآراء .

2- يجوز الإدغام في حالة كون المثلين ياءين يلزم تحريك ثانيهما ، ومن ذلك في قراءة بعضهم قوله سبحانه : " ويحيى من حيَّ عن بيّنة "[5] ، غير أنّ بعضهم يرى أنّ الإظهار هنا أكثر في الكلام من غيره ، أما عندما تتحرك الياء الثانية تحريكاً عارضاً ؛ فإنّه في مثل ذلك لم يجز الإدغام على الإطلاق .

3- كما يجوز الإدغام إذا كان الحرفان المثلان تاءين في باب افتعل ، مثل : استتر ، وفي مثل هذه الحالة " تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها وهو السين "[6] ، وهنا تذهب همزة الوصل في حركة أول الفعل ، وتكون حركة التاء فتحة ، ويتم فتح أول الفعل ، كما يجوز كسره، فيصبح : سَتَّر ، وسِتَّر .

4- ويجوز الإدغام أيضاً في حال كون المثلين تاءين في أول الفعل المضارع، مثل : تتجلّى ، ويؤتى بهمزة وصل ، فيصبح : اتجلّى ، وفي مثل هذه الحالة يجوز حذف إحدى التاءين ؛ للتخفيف ، فبدلاً من أن يقال : تتجلّى فإنّه يقال : تجلّى ، وهكذا .

5- يجوز الإدغام في الفعل المضارع المجزوم بالسكون ، ومن ذلك : من يغضضْ من صوته فهو على دراية بالأدب والأخلاق .

---

(1) الذاريات : 58 .

(2) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 445 .

(3) البقرة : 185 .

(4) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 445 .

(5) الأنفال : 42 .

(6) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 445 .

6- يجوز الإدغام في فعل الأمر المبني على السكون ليس غير ، مثل : اغضضْ من صوتك يا رجل ، وكقولنا : أحببْ دينكِ ووطنك . وهناك من يرى عدم جواز الإدغام هنا، " فلا يجوز الإدغام في أحببْ ،ولا في اشددْ "[1].

وهو يكتفي بشرح الحالات والقواعد الأربعة الأولى شرحاً وافياً مدعوماً بالأمثلة المتنوعة ، دون شرح للحالتين الخامسة والسادسة ، وفي الوقت نفسه الذي يرى فيه الصرفيون أنّ الحالات التي يجوز الإدغام فيها ست حالات وهي جميع الحالات السابقة الواردة ، وقد أوردنا ذلك كلّه ، علماً أنّ السيوطي أورد الحالتين الأخيرتين بصورة سريعة وموجزة عندما قال بأنه في حالة الجزم والبناء فإنّه يجوز الإدغام والفكّ[2] .

وانتقل السيوطي بعد ذلك إلى **الحالات التي يمنع فيها الإدغام مطلقاً ، وحصرها فيما يلي :**

1- يمتنع الإدغام إذا تم تسكين الحرف المدغم لوصله بضمير رفع ، ومن الأمثلة على ذلك : رَدَدتُ ، ورَدَدتِ ، وغير ذلك .

2- يمتنع الإدغام إذا سكّن الحرف المدغم في صيغة (أفعل) التي ترد للتعجب ، ومن ذلك : اشددْ بأحمد ، واشددْ به ، وهذا ما يراه جمهور العلماء ؛ إذ إنّ بعضهم يرى غير ذلك ؛ فالكسائي يرى أنّه يدغم ولا يمنع ، وهذا واضح في النص التالي : " وذهب الكسائي : إلى أنّ أفعل من التعجب يدغم ، فيقال : أحبَّ بزيد "[3]، وهذا غير مستساغ من الناحية النطقية ، وفي أحيان كثيرة ، كان الشعراء يفرّون من الإدغام ، ويجرونه على ما كان عليه قبل الإدغام ، إذا ما اضطروا إلى ذلك ، ومن ذلك ما أورده قُعنب بن أمّ صاحب عندما قال:

(البسيط)

" مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... إِنِّي أَجُوْدُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا "[4] .

كما تحدّث السيوطي عن حالتي الجزم والبناء في الفعلين ؛ المضارع والأمر ، وأوردهما في الحالات التي اختلف عليها العلماء بشأن الفكّ والإدغام ، وقد أوردنا ذلك في حالات الجواز كما يراها جمهور العلماء ، أمّا هو فقد أوردهما في الجواز والمنع مع رصد آراء العلماء حول ذلك ، بالتوضيح والمناقشة ، وإن جاء توضيحه – فيما أرى – غير مناسب ، وهذا من الخلافات التي يمكن أن تسجل بينه وبين العلماء .

---

(1) الراجحي ، عبده : **التطبيق الصرفي** ، ط1 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1973م : 210 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 446 .

(3) نفسه : 3 / 446 .

(4) سيبويه : **الكتاب** : 3 / 535 . وينظر نفسه : 1 / 29 ، 3 / 316 .

ثالثاً : الميزان الصرفي :

يعدّ علماء الصرف واللغويون مفردات اللغة العربية ذات أصول ثلاثية في الأغلب ، بل إنّ غير هذه الأصول هي من النادر القليل ، وبناء على ذلك، فقد وضع هؤلاء العلماء للأصل الثلاثي وزناً ثلاثياً أيضاً ؛ إذ قابلوا بين الفعل الثلاثي المكوّن من ثلاثة أحرف وكلّ من الفاء والعين واللام، فجعلوا هذه الحروف المقياس الذي نزن به كلمات اللغة ، ثم راعوا في الحركات والسكنات بين ما يراد وزنه والميزان ، بحيث يكون هناك اتفاق تام بين الطرفين ، من ذلك :

لَعِبَ : فَعِلَ بكسر العين ، وحَرَصَ فَعَلَ بفتح العين ، ومَلُح فَعُلَ بضم العين ، أما إذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف فقد تكون هذه الزيادة أصلية ، رباعية أو خماسية ، ومن الأمثلة التي جاءت أصولها على أربعة : دَحرَجَ على وزن فَعْلَلَ ، ومما ورد على خمسة فرزدق فَعْلَّلَ ، حيث زيد في الميزان الصرفي لاماً للرباعي، ولامين للخماسي ، وعلى ذلك تسير مفردات اللغة .

وقد تكون الزيادة بسبب تكرير حرف من الأصل ، فعند وزن هذه الكلمات تكرّر ما يقابل الحرف الزائد من الكلمة بمثله في الميزان ، مثل سبّح بتشديد عين الفعل ، ووزنه فعّل بتشديد عين الفعل أيضاً ، إذ قابلنا ما تمّ تكريره في الكلمة بمثله في الميزان ، وهو التشديد في عين الفعل .

أما إذا كانت الزيادة في الكلمة عائدة إلى زيادة حرف أو حرفين من حروف الزيادة المعروفة ، وهي الحروف التي يتمّ جمعها في (سألتمونيها) ، فعندئذٍ نقابل الأصول بالأصول ، وأما الزائد فإنّه يزاد بلفظه في الميزان ، ومن الأمثلة على ذلك : نائم ووزنها فاعل ، والأصل فيها ناوم ؛ لأنّها مأخوذة من الفعل نوم ، والألف زائدة في الكلمة والميزان على حدّ سواء ، أما " إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال ، وينطق بها نظراً إلى الأصل ، فيقال مثلاً في وزن اضطرب : افتعل "[1] ، وإذا ما حصل حذف في الكلمة التي يراد وزنها ، فالواجب في مثل هذه الحالة حذف مقابلها في الميزان ، ومن ذلك : كُلْ ، ووزنها : عُلْ ؛ لأنّ فعلها أكل، وكذلك : هِبة ووزنها : عِلة، والأصل فيها : وهبة ، فهي من الفعل وهب ؛ فالحذف هنا واجب في الميزان والموزون .

أما في حال حصول قلب في الموزون ، فإنّ القلب يسري على الميزان أيضاً ، مثل حادي ووزنه : عالف ؛ لأنّ فعله وحد ، والأصل واحد ، وهذا ما يراه العلماء[2] .

ونظراً للعلاقة الوطيدة في النطق بين الوزن والموزون ، فإنّ بعض العلماء يطلق على الميزان الصرفي اسم التمثيل ؛ ويرجع ذلك إلى التشابه ، والتماثل بين الطرفين[3] .

---

(1) الحملاوي : **شذا العرف** : 23 .

(2) ابن هشام : **أوضح المسالك** : 309 .

(3) نفسه : 309 .

أمّا السيوطي فقد تحدّث عن قواعد الميزان الصرفي ؛ إذ " يوزن أول الأصول : بالفــــاء ، وثانيها : بالعين ، وثالثها : باللام ، وتكرر للفائق "[1] ، وهذا هو الأصل في الميزان ، ولا يختلـــف على ذلك مع العلماء .

وتحدّث عن آراء العلماء حول الموضوع وخلافاتهم فيه ، غير أنّه خالف الصرفيين الذيــن يَزِنُون بعض الكلمات في حالات الحذف ، وذلك على ما صار الموزون إليه بعد الحــذف ، وبنــاء على هذا ، فإنّه يقف موقفاً مغايراً لذلك ، يتمثل في مذهبين أحدهما يوافق العلماء والآخر يخالفــهم ، وهما :

1- جواز الوزن وفق ما آلت الكلمة إليه ، وهذا هو الأصل في حالة الحذف عند علماء الصرف ، وهو ما تؤيده قواعد الميزان عند هؤلاء العلماء ، وهو وجه مقبول ومعقول ولا خلاف فـــي ذلك بين عامة العلماء ..

2- جواز الوزن وفق الأصل الذي كانت الكلمة عليه قبل عملية الحذف ، وهو مـــا يرفضـــه العلماء ، وهذا يناقض بوضوح ما تحدثتُ عنه في قاعدة حذف جزء من الكلمة ؛ إذ يجب حذف ما يقابلها في الميزان ، وهذا غير مقبول على الإطلاق ؛ لأنّ فيه إخلالاً في عمليـــة التنــاغم والتماثل بين الوزن والموزون .

وقد لخّص السيوطي هذين الرأيين بقوله : " وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله ، أو باعتبار ما صار إليه ، فوزن شِيَة ، وسَه [والسّه حلقة الدّبر] ، ويد باعتبار الأصـــل : فِعَلة ، وفِعَل ، وفَعَلٌ ، وباعتبار الحذف : عِلة، وفل ، وفع "[2]، وهذا ناتج عن كـــثرة الآراء عنـــد العلماء في مختلف القضايا .

وفي حالة القلب يرى أنّ الوزن أيضاً يقلب تمشياً مع الموزون ، وهذا يطابق ما أوردته في حالة حدوث القلب في بعض الكلمات الموزونة ، وهو يقول في ذلك : " إذا وقع في الكلمة قلب قُلِب في الزنة ، فيقال : وزن أشياء لفعاء على رأي من يرى أنّ فيها قلباً "[3] .

وفي حالة التكرير للحروف فإنّه يوزن ما تكرر للتضعيف بما تقدّمه ، وليس بلفظه ، فيقال : وزن قردَدَ ، فعلَلَ ، لا فعلد ؛ لأنّ الدال ما لم ترد منفردة في الأصل فلــم يجعلوهـــا منفـــردة فـــي الوزن "[4] ، وهذا اتّجاه شائع لدى العلماء .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 409 .

(2) نفسه : 3 / 410 .

(3) نفسه : 3 / 410 .

(4) نفسه : 3 / 410 .

كما يتفق مع ما ذكره العلماء في وزن الكلمة التي وقع فيها إبدال من تاء الافتعال ، حيـــث يرون أنّ الوزن بالتاء ، وليس بالحرف المبدل ، " فيقال في وزن اصطفى : افتعل ، لا افطعل "[1] . وهذا أمر بدهي معروف .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 410 .

رابعاً : الزيادة وحروفها :

تحدث السيوطي – بعد أن وضح قواعد الميزان الصرفي – عن حروف الزيادة ؛ من أجل معرفة قواعد الميزان بصورة صحيحة ؛ إذ إنّه أخذ يتحدث عن كيفية معرفة هذه الحروف ، فالحرف الزائد يُعْرف من خلال جملة مسائل ، وبهذا فهو يحذو حذو علماء الصرف الذين سبقّوه ، غير أنّه كان في شرحه لتلك المسائل أوضح منهم ، **أما هذه المسائل فهي :**

1- **الاشتقاق ، وهو نوعان :**

أ) **الاشتقاق الأكبر** ، وهو : " أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ؛ فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة ، وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه ،وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه"[1]، ومن ذلك : جَبَرَ ، وجَرَبَ ، وبَجَرَ ، وبَرَجَ ، ورَبَجَ ، ورَجَبَ فكل هذه التقاليب تحمل معنى متقارباً ، هو القوة ، وإن كانت هذه المعاني ليست متطابقة تماماً .

ب) **الاشتقاق الأصغر** ، وهو : " أن تأخذ أصلاً من الأصول ؛ فتتقرّاه ؛ فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه "[2] ، مثل : أكل ، آكل ، مأكول ، أكلاً ، ... وهكذا .

والاشتقاق أول الأشياء التي أوردها السيوطي لمعرفة الزوائد في الكلمات ، ويقول بهذا الشأن : " الاشتقاق ، فإنّه دلّ على أنّ ألف ضارب ، وهمزة اضرب ، وراء ضرب زوائد "[3] دون أن يتطرق لأي نوع من أنواع الاشتقاق .

2- **شبه الاشتقاق :**

ويفرّق السيوطي بينه وبين الاشتقاق الذي ورد أولاً ، ويقول في هذا : " والفرق بينه وبين ما قبله أنّ الأول فيه سقوط من أصل ، وهذا فيه سقوط من فرع ، مثاله : ألف قذال ، وواو عجوز، وياء كثيب ، فإنّها تسقط في الجمع "[4]؛ إذْ إنّ الجموع فروع على المفردات .

3- **السقوط من النظير** " كإطل ، وأيطل ، وهما بمعنى ، فالياء من أيطل زائدة لسقوطها في إطل "[5] ، والمعنى المقصود من ذلك واضح أيّما وضوح عند المقارنة بين الكلمتين .

---

[1] ابن جني : **الخصائص** : 2 / 134 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 408 .

[2] ابن جني : **الخصائص** : 2 / 134 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 408 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 410 .

[4] نفسه : 3 / 410 .

[5] نفسه : 3 / 410 – 411 .

4- " **كونه لمعنى** ، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة ، وألف فاعلَ "[1]، وهذا واضح لا يحتاج إلى تفصيل .

5- **كونه في موضع تلزم فيه زيادته** كنون (غفنقس) بالفاء ، وهو العسر الأخلاق لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة نونه ؛ لأنّها وقعت ثالثة ساكنة ، وبعدها حرفان ، وليست مدغمة فيما بعدها "[2]، فهذا موضع تلزم فيه الزيادة .

6- الموضع الذي تكثر فيه الزيادة ، مثل : زيادة الهمزة قبل ثلاثة أحرف ، مثل : أرعن .

7- الاختصاص بالبناء الذي لا يقع موقعه .

8- **لزوم عدم النظير** ، مثل : ملُوط ، وهي على وزن فعول ، وتعني مقرعة للحديد ، الواو فيها زائدة ، والميم أصلية ؛ إذ لو كانت على وزن مفعل ، والميم زائدة لما جاز ذلك ؛ لأنّ هذه الصيغة غير موجودة هنا ، أما صيغة فعول فهي موجودة[3] .

أما حروف الزيادة عند العلماء ، فهي الحروف التي نجمعها في (تسليم وهناء) أو في (سألتمونيها) ، وعلى ذلك فإنّ هذه الحروف عشرة ، وهي : التاء، والسين ، واللام ، والياء ، والميم ، والواو ، والهاء ، والنون ، والألف ، والهمزة ، ويذكر السيوطي أنّ هذه الحروف يمكن أن تجمع ضمن جمل ، وبذلك تكون أسهل للدراسة والحفظ ، ويقول عن ذلك : " وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم : (سألتمونيها) ، و(اليوم تنساه) ، و(أمان وتسهيل) ، و(تسليم وهناء) "[4] ، وقد ورد ذلك على لسان ابن مالك : (الطويل)

" هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةَ مَسْؤُولٍ ، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ "[5]

والزيادة في الكلمات تأتي لأغراض ومعانٍ منها :

1- أن تأتي لتفيد معنى جديداً غير الذي تحمله الكلمة قبل الزيادة ، مثل : سمّع بالتشديد .

2- وتأتي للإلحاق ، أي إلحاق كلمة بكلمة أخرى ، مثل : جلبب تلحق بدحرج[6].

وفي الحالتين تكون بتكرير الحرف الأصلي ، أو بتكرير حرف من حروف الزيادة.

ويتوسع السيوطي في المعاني التي تؤديها هذه الحروف ، منها :

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 411 .

(2) نفسه : 3 / 411 .

(3) الحملاوي : **شذا العرف** : 144 – 146 .

(4) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 412 .

(5) ابن هشام : **أوضح المسالك** : 310 .

(6) الحملاوي : **شذا العرف** : 142 .

1- لإفادة معنى جديد ، كالتشديد في عين الفعل الثلاثي ، وحروف المضارعة.

2- تأتي للإمكان ، مثل : همزة الوصل .

3- توضيح الحركة وبيانها ، مثل هاء السكت عند الوقف .

4- للمدّ ، مثل : عجوز ، وعمود .

5- للتعويض ، مثل : تاء التأنيث في زنادقة ، فهي عوض عن ياء زنديق .

6- للتكثير ، مثل : الألف في (قبعثرى) .

7- الإلحاق ، مثل : جلبب ملحقة بدحرج .[1]

وقد تناول عدد من الدارسين هذا الموضوع في كتبهم وأبحاثهم ، وشغلت حيزاً واسعاً ضمن موضوعات الصرف ، واللغة والنحو والأصوات ، علماً أنّ كتب القدماء مليئة بذلك ، حيث تناولها كل من : الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جني وسار على منوالهم السيوطي ، وقد " اتجهت عناية القدامى من اللغويين إلى دراسة الزيادة من جوانبها المختلفة ، فبينوا أغراضها ، وطرق الكشف عنها "[2] ، ولهذا كلّه فقد عُدّت هذه القضية من موضوعات علم الصرف والنحو واللغة والأصوات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 416 – 417 .

[2] دويكات ، عاطف : **قضية الزيادة وأثرها في اللغة والنحو** (رسالة ماجستير بلا نشر) ، بإشراف : أحمد حسن حامد ، نابلس ، جامعة النجاح الوطنية ، 1999م : 19 .

خامساً : المصادر والمشتقات :

المصادر والمشتقات من أساسيات علم الصرف ، وقد تناول العلماء هذين الموضوعين إلى جانب موضوعات أخرى ، وحاولوا وضعَ أوزانٍ خاصة وقواعد ثابتة لها ، على الرغم من كثرتها وتشعّبها ، واعتمادها في بعض الأحيان على عنصر السماع ، وقد قاموا بترتيبها وتبويبها وفق رؤى معينة ، كما وضعوا لكل فرع منها تعريفاً ، وأمثلة تدلّ عليه وتوضحه ؛ من أجل حصر هذا الفروع وعدم اختلاطه بفروع أخرى مشابهة له ، ولا سيّما المشتقات التي نرى فيها كثيراً من التشابه في الأوزان والصيغ والأبنية ، وهي :

1- المصادر :

تناول العلماء المصادر ، وذلك من خلال الحديث عن الأبنية المختلفة للأفعال ، وقد ذكروا أنّ للماضي الثلاثي أوزاناً ، هي : فَعَل ، وهو متعدٍّ ، ولازم، وفَعِل ، وهو متعدٍّ ولازم أيضاً ، أما الوزن الأخير – كما أوردوا – فهو فَعُل ، وهو لا يأتي إلاّ لازماً[1] ، وتكون تلك الحالات على النحو التالي :

1- فعل بالفتح والكسر " حال كونهما متعديين (فعْلٌ) بالفتح والسكون "[2]، ومن ذلك : ضربَ: ضرْباً ، وفهمَ فهْماً ، وقالَ قوْلاً ، وشدَّ شدّاً .

2- فعِل بكسر العين ، وهو اللازم ، أو ما يسمى عند بعضهم بالقاصر ، ومصدره (فَعَل) بفتحتينِ في الصحيح ، والمعتلّ ، والمضعّف ، مثل : فرِح فرَحاً، ووجلَ وَجَلاً ، " إلاّ في الألوان والعيوب ففعلة بالضم مصدره المطّرد كسمِر سُمرة، وحمِر حُمرة "[3] .

3- يأتي (فَعَل) بالفتح في حالة كونه لازماً على وزن فُعول بضم الفاء ، مثل: سجدَ سجوداً ، وركعَ ركوعاً ، وخرجَ خروجاً ، ومرّ مروراً .

4- يأتي (فَعَل) بالفتح على وزن فُعال بضم الفاء إذا دلّ على علّة ، مثل عطَسَ عُطاساً ، وسعلَ سُعالاً ، كما يأتي على وزن فَعِيل إذا دلّ على سير ، مثل رحلَ رحيلاً ، أو دلّ على صوت ، مثل صهلَ صهيلاً ، ويأتي على فُعَال بالضم إذا دلّ على صوت ، مثل صُراخ ، ورُغاء ، ونُباح[4] .

5- يأتي (فَعَل) على وزن فَعَلانٍ ، إذا دلّ على اضطراب ، مثل جالَ جولاناً .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 282 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 4 / 5 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف في فن الصرف** : 71 . وينظر ابن عصفور : **المقرب** : 505 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 282 .

(3) نفسه : 3 / 283 .

(4) نفسه : 3 / 283 .

6- يأتي (فَعَل) على وزن فِعال بكسر الفاء في حالة دلالته على الإباء ، مثل : نفرَ نِفـــار ، وجمح جِماح[1] .

7- يأتي (فعل) على وزن فِعالة بالكسر إذا دلّ على حرفة أو ولاية ، مثل : كِتابة ، وخِياطة، ونِقابة .

8- تكون صيغة (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين على وزن فُعولة ، مثل : صَعُــبَ صعوبــة ، وسَهُلَ سهولة ، كما تأتي هذه الصيغة في بعض المصادر على وزن فعالة بفتحتين ، مثل : نَصُـــحَ نصاحة ، وجَزُلَ جزالة ، وفَصُحَ فصاحة .

9- أما صيغة (أفْعَل) فمصدرها : إفعال ، مثل : إكرام ، وإجلال .

10- وأما صيغة (استَفعَل) فمصدرها : استفعال ، مثل : استمرّ استمراراً ، واستورد استيراداً.

11- يأتي (فعّل) بتشديد العين ، على وزن تفعيل وتفعلة ، مثل : هنّـــأ تـــهنيئاً وتهنئـــة ، " وتختص تفعلة بالمعتلّ فلا يرد فيه التفضيل كزكّى تزكية "[2] .

12- تأتي (فَعْلَلَ) على فعللة ، مثل : دحرجَ دحرجةً .

13- وتأتي (فعلَلَ) أيضاً على وزن فِعلال بكسر الفاء ، مثل : سرهفَ : سِرهافاً .

14- وتأتي (فاعلَ) على فِعال بكسر الفاء ، ومفاعلة ، مثل : قاتلَ : قتالاً ومقاتلةً ، " ويلـــزم مفاعلة فيما فاؤه ياء كياسرَ مياسرةً "[3] .

وهذا يعني أنّه ليس بعيداً عمّا ذكره الآخرون .

2- المشتقات :

تناول عالمنا هذا الموضوع في بعض مؤلفاته ، وأفرد له حيّزاً ، وذكر من المشتقات : اسـم المرّة ، واسم الهيئة ، واسم المصدر ، وأسماء الزمان والمكان ، واسم الآلـــة ، وأســماء الفـــاعلين والمفعولين ، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وصيغ المبالغة ، إضافة إلى تناولـــه لأفعـــل التفضيـــل والتعجب .

1- اسم الفاعل :

ويعرّف اسم الفاعل بأنّه " ما اشتق من مصدر المبني للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلّق به "[4] ، أما من حيث صياغته فإنّه يصاغ من الثلاثي وغير الثلاثي على حدّ سواء ، وحسب طبيعة

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 283 .

(2) نفسه : 3 / 284 .

(3) نفسه : 3 / 284 .

(4) الحملاوي : **شذا العرف** : 77 .

ذاك الفعل .

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل ، مثل : كاتب ، وعالم ، وجاهل ، كما أنّه يصاغ من غير الثلاثي على " زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر "[1] مثل : مُعلِّم ، ومُريد ، ومُكرِم .

وفي الوقت ذاته ، فإنّه أي اسم الفاعل ، يختلف عن الفعل فيما يراه العلماء، وذلك في أنّ الحدث في اسم الفاعل أقلّ ثبوتاً منه في الفعل[2] ، وقد ورد قوله عليه السلام : " أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكّوا العاني "[3] ؛ فالجائع والعاني أسماء فاعلين .

ويرى العلماء أن صفة (فَعِل) المكسور العين اللازم يكون اسم الفاعل منها على زنة فعِل، مثل : فرح ، ويكون اسم الفاعل في العيوب والأمراض والألوان على وزن أفعل ، مثل أحمر ، وأعور ، وعندما يدلّ على الامتلاء وعكسه يكون على وزن فعلان ، مثل : شبعان ، وعطشان ، وجوعان[4] .

هذه أهم القواعد التي أوردها في هذا الموضوع ، ولكنّه لم يذكر ما شذّ عنها في غير الثلاثي ، علماً أنّ العلماء ذكروا في كتبهم بعض الألفاظ التي لا تنطبق عليها قاعدة غير الثلاثي في صياغة اسم الفاعل ، وهي : " أورس الشجر ، فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وألقح الرجل فهو مُلقَح ، وأسهب ، فهو مسهَب بفتح ما قبل الآخر في اسم الفاعل "[5]، وهذا يجعل من الموضوع مادة غير مكتملة .

2- اسم المفعول :

يعرّف اسم المفعول بأنّه " ما اشتقّ من مصدر المبني للمجهول ، لمن وقع عليه الفعل "[6] .

وهو يشتقّ من الفعل الثلاثي على وزن مفعول ، مثل : مكتوب ، ومبيع ، وهذا ينطبق على الأفعال المتعدية ، أما الأفعال القاصرة أو اللازمة ، فعند صياغة اسم المفعول فيها فإنّه يضاف إليه الجار والمجرور حتى يكتمل المعنى المقصود منه ، مثل : ملعوب فيه ، مجيءٌ إليه ؛ لأنّه بحاجة إلى ذلك في هذه الحالة لتمام المعنى المنشود .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 287 .

(2) السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 1 / 175 .

(3) **العاني** : الأسير في الحرب .

(4) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 287 .

(5) ابن عصفور : **المقرب ومعه مثل المقرب** : 513 .

(6) الحملاوي : **شذا العرف** : 79 .

ويصاغ من الفعل غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع ، وذلك بإبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر ، مثل : مكرَم ، مستخرَج ، بفتح الراء فيهما .[1]

ولم يتطرق في حديثه عن اسم الفاعل واسم المفعول إلى أنّ أحدهما قد يأتي بمعنى الآخر ، مثل قوله تعالى : " فِيْ عِيْشَةٍ رَاْضِيَة "[2]، والمقصود : مرضية، وكقول الحطيئة :

(البسيط)

" دَعِ المَكَاْرِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاْقعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاْعِمُ الكَاْسِي "[3]

والمقصود : المطعوم ، والمكسوّ .

ولهذا وجدوا فيه هجاء مرّاً على الرغم من أنّ الصيغة لا تدلّ على ذلك .

كما أنّه لم يتطرّق إلى أنّهما يأتيان على صورة واحدة في بعض الكلمات والصيغ ، مثل : مختار ، ومحتال ، ومحابّ[4] ، علماً أنّ ما يفرّق بينهما هو السياق والمعنى والتقدير لا غير .

أمّا الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول ، فيكمن في أنّ اسم الفاعل يتمّ بناؤه من فعل متعدٍّ، ومن فعل لازم ، فبناؤه غير محدد بنوع الفعل من حيث التعدية واللزوم ، ومن ذلك : كتب : كاتب، ولعب : لاعب ، أما اسم المفعول فقد اقتصر بناؤه على الفعل المتعدي دون اللازم ، مثل كتب : مكتوب ، وإذا أُريد بناؤه من الفعل اللازم ، فإنّه لا يبنى إلا من خلال مساعدته بحرف جرّ ، مثل : غضب : مغضوب عليه .

3- الصفة المشبهة :

ويطلق العلماء عليها الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ لارتباطها الوثيق به ، وهي " لفظ مصوغ من مصدر اللازم ، للدلالة على الثبوت "[5]، فلا تصاغ من الفعل المتعدي ، ويقلّ فيها " وزن اسم الفاعل ، نحو: طاهر القلب ، ومنطلق اللسان ، ومنبسط الوجه "[6] ، وهو مذهب فيه خلاف.

وللصفة المشبهة أوزان كثيرة ، من أبرزها :

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 287 .

[2] القارعة : 7 .

[3] ديوان الحطيئة ، دراسة مفيد محمد قمحية ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1993م : 11 ، 23 ، 24 .

[4] الحملاوي : شذا العرف : 79 .

[5] نفسه : 79 .

[6] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 287 .

1- أفعل الذي يكون مؤنثه على وزن فعلاء ، ويأتي في كثير من الأحيان دالاً على الألوان والعيوب والعاهات ، مثل : أحمر : حمراء ، وأبيض : بيضاء ، وأعور : عوراء ، وأكتع : كتعاء .
2- فعلان الذي مؤنثه على وزن فعلى ، مثل : عطشان : عطشى ، جوعان : جوعى .
3- فعل بفتح الفاء والعين معاً ، مثل : حَسَن ، وبَطَل .
4- فُعال بضم الفاء وفتح العين ، مثل : أُجاج ، وفُرات .
5- فعال بفتح الفاء والعين معاً ، مثل : جبان ، وحَصان .
6- فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، مثل : ضخم .
7- فِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، مثل : مِلح ، كما ورد اسم المفعول على الوزن نفسه ، مثل : ذبح ، والمعنى في ذلك هو المذبوح[1] .
8- فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، مثل : حُرّ .
9- فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، مثل : فَرِح ، ونَجِس .
10- فَعيل ، مثل : جميل ، ووسيم ، وبخيل[2] .

ولم يتحدث السيوطي عن الفروق بينها وبين غيرها من المشتقات ، فهي تشترك مع صيغة المبالغة في وزنين هما : فَعِل بفتح وكسر ، وفعيل ، والسياق والمعنى هما اللذان يحددان المراد بذلك .

وعن الصفة المشبهة يقول ابن مالك في صياغتها : (الرجز)

" وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاْضِرِ كَطَاْهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاْهِرِ "[3]

وهي تفترق عن اسم الفاعل في طريقة العمل وعدم تقدّم معمولها عليها ، كما أنها تصاغ من الفعل اللازم دون المتعدي ، وهذا يخالف ما هو الحال في اسم الفاعل الذي يصاغ من اللازم والمتعدي على حد سواء ، كما أنّهما مختلفان من حيث الزمن ، فاسم الفاعل " يكون في الأزمنة الثلاثة ، وهي لا تكون إلاّ للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر "[4]، إضافة إلى فروق أخرى ، وفي ذلك كلّه، فإنّ أهم فرق بينهما – من الجانب الصرفي – بناء على ما أرى ، هو

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 288 .
(2) الحملاوي : **شذا العرف** : 80 .
(3) **ابن عقيل** ، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد : 2 / 141 . وينظر أحمد حامد ويحيى جبر : **الواضح في علم الصرف** ، نابلس ، منشورات الدار الوطنية ، 1994م : 80 .
(4) ابن هشام : **مغني اللبيب** : 598 .

الناحية البنائية ؛ أي في الصياغة ، حيث تصاغ من اللازم دون المتعدي ، عدا عن العلاقة الزمنية ؛ لأنّ ذلك هو الأساس المتعلّق بالوجهة الصرفية ، أما الفروق الأخرى بينهما ، فهي من اختصاص علم النحو .

4- صيغة المبالغة :

وهي التي وضعت لتدل على المبالغة والتكثير ، وتأتي على أوزان كثيرة ، أهمها :

1- فعّال ، مثل : جبّار ، وصيّاد ، وعلاّم .

2- فعّالة ، مثل : فهّامة ، وعلاّمة ، وجمّاعة .

3- فاعلة ، مثل : راوية ، وهو كثير الرواية وخاصة في جمع المادة اللغوية الصافية .

4- فاعول ، مثل : عالوم ، وفاروق .

5- فعيل ، مثل : سميع ، وعليم .

6- فَعِل ، بفتح فكسر ، مثل : حَفِظ لكثير الحفظ .

7- فِعّيل ، بكسر الفاء وتشديد العين وكسرها ، مثل : قِتّيل ، لكثير القتل .

8- فعول ، مثل : صبور .

علماً أنّ السيوطي لم يتحدث عن ذلك ، وقد اكتفى بذكر صيغ المبالغة ، قائلاً عنها : " وشذّ بناؤها من أفعل كدرّاك من أدرك ، ومعطاء من أعطى ، ونذير وأليم من أنذر وآلم ، وزهوق من أزهق "[1]. ولا أرى سبباً معيناً جعله يتناول الموضوع بهذا الشكل ، على الرغم من انتشار قواعدها في كتب الآخرين .

5- اسم الزمان :

هو الاسم الذي يدل على زمان وقوع الفعل ، وهو من موضوعات علم الصرف ، وقد ناقش السيوطي هذا الموضوع إلى جانب اسم المكان واسم المصدر.

يصاغ اسم الزمان – على ما ذكره العلماء ، ومنهم السيوطي – " من الفعل الثلاثي على مَفعَل بفتح الميم والعين "[2] ، ومن ذلك : مرعى ، ومرمى ، ومسعى ، ومقَام ، وذلك في حال كون عين المضارع مضمومة أو مفتوحة ، وإذا كانت عين المضارع مكسورة ، فإنّ اسم الزمان من الثلاثي يكون على وزن مَفعِل بكسر العين ، كما يكون على هذا الوزن إذا كان الفعل مثالاً ليس معتلّ اللام ، مثل : مجلِس ، وموعِد ، ومضرِب[3] .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 289 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 286 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 88 .

(3) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 286 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 88 .

أما الفعل غير الثلاثي فإنّه يصاغ على لفظ المفعول ، مثل : مُكرَم ، ومستعان ، والألفاظ الأخرى التي لا تنطبق على هذه القاعدة ، ما هي إلاّ ألفاظ سماعية غير قياسية ، فقد سمع كثير من تلك الألفاظ لدى العرب ، مثل : مشرِق ، ومغرِب ، ومطلِع ، ومرفِق ، ومسقِط ، ومحشِر ، ومنبِت، ومسكِن ، ومنسِك ، حيث وردت جميعها بالكسر ، علماً أنّ القياس في ذلك هو فتحها[1]، ويرى العلماء أنّ هذه الألفاظ وردت بالفتح ، أي على القياس ، علماً أنّ الفتح والكسر في تلك الألفاظ جائزة ومقبولة ، ولكنّ السيوطي لم يتعرّض لذلك ، على الرغم من أنّه جاء بتفصيل وافٍ عن هذه القضية يسهل على القارئ فهمها بسهولة .

6- اسم المكان :

وهو من المواضيع الصرفية التي ناقشها وأبدع في شرحها وتفصيلها ، ويعرّف بأنّه اسم وضع ليدلّ على مكان وقوع الفعل ، وقد عالجه العلماء في كتبهم الصرفية ، ويأتي اسم المكان على عدّة أوزان من الأفعال ، سواء أكانت ثلاثية أم غير ثلاثية ، ويمكن التعرّف على صياغته وبنائه من خلال ما يلي :

يصاغ اسم المكان من الفعل الثلاثي على وزن مَفعَل بفتح الميم والعين وسكون الحرف الذي يأتي بينهما ، في حالة كون المضارع منه مضموم العين أو مفتوحها ، أو في حالة كونه معتلّ اللام، ومن ذلك : مَنْصَر ، ومَذهب ، ومَرعى.

ويصاغ على وزن مَفعِل بكسر العين ، في حالة كون عين المضارع منه مكسورة ، أو عندما يكون مثالاً مطلقاً في غير معتلّ اللام ، مثل : مَبيع ، وموعِد، ومورِد ؛ " لأنّ الواو بين الفتحة والكسرة أخفّ منها بينها وبين الفتحة "[2] ، وقد شذّ عن ذلك كلمات ، مثل مسجِد ، ومشرِق ، وغيرهما .

أما صياغته من الفعل غير الثلاثي فتكون على زنة اسم المفعول ، والسياق الذي يرد فيه هو الذي يحدد المعنى المقصود ، مثل : ملتقى ، ومستخرَج .

وقد أورد السيوطي وزن مِفعل بكسر الميم ، وهو يدل على المكان ، مثل: مِطبخ ، ومِرفق[3] . وهو أمر لم يتحدث عنه العلماء بصورة واضحة .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 286 .

[2] نفسه : 3 / 286 .

[3] نفسه : 3 / 287 .

7- اسم المصدر :

وضع السيوطي اسم المصدر إلى جانب : اسم الزمان والمكان ، وشرع في مناقشة هذا الموضوع من خلال الأمثلة التوضيحية التي استخدمها في هذين الموضوعين ؛ إذ إنّ القواعد التي تحكم أسماء المصادر والزمان والمكان واحدة ، كما يرى ذلك السيوطي ، وسياق الكلام هو الذي يحدد المقصود بالكلمة الصرفية وتوجيهها ، بناء على ذاك المعنى والسياق الذي ترد فيه هذه الكلمة، وهذا ينطبق على الموضوعات الثلاثة في الفعل الثلاثي وغير الثلاثي.

وافق السيوطي ابن الحاجب في أنّ المصدر يختلف عن اسم المصدر ، فالمصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ، أما اسم المصدر فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، وهذا ما نقله عالمنا عن بعض العلماء[1]، كما أورد قول ابن الحاجب في التفريق بينهما ، في نصّ ورد فيه قوله : " المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق ، واسم المصدر هو اسم المعنى، وليس له فعل تجري عليه كالقهقرى فإنّه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له يجري عليه من لفظه "[2] ، وبناء على ذلك ، فإنّ الفرق بين الموضوعين ؛ المصدر واسم المصدر واضح من جهة المعنى واللفظ ، وهذا ما حدده العلماء بوضوح .

8- اسم الآلة :

أورد العلماء لاسم الآلة أوزاناً قياسية ثلاثة مشهورة ، وهي :

1- مِفعَل ، بكسر الميم وفتح العين ، مثل : مشفر ، ومحلب ، ومبرد .

2- مِفعال ، مثل : مِنشار ، ومِفتاح ، ومِنقاش .

3- مِفعلة بكسر الميم ، مثل : مِكنسة ، ومسمكة ، ومبراة ، والأصل مبرية ، وممحاة ، والأصل ممحية .

وفي ذلك ، قال السيوطي : " بناء الآلة مطرد على مفعل بكسر الميم وفتح العين ، ومفعال ، ومفعلة كذلك "[3]، ومع الزمن تطورت آلات كثيرة ، وهي تحمل أوزاناً أخرى ، وقد نصّ عليها العلماء ، وهي أسماء آلات على كثرة أوزانها ، ومن ذلك : منخل ، ومنصل ، ومدقّ ، ومكحلة ، ومدهن بضم الميم والعين ، والسيوطي يورد أوزاناً هي : المفعل بضمتينِ ، والمفعل بفتحتينِ ،

---

[1] السيوطي : الأشباه والنظائر : 2 / 234 .

[2] نفسه : 2 / 235 .

[3] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 286 – 287 .

والمفعال بالكسر[1] ، وهذا لا يقاس عليه . ووصلت أسماء الآلات وانتشرت في الأمثال التي أخذ الناس بتداولها ، مثل : (سبق السيف العذل)[2]؛ فالسيف آلة القطع ، وهي على غير قياس .

وهناك أسماء آلات لم يتطرّق إليها ، وهي على أوزان متنوعة ، مثل : القدّوم ، والسّكّين ، والفأس ، وغير ذلك من ألفاظ جامدة لا حصر لها .

وأرى أنّ كلّ ما يخرج عن القواعد التي حددها العلماء في العصر الحاضر ، هو نتيجة عدم وجود الضوابط والقيود القوية التي يسير عليها الناس ، وهي في الأصل ناتجة عن قصور المجامع اللغوية ، على تعددها ، من مجاراة روح العصر بسرعة ؛ مما يؤدي إلى وجود كلمات غريبة على القالب العربي أو البنية العربية التي وضعت في الكتب ، وكلّ هذا كان ضرورات ملحّة لوضع القيود على كلّ كلمة لا تتناسب والقاعدة العربية ، مع ضرورة وضع الحلول لها بسرعة كبيرة ، قبل أن تدخل المجتمعات العربية وتستشري فيها ؛ لأنّ العلاج بعد استفحاله يصبح صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً ، وأعتقد أيضاً ، بل وأجزم ، أنّ مردّ ذلك كلّه يعود إلى ضعف العرب في هذا الزمان؛ مما أدى إلى انعكاس هذا الضعف على لغتهم، اللغة العربية ؛ لأنّ اللغة ، أيّة لغة ، تقوى بقوة أصحابها ، وتضعف بضعفهم ، ولا أدل على ذلك قوة اللغة العربية في زمن قوة أهلها على مرّ الزمان ، وقد كانوا فيما مضى يحكمون كثيراً من البلاد والأقطار ، وكان غيرهم يحسب لهم كلّ حساب .

9- اسم المرّة :

هذا أحد الموضوعات التي ناقشها السيوطي ضمن المشتقات الصرفية والأبنية في كتبه ، أما صياغة اسم المرّة فهو يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن فَعلة بالفتح والسكون ، عندما يكون خالياً من التاء في آخره ، مثل : جلس : جَلسة، وقفَ : وَقفة ، أكلَ : أكلة ، أما إذا كان المصدر مشتملاً على تاء في آخره فإنّ اسم المرّة يكون بالوصف ، مثل : رحمة واحدة ؛ لأنّه دون الوصف يكون مصدراً ليس غير ، فأتي بالوصف ؛ ليحدد ويوضح المقصود .

ويصاغ من الفعل غير الثلاثي الذي يخلو من التاء في آخره ، وذلك " بأن تلحق في مصدره، نحو : انطلاقة "[3]، وفي حالة وجود التاء في المصدر أصلاً فإنّ اسم المرّة يكون بالوصف، مثل : استعانة واحدة ؛ لأنّه قبل الوصف كان مصدراً ، والوصف هو الذي حدد المقصود

---

(1) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 287 .

(2) الميداني : مجمع الأمثال : 328 .

(3) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 285 .

من ذلك[1]. وقد وردت بعض الأمثال ما يدل على اسم المرّة ، مثل : " نام نومة عبّود "[2] ، فنومة هنا اسم مرّة من الفعل نام.

10- اسم الهيئة :

يصاغ اسم الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن فِعلة بالكسر ، مثل : جِلسة للفعل جلس ، وقِتلة للفعل قتل ، وقد ورد : " وإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة "[3] .

أما إذا كان المصدر في الأصل مشتملاً على التاء في آخره ، فإنّ اسم الهيئة يكون من خلال وصفه ، مثل : نِشدة عظيمة .

أما الفعل غير الثلاثي فلا يصاغ منه اسم هيئة ، وقد ورد شاذّاً : خِمرة من اختمرت المرأة، والقمصة من التقمّص ، والنّقبة من تنقّب[4] .

وبناء على ذلك ، فإنّ السيوطي لم يتحدث عن جميع المشتقات – كما هو الحال في كتب الصرف – إذ اكتفى بهذه الأنواع ، وهو – بهذا – لم يتطرق إلى المصدر الصناعي ، والمصدر الميمي ، وغيرهما ، وقد يكون هذا من المآخذ عليه؛ لأنّه أغفل مثل هذه الموضوعات .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 285 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 76 .

[2] الميداني : **مجمع الأمثال** : 2 / 336 . وأصله أنّ عبوداً كان قد تماوت على أهله ، وطلب منهم أن يندبوه ففعلوا ، ومات على تلك الحالة .

[3] سيد سابق : **فقه السنّة** ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، مجلد 2 : 535 .

[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 285 .

سادساً : النّسب :

تُعْرفُ النسبة ، بضم النون وكسرها ، عند العلماء باسم الإضافة ، قال سيبويه : " اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءيّ الإضافة ، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءي الإضافة ، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حيّ ، أو قبيلة "[1] ، ويرى بعضهم أنّ النسب " يكون إلى الأب والأم والحي والقبيلة ، والمكان والصناعة، وإلى ما يلازمه المنسوب ، وإلى ما يملكه ، وإلى ما يكون على مذهب ، وإلى صفته "[2] ، والمنسوب أيضاً " هو المجعول حرف إعرابه ياء مشددة يكسر متلوّها ويحذف تاء التأنيث ، وعلامة التثنية والتصحيح "[3]، والسيوطي بذلك يضعه في مجالي الصرف والنحو .

غير أنّ مجاله الواسع الصرف ، على الرغم من أنّ النحويين والصرفيين يتجاذبونه ، حيث إنّه يرفع الاسم الواقع بعده على الفاعلية ، وهو بهذا ينحو نحو الصفة المشبهة في العمل ، مثل : خالدٌ قرشيٌ أبوه ، أيّ أنه منتسب إلى قريش ، وهذا من اهتمام الصرفيين ، وفي الوقت ذاته فإنّ كلمة (أبوه) تعرب على أنّها فاعل للاسم المنسوب ، وهو مجال النحو .

مصادر النسب قياسية وسماعية ، وهذا شأن موضوعات اللغة بوجه عام ، كما أنّه متأثر بتغييرات هي :

1- **التغيير اللفظي** : ويقصد به "كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها"[4].
2- **التغيير المعنوي** : وهو أن يصير اسماً للمنسوب .
3- **التغيير الحكمي** : ومجاله النحو ، والمقصود به : " معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطّراد "[5] .

أمّا قواعده المتنوعة فيمكن التعرّف إليها من خلال الرجوع إلى كتب العلماء ومؤلفاتهم ، ومن هؤلاء السيوطي ، موضع الدراسة والتحليل ؛ إذ أنّ كتب الصرف تعجّ بهذا الموضوع ، فتحصرها في :

1- يحذف آخر الاسم المنسوب إن كان تاء تأنيث ، مثل : مكّة : مكّيّ ، وفاطمة : فاطميّ ، "

---

(1) سيبويه : **الكتاب** : 3 / 335 .

(2) ابن عصفور : **المقرب، ومعه مثل المقرب** : 450 .

(3) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 355 .

(4) نفسه : 3 / 355 .

(5) الحملاوي : **شذا العرف في فن الصرف** : 132 .

إذ لو بقيت لقيل : مكّيتة ، وفاطميتة "[1] .

2- يحذف آخر الاسم المنسوب إن كان علامة للتثنية ، أو جمع مذكر سالماً بواو ونون ، أو جمع مؤنث سالماً بألف وتاء ، مثل : زيدان ، وزيدين ، ونسبتهما: زيديّ " حذاراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد "[2]، ومن الأمثلة على ما جاء جمعاً للمذكر السالم : مسلمين ، والنسبة إليها : مسلميّ ، أما إذا كان آخره ألف وتاء جمعاً للمؤنث السالم ، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنات ، أو جائزة كسدرات ، وغرفات فإن لم يكن علماً فإنّه يردّ إلى المفرد، فتقول : جَفنيّ ، وسَدريّ، وغُرفيّ ، أما إذا كان التغيير كسرة كسِدرات فإنّها تحوّل إلى الفتحة ، ثم ينسب إليه ، مثل : سِدَرِيّ[3] .

4- يحذف عجز التركيب المزجي أو العددي أو تركيب الجملة عند النسبة فيجري في ذلك مجرى تاء التأنيث ، مثل : تأبّطيّ في تأبّط شرّاً ، وبعليّ في بعلبك، وأربعيّ في أربعة عشر ، ويرى بعض العلماء أنّ الجملة لا ينسب إليها، وإن كان هناك بعض الجمل التي نسب إليها ، مثل قول الأعشى :

(الطويل)

" ولَسْتُ بِكُنتِيٍّ ولَسْتُ بِعَاْجِنٍ وَشَرُّ الرِّجَاْلِ الكُنْتَنِيُّ وَعَاْجِنُ "[4]

وهناك من يرى جواز النسبة إلى الجزء الأول والثاني على حدّ سواء في تركيب الجملة ، وتركيب المزج ، فيقال : تأبطيّ ، وشريّ ، وبعليّ ، وبكّيّ ، كما يرى آخرون جواز النسبة إلى الجزأين معاً ، أي بدمج الجزء الأول مع الجزء الثاني دمجاً تاماً ، مثل : تأبطيّ ، وشريّ ، وبعليّ ومكّيّ ، وفي هذا جاء قول الشاعر : (الطويل)

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 355 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 356 . وينظر : ابن عصفور : **المقرب** : 452 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 356 . وينظر : ابن عصفور : **المقرب** : 452 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 134.

[4] ابن عصفور : **المقرب** : 461 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 356 . وأورد ابن جني البيت في **سرّ صناعة الإعراب** : 1 /225 . على لسان أحمد بن يحيى برواية أخرى هي :

واصبحتُ كنتيّاً ، واصبحتُ عاجناً وشرّ خصال المرء كِنتٌ وعاجنُ

أبو حيان ، محمد بن يوسف الغرناطي : **تذكرة النحاة** ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1986م : 539 . وينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد : **أسرار العربية** ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ط1 ، 1957م : 82 . وينظر: الشنقيطي : **الدرر اللوامع** : 6 / 84 . وينظر : ابن يعيش : **شرح المفصل** : 1 / 14 ، 6 / 7 .

"تَزَوجْتُها رامّيةً هُرْمُزِيَّـــةً   بِفَضْلِ الذي أعطى الأميرَ منَ الرزقِ"[1]

4- أما المركب تركيب إضافة ، فعند النسبة إليه ، فإننا نحذف عجز التركيب في حالـــة عـــدم تعرّف الأول بالثاني ، وفي حالة عدم اللبس في النسبة ، مثل : امرئيّ في امرئ القيس .

أما إذا تعرّف الجزء الأول بالثاني تحقيقاً مع وجود اللبس ، فإنّ صدر الـــتركيب يحـــذف ، ويتم النسبة إلى العجز ، مثل : عمريّ ، وزبيريّ ، في ابن عمر، وابن الزبير .

وإذا تعرّف الأول بالثاني تقديراً ، ولكن خيف اللبس ، فإنّ النسبة تكون إلى العجز ، وليـــس للصدر ، مثل : بكريّ في أبي بكر ؛ إذ إنّه تعرّف على وجه التقدير ؛ لأنّه قبل العلميّة كان (أبـــو) معرّفاً ببكر تحقيقاً ، فالاسم لا يتعرّف بالإضافة والعلميّة .

أما إذا كان الاسم من قبيل : عبد مناف ، وعبد الأشهل ، فـــإنّ النســـبة تكـــون: منـــافيّ ، وأشهليّ؛ والسبب في ذلك يعود إلى أنّه لو قيل : عبديّ لالتبس الأمر في عبد القيس ؛ لأنّ النســـبة إليه عبديّ ، كما نسبوا إلى الجدّ في بعض الأحيان ، مثل: دارميّ ، ودئليّ[2] .

5- تحذف الياء في الاسم المنقوص غير الثلاثي ، مثل : قاضٍ ، والنسبة إليه قاضِيّ : " وقـــد يقع ذلك في الرباعي أيضاً ، فيقال : قاضويّ ، لكنّه شاذّ "[3]، ومن الأمثلـــة علـــى ذلـــك أيضـــاً : المتعديّ، والمستعليّ .

أما في حالة كون مثل هذه الأسماء المنقوصة ثلاثية ، فعند النسبة إليها يجب القلب إلى الواو بعد ردّ الياء ، فيقال في : شجي : شجويّ .

6- تحذف الياء التي تكون مشددة بعد ثلاثة أحرف ، أي بعد أكثر من حرفين، دون النظر إلـــى كونها زائدة أو أصلية أو للنسبة ، ففي مثل هذه الحالات يتم حذف الياء ، ويثبت مكانها ياء النسب ، والسبب في ذلك يعود إلى كراهية اجتماع ياءات أربعة ، ومن ذلك : كرسيّ ، وشافعيّ ومرمـــيّ ، وقد يقال في مرميّ مرمويّ على زنة اسم المفعول ، مثلما يقال : علويّ في عليّ[4] .

---

[1] الأشموني ، علي بن محمد : **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)** ، تحقيـــق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1955م : 3 / 736 . وينظر : الأزهري ، خالد بـــن عبد الله : **شرح التصريح على التوضيح** ، وبهامشه حاشية يـــس بن زيد الدين ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربيـــة ، (د.ط) ، (د.ت) : 2 / 332 . وينظر الأستراباذي ، محمد بن الحسن : **شرح شافية ابن الحاجب** مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما محمد نور الدين ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بـــيروت ، دار الكتب العلمية ، (د.ط) ، 1982م : 2 / 72 .

[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 357 – 358 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 358 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 133 .

[4] نفسه : 3 / 358 .

أما إذا كان قبل الياء المشددة حرفان لا غير ، فإنّ أولى الياءين تحذف مع ضرورة قلب الياء الثانية إلى واو ، مثل : قصيّ ، كما يتمّ ذلك أيضاً إذا كان قبل الياء حرف واحد ، مثل : حيّ ، فيقال : حيويّ ، ولا ينسب إلى مثل هذه الألفاظ على ما هي عليه ؛ كراهية اجتماع الياءات ، وورد شاذاً عن العرب : حَيِيي[1] .

7- تحذف ألف التأنيث التي تقع رابعة فأكثر ، ويكون الحرف الثاني متحركاً ، مثل : جَمَزِيّ في جمزى[2] .

8- تحذف الواو بعد حرف ثالث مضموم فأكثر ، مثل : عُرقُوة : عرقيّ ، وقَمْحُدوة : قمحديّ ، أما إذا وقعت بعد حرف ثانٍ مضموم ، فإنّه لا يتم حذفها ، مثل : رمُوة من الرمي[3] .

9- تحذف الياء المكسورة المدغمة في ياء أخرى ، مثل : طيّب ، وسيّد ، والنسبة: طيْبيّ ، وسيْديّ، وإذا كانت غير مكسورة فلا تحذف ، مثل : هبيّخ ، ونسبتها : هبيّخيّ .

10- تقلب الألف إلى الواو إذا وقعت ثالثة ، مثل : فتويّ من فتى ، أو رابعة لغير تأنيث ، مثل : علقويّ ، وملهويّ ، في : علقى ، وملهى ، ويقال عند بعض العلماء : علقيّ ، وملهيّ بالحذف .

11- يجوز قلب الألف الرابعة التي تكون للتأنيث – عند بعضهم – في حالة تسكين الحرف الثاني، مثل : حُبلويّ في حُبلى ، وقد يقال في مثل ذلك : حُبلاويّ، وإذا وقعت الألف خامسة ، مثل: مصلّى ، ومثنّى ، فإنّه في مثل ذلك يتم الحذف عند جمهور العلماء .

12- يتم قلب الهمزة إلى الواو في الأسماء المؤنثة ، مثل : بيضاويّ ، وحمراويّ ، وصفراويّ ، في : بيضاء ، وحمراء ، وصفراء ، ومن العرب مَنْ يقول : بيضائيّ ، وحمرائيّ ، وصفرائيّ .

أما إذا كانت الهمزة في غير ذلك الذي ذكرناه ، مثل : قرّاء ، ووضّاء ، وعلباء ، وكساء ، فإنّ النسبة تكون : قرّائيّ وقرّاويّ ، ووضّائيّ ووضاويّ ، وعلبائيّ وعلباويّ ، وكسائيّ وكساويّ على التوالي ، ويرى ابن مالك – في مثل هذه الحالات – أنّ بقاء الاسم دون قلب يكون أفضل وأجود[4] .

13- هناك بعض النسب تحكمها الأوزان ، ومن أهمّها :

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 358 – 359 .

[2] **جمزى** : الحمار السريع .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 359 . و**القَمْحُدة** : ما خلف الرأس وجمعها قماحد

[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 360 .

أ) **صيغة فعيلة بفتح الفاء وكسر العين** تكون على فَعَليّ بفتحهما ، مثل : حنفيّ ، وربعيّ في : حنيفة وربيعة ، وغيرهما من أمثلة أخرى تجري في السياق نفسه ، ومن الشاذّ في ذلك : سليميّ ، وعميريّ ، في : سليم وعميرة ، كما يقال : سليقيّ في : سليقة ، أي بإثبات الياء في النسبة .

ومن هنا يتضح أنّ قاعدة ذلك تكمن في أنّ هذه الصيغة التي ذكرناها تكون على وزن فعليّ دون ياء إذا كانت الكلمة على وزن فعيل أو فعيلة ، بشرط ألاّ يكون الحرفان الثاني والرابع مكررين، وفي حالة تكرارهما ، فإنّ الياء تثبت ، مثل : جريرة ، والنسبة تكون : جريريّ ، ومن الجدير ذكره ما كان منسوباً إلى بعض الكلمات ، مثل : حنفيّ نسبة إلى المذهب الدينيّ المعروف لدى المسلمين قاطبة ، وحنيفيّ نسبة إلى إحدى القبائل المعروفة ، ومثل ذلك : مدنيّ نسبة إلى المدينة المنورة في العربية السعودية ، ومدينيّ نسبة إلى مدينة بغداد في العراق .

ب) **صيغة فعيلة بضم الفاء وفتح العين** تكون على فُعليّ بضمّ الفاء وفتح العين أيضاً ، وذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التأنيث ، مثل : جُهينة : جُهنيّ ، وقريظة : قرظيّ ، وورد في هذا : رديني شاذّة.

ج) **صيغة فعولة بفتح الفاء وضم العين** تكون على فعليّ بفتح الفاء وفتح العين ، مثل : ركوبة : ركبيّ ، وحمولة : حمليّ مع وجود بعض الآراء في ذلك .

د) **صيغة فعيل بضم الفاء وفتح العين ، وصيغة فعيل بفتح الفاء وكسر العين** ، سواء أكانتا صحيحتين أمْ معتلتين في لاميهما ، فالنسبة لكليهما تكون : فُعليّ بضم الفاء ، وفَعليّ بفتحها مع حذف الياء ، مثل : هذيل ، وقصيّ ، والنسبة : هُذليّ ، وقصويّ ، ومن هذا أيضاً : ثقيف ، وعليّ ، والنسبة : ثقفيّ وعلويّ بفتح الفاء .

وفي هذا يرى بعض العلماء أنّ هذه الصيغة عندما تكون في نطاق الاعتدال ، فإنّ النسبة تكون على اللفظ نفسه ، مثل : كُليب : كليبيّ[1] .

هـ) **صيغة فعول** ، تكون النسبة فيها على اللفظ نفسه ، مثل : عدوّ : عدويّ ، وكوّة : كويّ .

و) **صيغة فعل بفتح الفاء وكسر العين أو كسرهما معاً ، أو ضم الفاء وكسر العين** ، فإنّ النسبة في ذلك كلّه تكون بفتح الفاء ، مثل : نمريّ ، وأبليّ ودئليّ بفتح الميم والباء والهمزة[2]، ومن ذلك أيضاً ما جاء مختوماً بتاء التأنيث ، مثل : شَقَريّ، وحَبَريّ في شَقْرة وحَبْرة ، وما عدا هذا يعدّ شاذّاً، ومنه : صِعقيّ بكسر العين والصاد .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 362 .

[2] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 3 / 82 .

وخالف السيوطي ذلك ، حيث يجيز الفتح والكسر في عين الرباعي ، فقال : " وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي ؛ كتغلب وتغلبيّ ، ويثرب ويثربيّ، ومشرق ، ومغرب ، ومشرقيّ ومغربيّ "[1] . فالكسر والفتح عنده جائزان .

14- عند النسبة إلى كلمات محذوف منها فاؤها ، أو عينها إذا كانت صحيحة اللّام ، فإنّ المحذوف لا يردّ ، مثل : عِدِيّ في عدة ، أما إذا كانت اللام معتلّة ، فإنّ المحذوف يردّ ، مثل : وشويّ في شية .

أما إذا كانت اللام هي المحذوفة فإنّها تردّ إلى الكلمة المنسوبة في حالة كونها معتلّة العين ، مثل : ذوويّ في ذي التي تعني الصاحب .

أما إذا كانت الكلمة صحيحة العين فيجب ردّ اللام إذا اقتضى الأمر ذلك ، مثل : أبويّ ، وأخويّ ، وفمويّ ، وإن لم يقتضِ الأمر هذا جاز ردّ اللام وترك الردّ ، مثل : شفويّ ، وشفهيّ ، وهذا ما يسمى الإجبار بردّ اللام في التثنية أو الجمع[2] .

وفي حالة كون اللام محذوفة ، وتم تعويض همزة الوصل في أول الكلمة ، فإنّه يجوز حذف الهمزة وردّ المحذوف ، كما يجوز إبقاؤها وترك الردّ ، مثل : ابن : بنويّ وابنيّ ، واسم : سمويّ واسميّ ، دون أن يكون هناك جمع ما بين الهمزة والردّ " لئلا يجمع بين العوض والمعوض "[3] .

15- عند النسب إلى الثنائي الذي آخره صحيح ، يجوز تضعيفه ، مثل : كمّ : كمّيّ بتشديد الميم، وكميّ دون تشديد .

أما إذا كان آخره واواً أو ياءً وجب التضعيف ، مثل : كيويّ ، وحيويّ في: كيّ وحيّ .
وأما إذا كان آخره ألفاً ، فإنّه يضعّف بالهمزة ، مثل : لائيّ في : لا[4] .

16- بعض الكلمات ، مثل : سقاية ، وحولايا ، عند النسبة إليها يتم إبدال الياء همزة فتصبح : سقائيّ ، وحولائيّ " لأنّ التاء والألف يحذفان ، فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة ، وتبدل همزة "[5] ، ويجوز : سقاويّ ، وحولاويّ .

أما سقاوة فتكون على سقاويّ ليس غير ، وأما ما جاء ثالثه ياء بعد ألف ، مثل: غاية وطاية وثاية ، فهو على ثلاثة أوجه ، هي :

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 363 .
[2] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 364 . وينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** : 295 – 296 .
[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 364 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 3 / 361 – 362 .
[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 365 .
[5] نفسه : 3 / 365 .

1- النسبة إليه على لفظه ، مثل : غاييّ .

2- إبدال الياء همزة ، مثل : غائيّ .

3- إبدال الهمزة المبدلة من الياء أو الواو ، مثل : غاويّ .

ويرى أنّ الهمز في ذلك أجود وأفضل من غيره(1) .

17- في النسبة إلى كلمات ، مثل : بنت ، وأخت ، وكلتا ، وكيت ، وذيت ، وغير ذلك ، فإنّ آراء العلماء مختلفة في نسبتها ، ومن تلك الآراء : حذف التاء وبقاؤها ، والنسبة على اللفظ ، وغير ذلك ، ويرى أنّ تلك الألفاظ وما كان على شاكلتها " ينسب إليها على لفظها بإبقاء التاء ، فيقال : بنتيّ ، وأختيّ ، وثنتيّ ، وكليّ أو كلتويّ ، وكيتيّ ، وذيتيّ "(2) .

18- ينسب إلى اسم الجمع ، وما يتعلق به على لفظه من جمع مسمى به ، وجمع يكون غالباً ، وجمع واحده مهمل غير مستعمل تماماً ، كما ينسب إلى المفرد، وهو أصل النسبة ، مثل : قوم : قوميّ ، وتمر : تمريّ ، وكلاب : كلابيّ ، وأنصار : أنصاريّ ، وشماطيط : شماطيطيّ ، إذ ليس للكلمة الأخيرة مفرد واحد يرجع إليه .

أما إذا كان الجمع على جمعيته ، وله مفرد يرجع إليه ، فعند النسبة إليه ، نعود إلى المفرد ، مثل : فرائض : فرضيّ(3) .

وفي ذلك يقول سيبويه : " وتقول في الإضافة إلى نفر نفريّ ، ورهط رهطيّ ، لأنّ نفسر بمنزلة حجر لم يكسر له واحد وإن كان فيه معنى الجميع "(4).

19- عند النسبة إلى ما ختم بياء مشددة " فإنّها عند النسب لا تبقى ، بل إما أن تحذف بالكلّيّة ، ككرسي ، وبخني ، وشافعي ، ومرمي ، أو يحذف أحد حرفيها ويقلب الثاني واواً كرمية وتحية ، فيقال : رَمَوِيّ وتَحَوِيّ ، أو يبقى أحدهما ويقلب الآخر كحي وحيوي ، ويستثنى من ذلك كساء إذا صغرته ثم نسبت إليه فإنّ ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب "(5).

والسيوطي لا يختلف مع العلماء في تلك القواعد ، وهو يكتفي بإيرادها مع وجود ترجيح في بعض الأحيان ، وفي كلّ ذلك لم يأتِ بجديد إلاّ عندما أجاز الفتح والكسر في عين الرباعي الذي

(1) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 365 .

(2) نفسه : 3 / 366 .

(3) السيوطي : همع الهوامع : 3 / 367 . وينظر : سيبويه : الكتاب : 3 / 378 – 380 . وينظر : ابن هشام : أوضح المسالك : 297 .

(4) سيبويه : الكتاب : 3 / 378 .

(5) السيوطي : الأشباه والنظائر : 2 / 169 .

على وزن فعل ، إذْ خالف العلماء الذين يرون ضرورة الفتح ، وفي غير هذا فهو يسير على خطى سابقيه في جمع المعلومات .

شواذّ النسب :

للنسب شواذّ كثيرة تحدّث عنها السيوطي ، ويمكن التعرّف إليها من خلال ما يلي :

1- هناك نسب وردت عن العرب مخالفة القياس المعروف ، وهي مغيّرة ، مثل : سُهليّ ، ودُهريّ بضم الحرف الأول ، نسبة إلى السهل والدهر ، وبصريّ بكسره نسبة إلى البصرة ، وشِتَويّ بكسر الأول وفتح الثاني ، علماً أنّ قياس هذه الكلمات في الأصل غير ذلك(1)، وقد ورد عن سيبويه قوله : " وسمعنا من العرب من يقول: أمويّ [بفتح الهمزة] ، فهذه الفتحة كالضمة في السهل إذا قالوا : سُهليّ [بضم السين] "(2) ، ومن الأمثلة التي وردت مخالفة القياس المعروف لدى العلماء قولنا : " هذا روحانيّ نسبة إلى روح "(3)، والقياس روحيّ .

2- هناك نسب شاذّة القياس ، وذلك بتغييره ، مثل : " كلب عميريّ في النسب إلى عميرة "(4)، وقد تحدثنا عن هذا من خلال الأوزان الخاصة بالنسبة.

3- من قواعد النسب الشاذّة " بناؤهم فَعْلل من جزئيّ المركب ، كقولهم في عبد شمس : عبشميّ ، وفي عبد الدار : عبد ريّ ، وفي امرئ القيس : مرقسيّ ، وفي عبد القيس : عبقسيّ ، وفي حضرموت : حضرميّ "(5)، علماً أنّ هذا لا ينطبق على القاعدة الأصلية التي تتخيّر في النسبة عدم اللبس .

4- وشذّ أيضاً أن تلحق ياء النسب أسماء أجزاء الجسم ، وهي مبنية على صيغة (فَعال) أو مُزاد في آخرها ألف ونون لتدلّ على العظم ، مثل : أنافيّ، ورأسيّ ، وفخاذيّ ، ورقبانيّ ، أي لعظيم الأنف والرأس والفخذ والرقبة على التوالي(6) ، والقياس غير هذا .

5- ومن الشاذّ أيضاً لحاق الياء للمبالغة ، مثل : أعجميّ ، وأشعريّ ، وكرسيّ ، " فهذه الياء ليست للنسب ، بل هي زائدة ، فبنيت الكلمة عليها "(7).

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 368 . وينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** : 297 .
(2) **الكتاب** : 3 / 337 .
(3) العدناني ، محمد : **معجم الأخطاء الشائعة** ، ط2 ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1983م : 109 .
(4) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 369 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 3 / 339 .
(5) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 369 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 3 / 376 .
(6) نفسه : 3 / 369 .
(7) نفسه : 3 / 369 .

6- ومن هذا أيضاً حذف ياء النسبة بصوغ الكلمة على (فعال) للدلالة على الحرفة ، مثل : خبّاز ، وحدّاد ، وزجّاج ، وخيّاط ، ونجّار ، وصرّاف .

وقد تحذف هذه الياء مع صياغة الكلمة على (فاعل) و (فَعِل) ، وهو يدلّ على صاحب الشيء أو الصفة مع إقامة بعض هذه الصيغ مقام بعضها[1].

وهذا ما أراده سيبويه عندما قال : " وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنّه ممّا يكون (فاعلاً) ، وذلك قولك لذي الدرع : دارع ، ولذي النبل : نابل ، ولذي النّشاب : ناشب ، ولذي التمر : تامر ، ولذي اللبن : لابن "[2] .

قال الحطيئة : (الكامل)

" فَغَرَرْتِنِي وَزَعَمْتَ أَنْـ ... ـنَكَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تَامِرْ "[3]

7- تحدث السيوطي عن بعض النسب التي أطلق عليها طرائف النسب ، فقال: " من طرائف النسب رازيّ إلى الرّيّ ، وداروَرْديّ إلى دار بَجْرد ، ومَرْوزيّ إلى مَرْو "[4]، وهذا من قبيل النسب الشاذّة التي لا تحكمها قاعدة .

وفي الوقت ذاته ، فقد أورد ألفاظاً جاءت على هيئة المنسوب ، مثل : " البَرْديّ ، والخِطْميّ، والقَلْعيّ : الرصاص ، والبُختيّ "[5]، وغير ذلك من ألفاظ غير قياسية .

وكان السيوطي في تناوله هذا الموضوع بارعاً وذكياً ، إذ جاء شرحه وافياً كاملاً ، وهو متميز فيه من غيره من العلماء ، على الرغم من حاجة القارئ إلى مزيد من إمعان النظر في كلامه ، ومع ذلك فقد أضاف وفصّل في تلك الشواذّ ، مع إيراده أمثلة متنوعة على كلّ ما يورده .

---

[1] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 369 . وينظر : سيبويه : الكتاب : 3 / 381 – 383 .

[2] سيبويه : الكتاب : 3 / 381 .

[3] ديوان الحطيئة : 91 ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب : 3 / 381 .

[4] السيوطي : المزهر : 2 / 219 .

[5] نفسه : 2 / 218 .

سابعاً : التصغير :

يعدّ هذا الموضوع من أساسيات علم الصرف ، وسماه سيبويه التحقير ، والمصغّر هو الذي يصاغ " لتحقير أو تقليل أو تقريب ، أو تعطّف "[1]، ويكون على ثلاثة أبنية هي : فُعيل ، وفُعيعل ، وفُعيعيل ، ويتم بوضع الحركات على حروف الاسم المراد تحقيره أو تصغيره ، وذلك من خلال " ضم الأول وفتح الثاني، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة "[2]إذا كان الاسم ثلاثياً.

علامة التصغير :

إنّ علامة التصغير التي اتفق عليها العلماء الياء ، وهي زائدة على الكلمة المصغّرة ؛ ويعود السبب وراء ذلك " لأنّ الأولى بالزيادة حروف المدّ واللين ، والجمع قد أخذ الألف ، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصل ؛ فجاءوا بالياء ؛ لأنها أقرب إلى الألف "[3]، ويرى بعض العلماء أنّ الألف قد تكون هي الأخرى علامة للتصغير كالياء تماماً ، ومما ورد في ذلك : هداهد ، ودوابّة ، وشوابّة وغيرها .ويرفض السيوطي ذلك رفضاً تاماً ، مؤكداً في الوقت نفسه أنّ أصل الألف في هذه الكلمات هي الياء ، والتصغير يردّ الأشياء إلى الأصول التي كانت عليها ، فالأصل في دوابّة وشوابّة هو دويبة وشويبة ، فتمّ إبدال الألف من الياء ، أما كلمة هداهد ، فلا يعدو كونها موضوعة للتصغير ، وهي ليست تصغيراً لكلمة هدهد[4]، وهذا يدفعني للاعتقاد بأنّها شاذّة ليس غير ؛ لأنني لم أعثر على غيرها من الكلمات .

وللتصغير قواعد كثيرة ومتشبّعة ، ومهما حاول العلماء وضع قواعد تحكمه إلاّ أنّ هذا بات أمراً غير ممكن ؛ لكثرة الاستثناءات والشواذّ التي تكتنف كثيراً من قواعده ، على الرغم من المحاولات التي بذلها العلماء ؛ لحصرها في أطر محدودة .

قواعد التصغير :

للكلمات المراد تصغيرها قواعد كثيرة بحسب طبيعة الكلمات ، مثل : عدد حروفها ، وتركيبها ، وترتيبها ، وغير ذلك ، **ومن أهم هذه القواعد :**

أولاً : إذا جاء بعد ياء التصغير ياءان أخريان ، فإنّه يتم حذف الياء الأولى ؛ بسبب توالي الأمثال ، أما إذا جاء بعدها واو ، فإنّه يتم قلبها وجوباً ، وذلك في الحالات الآتية :

1- إن وردت تلك الواو ساكنة ، مثل : عجوز ، وتصغيرها : عُجيّز .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 339 .

[2] ابن هشام : **أوضح المسالك** : 287 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 340 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 340 .

[4] نفسه : 3 / 340 .

2- إذا كان أصل الواو ألفاً ، مثل : مقام ، والأصل : مقوم ، والتصغير : مُقيّم .

3- إذا كانت الواو لاماً ، أي حرفاً أخيراً، مثل: غزوة ،والتصغير: غُزيّة[1].

ويتم قلب حرف الواو قلباً اختيارياً " إن تحرك لفظاً في إفراد وتكسير ، ولم يكن لاماً "[2].

ثانياً : في هذه القاعدة : " يقلب ثاني المصغّر المفتوح للتصغير واواً وجوباً "[3]، وذلك في عدّة حالات هي :

أ) في حالة كونه منقلباً عن الواو ، مثل : ميزان : مويزين ، ميعاد : مويعيد ، ومن الشاذّ الذي لا ينطبق على هذه الحالة : عيد ، والتصغير : عُييد ، والأصل فيه : عُويد ، غير أنّه جاء هكذا للتفريق بينه وبين عود ليس غير ، والعربية بفروعها تزخر بمثل ذلك[4].

ب) في حالة كونه ألفاً زائدة ، مثل : ضارب ، والتصغير : ضويرب ، وحارث : حويرث .

ج) في حالة كونه ألفاً مجهولة الأصل ، مثل : عاج : عويج .

د) في حالة كونه ألفاً مبدلة من الهمزة ، مثل : آدم ، والأصل أأدم ، والتصغير أويدم[5] .

ثالثاً : عندما يكون تالي ياء التصغير مكسوراً ، فإنّه يبقى على ما هو عليه من كسر ، مثل : زبرِج، والتصغير : زُبيرج ، أما إذا كان غير مكسور ، فإنّه يكسر للمناسبة بين كلّ من الياء والكسرة ، مثل : جُعيفر ، وبريثن ، إلاّ في حالة كونه آخراً كرجيل ؛ لأنّ الآخر هنا مشغول بحركة الإعراب ، أو أن يكون متصلاً بهاء التأنيث ، مثل : طُليحة .

أما إذا كانت الياء فيه وهو ليس متصلاً بها ، فيتم كسره ، مثل : دحيرجة، أو إذا كان منزّلاً منزلة تاء التأنيث ، مثل : بُعيلبك ، أو بألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، مثل : كسيرى وحميراء، وهذا بعكس ألف الإلحاق ، مثل : علباء ، والتصغير : عُليب ، وألف أفعال التي تدل على الجمع ، مثل : أتراب ، والتصغير: أُتيراب ، أو أن يكون مفرداً ، مثل : أجمال ، والتصغير : أُجيمال ، أو أن يكون متصلاً بالألف والنون الزائدتين ، مثل : سكيران[6] .

رابعاً : الاسم الثنائي عندما يصغّر يتم ردّه إلى أصله الذي كان عليه ؛ بغرض الوصول به على مثال فعيل ؛ إذ إنّ تصغيره – وهو على حرفين – كتصغيره قبل أن يذهب منه شيء ، فسيبويه

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 341 .

[2] نفسه : 3 / 341 .

[3] نفسه : 3 / 341 .

[4] تكتب عمرو بواو للتفريق بينها وبين عمر ، وتكتب يحيى علماً للتفريق بينها وبين الفعل يحيا .

[5] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 341 . وينظر : سيبويه : الكتاب : 3 / 457 – 458 . وينظر : ابن هشام : أوضح المسالك : 127 – 128 .

[6] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 342 – 343 .

يقول : " اعلم أنّ كل اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتـــى يصـير علـى مثـال فعيل "[1]، وهذا يتم سواء كان المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام .

ومن الأمثلة على ما ذهبت منه الفاء : عِدة ، وزنة " لأنّـهما مـن وعـدت ووزنـت "[2]، وتصغيرهما هو : وعيدة ، ووزينة بردّ المحذوف .

ومن الأمثلة على ما ذهبت عينه كلمة : منذ ، وتصغيرها : مُنيذ ، ومما ذهبت لامـه : دمٌ ويدٌ ، وتصغيرهما : دُميّ ويديّة[3] .

أما في حالة كونه غير ناقص لأيّ من الفاء والعين واللام ، بل كان فـي الأصـل ثنـائيّ الوضع ، فإنّه في مثل ذلك يزاد فيه ياء ، حيث جاء : " وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائي الوضـع زيد فيه ياء ، فيقال في : (من) و(عن) و(إن) مسمّى بها : مُنيّ ، وعُنيّ ، وأُنيّ"[4]، وهذا يتفق مع ما أراده سيبويه في هذا الصدد ، غير أنّ سيبويه يخالف هذا في بعض الكلمـات ؛ إذ إنّ كلمـة : رُبَّ تصغّر على : رُبيب " لأنّها من التضعيف يدلّك على ذلك ربّ الثقيلة "[5] .

خامساً : تحذف ألف الوصل في حالة تصغير ما كانت فيه ، ومن ذلك : ابـن واسـم، وانطـلاق واضطراب ، فعند التصغير ، تصبح : بُنيّ وسُميّ ، ونطيليق وضتيريب على التتالي ، وهذا الـذي يراه سيبويه ، ومن العلماء من يثبت الهمزة في التصغير[6]، غير أنّ الأصل عدم الإثبات لها ؛ " لأنّ هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض "[7]. وهذا يجعل السيوطي مؤيِّـداً سـيبويه ، ومعارضاً غيره .

سادساً : يصغر الاسم على فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل بما يتوصل به إلى مفاعل ومفاعيل من جمع التكسـير ؛ لأنّهما يجريان على نسق واحد ، مثل : بهلول ، وتجمع على : بـهاليل ، وتصغيرهـا : بُـهيليل ، ومثلها أيضاً احرنجام ، وسفرجل ، وتصغيرهما : حريجيم ، وسيفيرج ، وهكذا[8]، غير أنّ هنـاك فروقاً ما بين جمع التكسير والتصغير، على الرغم من التقارب الذي يجمع الموضوعين ، **وأهم تلك الفروق التي تحدّث عنها السيوطي :**

---

[1] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 449 .

[2] نفسه : 3 / 449 .

[3] نفسه : 3 / 449 – 451 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 343 .

[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 443 .

[5] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 452 .

[6] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 454 . وينظر : السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 344 .

[7] السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 323 .

[8] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 344 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 3 / 447 / 448 .

1- لا يحذف من التصغير هاء التأنيث وتحذف من جمع التكسير ، مثل : دحرجة ، والتصغير دحيرجة ، والجمع : دحارج .
2- لا تحذف من التصغير الألف الممدودة بعكس جمع التكسير ، مثل : قاصعاء ، وتصغيرها: قُويصعاء ، والجمع : قواصع .
3- عدم حذف ياء النسبة من المصغّر بعكس جمع التكسير ، مثل : لويزعيّ تصغيراً ، ولوازع جمعاً للتكسير .
4- عدم حذف الألف والنون الزائدتين بعد أربعة أحرف فما فوق في التصغير، وهذا مخالف لما هو الحال عند الجمع ، مثل : زُعيفران في التصغير ، وزعافر في الجمع[1] .

سابعاً : يجمع العلماء على أنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، وجمع التكسير أيضاً يردّ الأشياء إلى الأصول كالتصغير تماماً ، وجاء : " وتردّ الذي هو من أصل الفعل ، إذا حقّرته ، كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع "[2]، ومن الأمثلة التي تؤيد ما ذكرته : ميزان وميعاد ، وتصغيرهما : مويزين ومويعيد ، فالأصل – كما هو معروف لدى الجميع – في هاتين الكلمتين هو موزان وموعاد ، إذ تم عند تصغيرهما ردّ الشيء وهو هنا الياء إلى الأصل وهو الواو ، وورد في هذا : " وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلون رُدّ الحرف إلى أصله "[3]، وهو نفسه الذي يسري على جمع التكسير ؛ إذ " إنّ جمع التكسير من الكلمتين السابقتين هو موازن ومواعد، أي برجوعهما إلى الأصل "[4].

أما إذا كان في الكلمة قلب ، فإنّه لا يردّ إلى أصله ، وإنّما يتم تصغيره وتكسيره كما هو " كجاه أصله : وجه ؛ لأنّه من الوجاهة ، فقلب ، فيقال في تصغيره : جُويه لا وُجيه لعدم الاحتياج إلى الردّ إلى الأصل "[5]، ومن ذلك قال سيبويه : " اعلم أنّ ما كان فيه قلب لا يردّ إلى الأصل "[6]. وهذا ما أراده السيوطي .

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 345 .
[2] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 457 .
[3] نفسه : 3 / 458 .
[4] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 346 . وينظر : سيبويه : **الكتاب** : 3 / 458 .
[5] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 347 .
[6] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 465 .

وشذّ عن قاعدة ردّ البدل إلى الأصل كلمة عيد ، وتصغيرها على غير قياس ، وهو عُيَيد ، علماً أنّ القياس هو عُوَيد ، والجمع أعياد ؛ والسبب في ذلك يعود إلى ضرورة التفريق بين العيد والعود .

ثامناً : يرى السيوطي وغيره من العلماء أنّ تاء التأنيث تلحق المصغّر في الأعم الأغلب دون علامة ، بوجود شرطين ، هما :

1- عدم اللبس ، فإن حصل لبس ، فإنّها لا تلحقه " كخمس ونحوه من عدد المؤنث إذ لو لحقته لالتبس بعدد المذكر "[1].

2- أن يكون الاسم المصغّر على ثلاثة أحرف ، مثل : نار ، والتصغير : نُوَيرة ، أو على أربعة مع وجود مَدّة قبل لام الاعتدال ، مثل : سماء ، والتصغير : سُمَيّة[2]، وورد عن سيبويه ما نصه : " واعلم أنّهم يردّون ما كان فيه تاء التأنيث إلى الأصل ، كما يردّون ما كانت فيه الهاء ، لأنّهم ألحقوها الاسم للتأنيث ، وليس ببدل لازم "[3].

وشذّ عن هذه القاعدة كلمات ، مثل : حرب ، ودرع ، وقوس عند التصغير، كما شذّ لحاق التاء للرباعي والخماسي ، مثل : وراء وأمام ، والتصغير: وُرَيِّئة وأُمَيِّمَة ، وهذا مما يحفظ دون قياس[4] .

تاسعاً : هناك صيغ تصغّر على اللفظ الذي وردت فيه دون تغيير الحروف ، منها:

1- **اسم الجمع** : إذ يتم التصغير على ما هو عليه ، مثل : ركب ، رهط ، والتصغير في ذلك: ركيب ، ورهيط .

2- **جموع القلّة** تصغّر على لفظها ، مثل : أعمدة ، وأقلام ، والتصغير : أُعيمدة ، وأُقيلام .

3- **اسم الجنس الجمعيّ** ، مثل : تمر ، والتصغير : تُمير[5] .

أما جمع الكثرة فلا يصغّر على صيغته عند البصريين ، ويصغّره الكوفيون " إذا كان له نظير في الآحاد كرغفان "[6]، وما عدا ذلك شاذّ ليس غير .

واكتفى السيوطي بذكر هذا دون أن يكون له رأي محدد .

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 347 . وينظر : ابن عصفور : **المقرب** : 475 .

(2) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 347 .

(3) سيبويه : **الكتاب** : 3 / 455 .

(4) الحملاوي : **شذا العرف** : 129 .

(5) الحملاوي : **شذا العرف** : 130 . وينظر السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 349 .

(6) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 349 .

عاشراً : قد يكون للاسم تصغيران هما التصغير القياسي كالأمثلة السابقة ، والتصغير الشاذّ وهو الذي شذّ عن القواعد .

ومن الأمثلة على النوعين : صبية ، وتصغيرها القياسي هو صُبيّة ؛ إذ إنّها تصغّر على لفظها ؛ لأنّها جمع قلة ، وقد ذكرنا أنّ جموع القلّة تصغّر على لفظها ، وهناك تصغير شاذّ لها وهو أصيبية[1].

ويرى السيوطي أنّه في بعض الأحيان قد يتم الاستغناء عن تصغير مستعمل ، وإحلال تصغير مهمل بدلاً منه ، مثل : مُغيربان تصغير مغرب ، ولييلية تصغير ليلة ، وهذا ما يطلق عليه التصغير الشاذّ[2].

وعلاوة على ما سبق ، فإنّ هناك ألفاظاً وكلمات مختلفة جاءت على هيئة المصغّر ، وليس لها لفظ مكبّر ، مثل : " الخليقاء : وهو من الفرس كموضع العرنين من الإنسان ، والعزيزاء : فجوة الدّبر من الفرس ، والغريراء : طائر ، والسويطاء : ضرب من الطعام "[3]، ومثلها أيضاً : جميلى ، وكميت[4] وغيرهما .

حادي عشر : لا يجوز تصغير الأسماء المبنيات إلاّ في حالتين ، هما :

1- في الأسماء المركبة تركيباً مزجياً ، مثل : بُعيلبك .

2- في حالة النداء ، مثل : يا زُبيد .

وبشكل عام لا يجوز تصغير ما توغّل في البناء ، ويرى بعض العلماء جواز تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة[5]، وهذا مبدأ رفضه سيبويه .

كما يرى بعض العلماء عدم جواز تصغير الأسماء التي جاءت في الأصل مصغّرة ، وما يشبهها ، وما جاء معظّماً ، وما نافى معنى التصغير ، والظروف غير الممكنة ، وأسماء الشهور والأيام ، وما اختصّ بالنفي .[6] " أما الأفعال والحروف فلا يحقّر منها شيء إلاّ فعل التعجّب ، فإنّه حُقِّر لشبهه بالاسم "[7]، ويرى سيبويه : " أنّ التحقير يضمّ أوائل الأسماء إلاّ هذه الأسماء [أي الأسماء المبهمة] فإنّه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر ؛ وذلك لأنّ لها نحواً في الكلام ليس

---

(1) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 350 .

(2) نفسه : 3 / 351 .

(3) السيوطي : **المزهر** : 2 / 221 .

(4) سيبويه : **الكتاب** : 3 / 477 .

(5) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 352 . وينظر : الحملاوي : **شذا العرف** : 131 .

(6) السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 353 . وينظر : السيوطي : **الأشباه والنظائر** : 2 / 165 .

(7) ابن عصفور : **المقرب** : 472 .

لغيرها "[1]. والسيوطي في هذا يسير على ما رسمه سيبويه ، ويرفض ما يراه غيره وهـــو يؤكـد أهمية السماع في ذلك[2] .

---

[1] سيبويه : الكتاب : 3 / 487 .

[2] السيوطي : همع الهوامع : 3 / 353 .

تصغير الترخيم :

وهو النوع الثاني من أنواع التصغير باتّفاق العلماء ، وهو الذي يكون تصغيره بعد حذف الحروف الزائدة من أصل الكلمة ، " ولا وزن له إلاّ فُعَيْل وفُعَيْعِل؛ لأنّه تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد "[1]، علماً أنّ صيغة فُعَيل تكون للثلاثي ، وفعيعل للرباعي ، وأفرد سيبويه عنواناً لهذا النوع من التصغير جاء فيه : " اعلم أنّ كلّ شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف ؛ لأنّها زائدة فيها "[2]، ومن ذلك : أسود ، والتصغير يكون على سُوَيد ، وحارث ، وتصغيرها حُرَيث ، وإبراهيم ، وتصغيرها بُرَيه ، وإسماعيل ، وتصغيرها : سُمَيع ، وزعفران ، وتصغيرها : زُعيفر .

ويرى السيوطي وغيره أنّ بُريه وسُمَيع تصغير إبراهيم وإسماعيل ما هو إلاّ تصغير ترخيم، ولكن بحذف حروف أصليّةٍ تشبه الزائد ، فالميم في إبراهيم واللام في إسماعيل حرفان أصليان ، ولكنّهما حذفا عند التصغير لكونهما في آخر الكلمتين ، وهما مما يزادان في كلام العرب، إضافة إلى طول هذين الاسمين اللذين يشتملان على هذين الحرفين[3].

وهذا كلّه يتطابق مع ما أورده السيوطي الذي قال : " من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من فعيل وفعيعل "[4]، وأشير هنا إلى أنّ هنالك عدّة كلمات تصغيرها واحد ، وهي من تصغير الترخيم ، مثل : حُمَيد التي تكون تصغيراً لأحمد ، ومحمد ، ومحمود ، وغير ذلك .

---

[1] الحملاوي : **شذا العرف** : 129 – 130 .

[2] سيبويه : **الكتاب** : 3 / 476 .

[3] السيوطي : **همع الهوامع** : 3 / 354 .

[4] نفسه : 3 / 354 .

الخاتمـــة

تناولت هذه الدارسة موضوعات مهمة في نطاق اللغة العربيـــة ، ولا ســيّما موضوعـــات الصرف ؛ إذ عالجت موضوعاته معالجةً تفصيلية ، كما تطرّقت إلى قضايـــا فـــي النحـــو واللغـــة والأصوات ، ويظهر هذا في جميع فصول الدراسة ، ويتضح ذلك من خلال التركيز على مـــا أورده العلاّمة جلال الدين السيوطي ، وقد توصّلتِ الدراسة هذه إلى مجموعة من النتـــائج والتوصيـــات ، يمكن إجمالها في الأمور والنقاط الآتية :

1- يعدّ جلال الدين السيوطي من أبرز علماء الصرف ، إضافة إلى تبحّره في مختلــف علـــوم العربية على ما ذكره العلماء والمؤرخون ، فقد كان يناقش قضايا الصرف مناقشة تفصيلية ، وفـــي الوقت نفسه ، فقد كان القدماء يضعونه في هذا الميدان في مرتبة أقـــلّ ؛ فجـــاءت دراســـتنا هـــذه لتوضيح أهميته في مجال الصرف ؛ إيفاءً منّا بحقه ، وذلك أحد الأسباب الرئيسة في كتابـــة هـــذا البحث.

2- تعدّ هذه الدراسة مهمة أيضاً في مجال الصرف أو المستوى الصرفي بصورة عامة ، حيـــث ناقش هذا العالم كلّ قضية من هذه القضايا بوضوح وجلاء، وهذا يجعل كثيراً من الدارسين يفيدون منها في علومهم ، أو عند كتابة بحوثهم ، ولا سيّما أنّ جميع قضايا الصرف ماثلة في الدراسة .

3- تسهل الدراسة على كثير من القارئين الوصول إلى آراء العلماء على اختـــلاف مذاهبـــهم حول مختلف القضايا المطروحة ، وقد جاءت بأسلوب علميّ جديد ، يستطيع من خلاله القـــارئ أو المتعلم أن يبحث في القضية التي يريدها دون أدنى مشقة أو تعب ، واللغة التي مثّلتها واضحة أيّما وضوح ، إذ إنّها تناسب الجميع ، المتخصصين وغير المتخصصين في علم الصرف .

4- علاوة على تركيز الدراسة على الجانب الصرفي ، وهو صلب المادة والمضمـــون ، فقـــد اشتملت في كثير من الأحيان على جوانب ومستويات أخرى ؛ كالمستوى الصوتي ، والنحـــــوي ، واللغة بعامّة ، باعتبار اللغة العربية وحدة متكاملة ، وهذا انعكاس واضـــح لمـــا ورد فـــي كتـــب السيوطي المختلفة .

5- بيّنت الدراسة مدى العلم والمعرفة التي يحفل بها هذا العالم ، كما وضحت العوامل التـــي ساعدت على ذلك ، وقد وضحت تأثره بسابقيه من العلماء ولا سيّما والده ، كما وضحت تأثيره في غيره ، ولا سيّما في تلاميذه من بعده ، إضافة إلى ذلك فقد تحدّثت الدراسة للقارئين عن الكمّ الهائل والمؤلفات التي تنسب للسيوطي ، وهي تزوّد القارئ بمعلومات مهمة عن هذا العـــالم مـــن حيـــث مكانته ونسبه وثقافته ، وكلّ ما يتعلّق به ويدور حوله ، فخرج العالم من خلالها بأحلى وجه وأبـــهى

صورة ، وهذا انعكاس لمدى الاهتمام الذي حظي به عند الباحث ، لما له من شخصية متميّزة ، وعقليّة فذّة ونابهة .

6- ساهمت الدراسة بشكل واضح في التعرّف على أهم المدارس والمذاهب النحوية والصرفية التي سادت في العصور الماضية ، وهي البصرية والكوفية والأندلسية والبغدادية والمصرية ، والتعرف إلى ملامح كلّ مدرسة ، وصفاتها ، والعلماء الذين ينتمون إليها ، وهي بهذا تعدّ سجلاً تاريخياً لهذه المدارس .

7- أثار الباحث في هذه الدراسة قضية اللحن ، وهو الخروج عن الطريق الصحيح للغة وقد شاع نتيجةً لاختلاط العرب بغيرهم من الأقوام غير العربية ، كما بيّن قضايا الاحتجاج ، وطريقة العرب في ذلك ، وفي جمع المادة اللغوية الصافية من أصحابها الأوائل ، علماً أنّ السماع من أهم هذه الطرق ، كما تحدّث عن إجماع أهل اللغة من مدرستي البصرة والكوفة على مختلف المسائل موضع الدراسة ، والحجج العقلية التي اعتمدت على المناقشة والإثبات ، كلّ ذلك من قبيل العناصر والأركان الرئيسة في صيانة اللغة ، والوصول إلى حقيقتها دون خللٍ .

8- بيّن لنا البحث أنّ العلماء متفقون على كثير من القضايا التي تمّ التطرّق إليها ، وبهذا فإنّ البحث بيّن أنّ معظم القضايا الأساسية والجوهرية يتفق عليها علماء مختلف المذاهب ، وهو بهذا ينفي ما شاع من خلافات المدارس والعلماء على كلّ شيء ، فالخلافات التي دبّت بين أنصار كلّ مدرسة في معظمها خلافات ثانوية وتوجّهات وآراء للعلماء ، غير أنّ هذا لم يمنع الحديث في قضايا الخلاف بين العلماء ، كما وضح لنا أنّ أساس اللغة وقواعدها يكمن في مدرستي البصرة والكوفة ، أما المدارس الأخرى فهي في أغلبها تتبنّى آراء هاتين المدرستين .

9- تبيّن في البحث أنّ السيوطي كان جريئاً في آرائه ، وهذا يدلّ على الاستقلالية في الآراء ، على الرغم من أنّه كان من أنصار المذهب المصري ، إلاّ أنّه يرفض بعض آراء هذا المذهب مع تبنّيه آراء مذاهب أخرى ، كما كان يرفض بعض الأمور التي قبلها سيبويه وغيره من العلماء القدماء .

10- تطمح الدراسة في تيسير تعليم موادّ الصرف في كتاب مستقلّ يسير ضمن جانبين اثنين هما :

أ) الجانب النظري ، وهو سرد آراء العلماء وتعريفاتهم لكلّ قضيّة ، وتعليقهم عليها بالشرح والتحليل .

ب) الجانب التطبيقي العملي ، وذلك من خلال الأمثلة المتنوعة على ما يدعم كلّ قضيّة مطروحة .

11- على الرغم من العناء والجهد والمشقة والجدّ ، من أجل إخراج هذه الدراسة بهذا الشكل ، إلاّ أنّ المجال واسع أمام الدارسين ؛ من أجل إكمال هذه الدراسة ، ومن ثمّ الوصول إلى خطوات أخرى ؛ لأنّ الموضوع يصعب حصره في هذه الدراسة ، وهو بحاجة ماسّة إلى ما هو أعمق وأشمل من أجل تجلية الكثير من الأمور المتعلقة بهذا العالم ، وأوصي الدارسين إلى طرْق هذا الباب مرّة أخرى تقديراً وإجلالاً للسيوطي .

12- تعرّف الدراسة بوضوح تام المنهج الذي يسلكه السيوطي في تعرّضه لمواد كتبه ، والطابع العام الذي اتسم به في أثناء علاجه لمختلف قضايا العربية ، ولا سيّما الترتيب في الموضوعات ، وطريقة تناولها له ، وخصوصاً المنطق الجدليّ المبنيّ على العقل والحجج المنطقيّة والبرهان ، مع توضيح كلّ ذلك بالأمثلة الثابتة عن العلماء .

13- أبرز السيوطي ، في أثناء حديثه عن قضيتي الإعلال والإبدال ، هاتين القضيتين بالطريقة التي ناقشها العلماء السابقون له ، ولكنّه خالفهم عندما كان يناقش ذلك كلّه تحت باب الإبدال دون أن يفصّل في الموضوعين ، أو أن يشير إلى ذلك ، وهنا لا بدّ للدارسين من الاهتمام بذلك وتحديد المقصود بالمسألتين .

14- ربط السيوطي في كثير من قضايا الصرف التي عالجها في كتبه هذه القضايا مع علم الأصوات ؛ نظراً للانسجام التام والوطيد بين العلمين ، وهذ أمر جعله متميّزاً من غيره من العلماء الذين فصلوا كلّ علم على حدة .

15- لم يتطرّق السيوطي ، في أثناء حديثه عن أنواع الإدغام ، لما يطلق عليه عند العلماء اسم الإدغام الممتنع ، مكتفياً بالحديث عن النوعينِ الآخرينِ ، وهما : الإدغام الواجب ، والإدغام الجائز ، وهو موفّق في هذا لمن يمعن النظر في هذه الحالات ؛ إذ إنّ ما يطلق عليه اسم الإدغام الممتنع ليس من الإدغام في شيء ؛ لأنّه ممتنع وليس مدغماً على الإطلاق ، وهنا لا بدّ من تسليط الضوء على ذلك ؛ ليرى الدارسون أنّ الإدغام نوعان واجب وجائز ليس غير .

16- على الرّغم من الجهود التي بذلها السّيوطي في الميدان الصرفي ، والعقلية التي يتمتع بها ، إلاّ أنّ الطابع الذي اتّصف به هو الطّابع الجمعيّ النقليّ في الأعمّ الأغلب ، لكن بصورة جميلة ومشوقة للقارئين ، وهذا ليس له أثر في مكانته العلمية بأيّ حالٍ من الأحوال .

17- وأخيراً ، فإنّ السيوطي الذي خالف العلماء في كثير من القضايا كان يتحدث عن مختلف المسائل موضع الدراسة والمناقشة بصورة تجعل من القارئين والدارسين يدخلون في تفصيلات وجزئيات دقيقة جداً ، وهذا ناتج عن العقلية التي يتمتّع بها ، واتساع الذهن ، غير أنّ ذلك لم يكن سهلاً على القارئ المبتدئ ؛ إذ لا بدّ له من توضيح ؛ لتفسير بعض القضايا المتناثرة في كتبه ، في

حين ، فإنّ شروحاته كانت ملاذاً خصباً لذوي الاختصاص في علم العربية ، وبخاصة علم الصرف والنحو ، وهذا ما يتميز به سيبويه في كتابه الشهير ، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة إعـــادة شرح كتب السيوطي والتعليق عليها ، وتوضيح ما يراه الدارسون غامضاً ، حتى يسهل الوصـــول إلى كلّ مسألة دون عناء أو مشقّة .

فهرس الفهارس

1. فهرس الآيات القرآنية .
2. فهرس الأحاديث النبوية .
3. فهرس الأشعار .
4. فهرس الأمثال العربية .
5. فهرس الأعلام .
6. فهرس الموضوعات .

1. فَهرسُ الآيات القرآنيّة

الآيـــــــةُ	السُّورة	رقمُ السّورة	رقم الآية	الصفحة
يَستَحْيِى	البقرة	2	26	22
شَهْرُ رَمَضَانَ	البقرة	2	185	96
ومَنْ يَرتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِه	البقرة	2	217	93
لَتُبْلَوُنَّ	آل عمران	3	186	82
يَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَة	الأنفال	8	42	96
أنْ بُورِكَ	النَّمل	27	8	89
إنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ	الذّاريات	51	58	96
مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَه	الحاقّة	68	29	93
فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةْ	القارعة	101	7	107

2. فهرسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ

1. أَطْعِموا الجَائعَ ، وعُودوا المريضَ ، وفُكُّوا العَاني .

أخرجه البخاريّ في صحيحه ، في باب الجهاد ، 3 / 1109 ، وفي كتاب الأطعمة ، 5 / 2055، وفي باب وجوب عيادة المريض ، 5 / 2139 ، وفي باب إجابة الحاكم الدّعوة ، 6 / 2624 ، وذكره سيّد سابق في فقه السنّة في معاملة الأسرى ، 2 / 687 . ص 106 .

2. وإِذا قَتَلْتُم فَأَحْسِنوا القِتْلَةَ ، وإِذا ذَبَحْتُم فَأَحْسِنوا الذِّبْحَةَ .

أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصّيد والذّبائح ، باب الأمر بإحسان الذّبح والقتل وتحديد الشّفرة ، 3 / 1548 ، وأخرجه ابن ماجة في سننه ، في كتاب الذّبائح ، باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذّبح ، 2 / 1058 ، وذكره سيّد سابق في فقه السنّة في القصاص ، 2 / 535 . ص 113 .

3. فهرسُ الأشعار

الصّفحة	القافية	الشّاعر	البحر	البيـــت
94	الباء	جرير	الوافر	فَغُضِّ الطَّرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْـبَـاً بَلَـغْـتَ ولا كِلابَـاً
122	الرّاء	الحطيئة	الكامل	فَغَرَرْتَني وَزَعَمْـتَ أنْـ نَكَ لابِـــنٌ بالصّـيْــفِ تَامِـرُ
108	الرّاء	ابن مالك	الرجز	وَصَوْغُها مِنْ لازِمٍ لِحَاضِـرِ كَطَاهِـرِ القَلْـبِ جَمِيْـلِ الظّاهِـرِ
116	القاف	مجهول	الطّويل	تَزَوَّجْتُها رَامِيَّةً هُـرْمُزِيَّـــةً بِفَضْلِ الذي أعطَى الأميرَ مِنَ الرِّزْقِ
85	اللاّم	ابن مالك	الرّجز	وَيَاءَ اقْلِـبْ ألِفَـاً كَسْرَاً تَلا أوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِـــوَاوٍ ذَا أفْعَـــلا
102	اللاّم	ابن مالك	الطويل	هَنَاءً وتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِـــهِ نِهَايَــةُ مَسْــؤُوْلٍ أَمَــانٌ وَ تَسْلِيــمُ
115	النّون	الأعشى	الطويل	ولَسْتَ بِكُنْتيٍّ ولَسْتَ بِعَاجِــنِ وَشَرُّ الرِّجَــالِ الكُنْتُنِــيُّ وَعَاجِــنُ
97	النّون	قضب بن أمّ صاحب	البسيط	مَهْلاً أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي إنّــي أجُــودُ لأقْــوامٍ وإنْ ضَنُّـــوا
107	الياء	الحطيئة	البسيط	دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَـا وَاقْعُـدْ فَإنَّـكَ أنْـتَ الطّاعِمُ الكَاسِي

4. فَهْرَسُ الأَمْثالِ العَرَبِيّة

5. فهرسُ الأعلام

ق

ك

ل

م

هـ

أولاً : المصادر

- القرآن الكريم .
- ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم :

الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، لبنان ، المكتبة العصرية ، 1987م .

- المذكّر والمؤنث ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، (د.ط) ، القاهرة، 1981م .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان :

الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، 1952م .

سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، ط2 ، دمشق ، دار القلم ، 1993م .

اللّمع في العربية ، تحقيق حسين محمد شرف ، ط1 ، عالم الكتب ، 1979م .

- ابن دريد ، محمد بن الحسن : جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1987م .
- ابن السرّاج ، أبو بكر محمد : الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1996م .
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن :

شرح جمل الزجّاجي ، تحقيق فوّاز الشّعّار بإشراف إميل بديع يعقوب ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م .

المقرّب ومعه مثل المقرّب ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م .

- ابن عقيل ، عبد الله بهاء الدين الهمذاني : شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ت) .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد :

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1997م .

مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ،1997م .

- ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد : أسرار النحو ، تحقيق أحمد حسن حامد ، عمّان ، دار الفكر ، 1980م .

• ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف :
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف عبد المتعال الصعيدي ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، 1982م .
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ، ط1، بيروت ، دار الفكر ، 1992م .
• ابن يعيش ، موفق الدين علي : شرح المفصّل ، بيروت ، عالم الكتب – القاهرة ، مكتبة المتنبي ، (د.ت) .
• أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي : تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1986م .
• أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي : مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، (د.ت) .
• الأزهريّ ، خالد بن عبد الله الجرجاني : شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، (د.ت) .
• الأستراباذي ، محمد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد نور الدين ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1982م .
• الأشموني ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1955م .
• الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :
أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، ط1 ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي ، 1957م .
• الأندلسي ، أحمد بن عبد ربه : العقد الفريد ، تحقيق عبد المجيد التّرحيني، ط1 ، 1983م ، ط2، 1986م ، ط3 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1987م .
• البغدادي ، عبد القادر بن عمر :
خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون، ط3 ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، 1989م .
خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979م .

- جرير ، جرير بن عطية : ديوان جرير ، تحقيق نعمان أميـــن طـــه ، ط3 ، مصـــر ، دار المعارف ، (د.ت) .
- الدّمياطي ، محمد : المشكاة الفتحيّة على الشمعة المضيّة ، دراسة هشـــام ســـعيد محمـــود وتحقيقه ، العراق ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، 1983م .
- الرّماني ، أبو الحسن علي بن عيسى : رسالتان في اللغة (منازل الحروف والحـــدود) ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، عمّان ، دار الفكر ، 1984م .
- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النّحويين واللّغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، دار المعارف ، 1973م .
- الزّجّاجيّ ، أبو القاسم عبد الرحمن : مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هـــارون ، ط2 ، الرياض ، دار الرّفاعي – القاهرة ، مكتبة الخانجي ، 1983م .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود : المستقصي في أمثال العرب ، ط2 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1977م .
- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبـــد الموجود وعلي محمد معوّض ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1992م .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، تحقيق عبد الســـلام هـــارون، ط3 ، عـــالم الكتب ، 1983م .
- السّيرافي ، أبو سعيد :

  أخبار النحويين البصريين ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، 1936م.

  السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق ودراسة عبد المنعم فـــائز مسعد ، (د.ت) .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :

  الأشباه والنظائر في النحو ، ط1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م .

  الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط1 ، القاهرة ، مطبعـــة السعادة ، 1976م .

  الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق حمدي عبد الفتاح ، ط1 ، 1999م .

  المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق فؤاد علي منصور ، ط1، بـــيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م .

المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، 1983م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، لبنان دار الكتب العلمية ، 1998م .

- الشّنقيطي ، أحمد عبد الأمين : الدرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، 1981م .
- القرطبي ، ابن مضاء : كتاب الرّدّ على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، (د.ت) .
- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن : إنباه الرّواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1981م .
- المالقي ، أبو جعفر محمد : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، ط2 ، دمشق ، دار القلم ، 1985م .
- المبرد ، أبو العباس بن يزيد : المقتضب ، ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، (د.ت) .
- الميداني ، أبو الفضل أحمد : مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار القلم ، (د.ت) .

ثانياً : المراجع

- الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ، ط3 ، دمشق ، دار الفكر ، (د.ت) .

الأفغاني ، سعيد : من تاريخ النحو ، دار الفكر ، (د.ت) .

- ترزي ، فؤاد حنا : في أصول اللغة والنحو ، بيروت ، دار الكتب ، (د.ت) .
- حامد ، أحمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ط1 ، نابلس ، مكتبة النجاح الحديثة ، 1984م.
- حامد ، أحمد حسن ويحيى جبر : الواضح في علم الصرف ، نابلس ، منشورات الدار الوطنية ، 1994م .
- الحديثي ، خديجة : دراسات في كتاب سيبويه ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، (د.ت) .
- حسن ، عباس : النحو الوافي ، ط5 ، مصر ، دار المعارف ، (د.ت) .
- الحلواني ، محمد خير :

المفصّل في تاريخ النحو ، (د.ط) .

الواضح في النحو والصرف ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، (د.ت) .

- الحملاوي ، أحمد : شذا العرف في فن الصرف ، ط16 ، 1982م .
- الرّاجحي ، عبده : التطبيق الصرفي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، (د.ت) .
- السامرائي ، إبراهيم : المدارس النحوية أسطورة وواقع ، ط1 ، عمّان ، دار الفكر ، 1987م .
- ضيف ، شوقي :

تجديد النحو ، القاهرة ، دار المعارف ، (د.ت) .

المدارس النّحوية ، ط3، مصر ، دار المعارف المصرية ، (د.ت).

- عباينة ، جعفر نايف : مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربيّ ، ط1 ، عمّان ، دار الفكر ، 1984م .
- عيد ، محمد : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علـــم اللغـــة الحديث ، القاهرة عالم الكتب ، (د.ت) .
- قباوة ، فخر الدين : ابن عصفور والتصريف ، ط1 ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، 1981م .
- المختار ، محمد :

الإمام السيوطي ومكانته في مدرسة ابن مالك ، ضمن: الإمام جلال الدين السيوطي الاحتفاء بذكرى مرور خمسة قرون على وفاته ، منشورات المنظمـــة الإســـلامية للتربيـــة والعلوم والثقافة ، 1995م .

تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربيـــة والعلوم والثقافة ، 1995م .

- مكرم ، عبد العال سالم :

جلال الدين السيوطي وأثر موسوعته النحوية (همع الهوامع) في تيسير حركـــة النحو المعاصر ، ضمن الإمام جلال الدين السيوطي الاحتفاء بذكرى مرور خمسة قـــرون على وفاته ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 1995م .

جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ، ط1 ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1989م .

المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الـــهجرة ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، 1990م .

- النوري ، محمد جواد :

مجلة النجاح للأبحاث ، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية : دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال ، العدد الخامس، المجلد الثاني ، 1990م .

مجلة النجاح للأبحاث ، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية : في التطور الصوتي، العدد الخامس ، المجلد الثاني ، 1990م .

المصادر اللغوية عند العرب ، ط1 ، مطبعة النصر التجارية ، 1993م .

مجلة النجاح للأبحاث ، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية : من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية ، العدد الخامس ، المجلد الثاني ، 1990م .

ثالثاً : المعاجم

- أنيس ، إبراهيم وآخرون : المعجم الوسيط ، ط1 ، ط2 ، دار الفكر ، (د.ت) .
- العدناني ، محمد : معجم الأخطاء الشائعة ، ط2 ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1983م .
- الفيروزأبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط ، ط2 ، مصر ، المطبعة الحسينيّة ، 1344هـ .

رابعاً : الرسائل الجامعية

- دويكات ، عاطف : قضية الزيادة وأثرها في اللّغة والنّحو ، رسالة ماجستير بإشراف أحمد حامد ، جامعة النجاح الوطنية ، 1999م .

An-Najah National University
Faculty Of Graduate Studies

The Morphological Efforts Of As – sayuti

Prepared by :

Biameen AbdelJaleel Ahmad Dwiekat

Supervision Of

Profesor Ahmad Hasan Hamed

Abstract

The title of this research is (The Morphological Efforts Of As – sayuti) and it is about the methology on wich As-sayuti based in discussing different morphological issues and studying these issues and comparing in additon to other scolars , and them with As-sayuti's own openions focuses on different schools and their scholars opentios . The research from whom As-sayuti took the materials of this books . The research is full of scholars , openions – regardless of their different ideologies – with comparision , explanation , and exemplification ; in all these it talks about some issues of grammar , language and phonology which aims at ontinuing different aspects of Arabic .